أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أساليب حماية البيئة العربية من التلوث

(مدخل إنساني تكاملي)

أ. د. أحمد النكلاوي

الطبعـــة الأولـــى

الريـــــاض

١٤١٩هـــ ١٩٩٩م

تم إخراج وتنظيم المادة العلمية من قبل
مـركــز الــدراســات والــبــحــوث
بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م

المحتويــــات

تقديـــــم

في النصف الثاني من القرن العشرين شهد العالم اهتماماً متزايداً بمشكلة تلوث البيئة، ولقد بدأ الاهتمام بهذه المشكلة على نحو مبكر في الدول الصناعية المتقدمة، نظراً لارتباطها بالتحول الكبير في مجتمعاتها وانتقالها من مرحلة الاعتماد على الزراعة إلى مرحلة الاعتماد على الصناعة، بل ومكننة الزراعة وتصنيعها أيضاً مما جعل البيئة ملوثة بمخلفات الصناعة وبما تنفثه المركبات والآليات من عوادمها في الجو والأرض حتى شملت مياه الأنهار والبحيرات والبحار وطبقات الجو العليا .

لم تعد مشكلة التلوث مشكلة خاصة، لأن التلوث لا يعرف الحدود الجغرافية والسياسية للدول ويمكن انتقاله بالماء والهواء، كما يمكن أن يكون له تأثيره على الكرة الأرضية كلها، وقد أصبحت الآن مشاكل تلوث البيئة والاعتداء عليها مشكلة كل الدول ومنها الدول العربية .

وإن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية استشعاراً منها لأهمية هذه القضية فقد كرست لها ندوات علمية ودراسات جادة لما لها من آثار هامة على حياة الإنسان والحيوان والنبات معاً، ومنها هذه الدراسة الجادة التي تهدف إلى رصد المشكلات والآثار المترتبة على تلوث البيئة وإلى العمل على بذل كل الجهود ورسم السياسات المختلفة لحماية البيئة العربية من التلوث .

وتأمل الأكاديمية أن يجد المعنيون ومتخذو القرار في الدول العربية في هذه الدراسة ما يساعد على دعم البرامج والجهود التي تبذل ولا سيما في ميدان وقاية البيئة العربية من التعرض إلى مزيد من التلوث بشتى صوره مما يدعم الأمن والاستقرار في المنطقة العربية .

والله من وراء القصد ، ، ،

رئيس

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أ.د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي

المقدمـــة

تكاد تجمع الشواهد على أن كل عصر من العصور له قضية تفرض نفسها، ومن ثم تشغل عقول المفكرين. وقضية هذا الزمن هي قضية التلوث البيئي التي تمس الإنسان في كل كيانه وآماله ومستقبله، وعليه اعتبرت من أبرز وأخطر قضايا هذا العصر التي يصعب تأجيل الاهتمام بها لما تمثله من تهديد لأسمى تطلع بشري بالإجماع يتجلى بالشعور بدفء الأمن والعيش في واحته بمفهومه الشامل.

شهد النصف الثاني من هذا القرن اهتماماً متزايداً بالبيئة - باعتبارها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منها على مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى ويمارس فيها علاقاته مع أقرانه - من جانب العلماء في مختلف ميادين البحث الطبيعي والاقتصادي والسلوكي والاجتماعي فضلاً عن اهتمام رجال السياسة والمخططين نظراً لما أصابها في مواقع عديدة من العالم من ترد وتدهور جسد أزمتها أو مشكلتها التي تجسدت في ظاهرة التلوث بها وما ترتب على ذلك من آثار بالغة السوء على حاضرها ومستقبلها ما لم تتخذ الإجراءات والأساليب الكفيلة بحمايتها ومحاصرة الأسباب المؤدية إلى تدهور أوضاع ساكنيها وإحساسهم بوطأة الحياة داخلها والضجر من ظروفها.

ولقد أدت تلك الظاهرة واستمرارها إلى تقلص الإحساس بالأمن البيئي، وبخاصة داخل المدن والمراكز الحضرية التي شهدت أكثر من غيرها الآثار السلبية التي أدت إليها متطلبات الحياة داخل هذه المراكز وما فرضته على ساكنيها من أزمات هددت معها الإحساس بالكرامة البشرية وبدلتها بصور عديدة من صور الإهانة البشرية التي تعرفها العديد من مدن العالم

الثالث. ومن ثم برزت أهمية الكشف عن أكثر الأساليب ملاءمة وقدرة وفاعلية على محاصرة ظاهرة التلوث وبخاصة في المناطق الأكثر إحساساً ومعايشة لوطأة أزمتها وآثارها.

ومن أبرز العلامات الدالة على الاهتمام بأزمة البيئة المتمثلة في ظاهرة التلوث البيئي:

١ ـ ازدياد أعداد الأبحاث والدراسات والمقاولات والتحليلات التي سعت إلى إثارة الانتباه لما تتعرض له البيئة من آثار مدمرة، وما يمكن أن ينشئه ذلك من افتقاد لحالة التوازن المتطلع إليها بين كل مكونات البيئة من ناحية وبين الإنسان من ناحية أخرى، ومن ثم إثارة الانتباه بما يمكن أن يتعرض له مستقبل عمليات التنمية والتقدم من هزات تؤثر على البناء الحضاري للأسرة العالمية برمتها.

٢ ـ انشغال المحافل الدولية والمنظمات العلمية بعقد الندوات والمؤتمرات التي وضعت في صدر اهتماماتها مشكلات البيئة وقضاياها الجوهرية على الحياة الاجتماعية، ومدى استشعار الإنسان لكيانه على ساحتها.

٣ ـ تزايد الوعي القومي والمحلي بخطورة أزمة البيئة وطبيعتها وانعكاساتها على المستهدفات التنموية والوجه الحضاري للأمة. ومن ثم فإن أهمية تلك الأزمة لا ترجع إلى مجرد كونها أزمة محلية بل لكونها مشكلة عالمية تواجه المجتمع الدولي.

ولقد أخذ الوعي يتبلور في السنوات الأخيرة فيما يتصل بضرورة تناول البيئة تناولاً تكاملياً باعتبارها منظومة عناصر وشبكة معقدة ومركبة من مجموعة من المتغيرات المعتمدة فيما بينها والمتفاعلة، وذلك بعيداً عن نعرات الحتمية والإطلاقية والانحياز لبعد دون آخر. ولقد أخذت تلك النظرة تتبلور

على نحو ما حيث أخذ ينظر إلى أزمة البيئة ومشكلاتها الناشئة عن ظاهرة التلوث على أنها في الأساس أزمة إنسان وليست أزمة مكان.

ومؤدى ذلك أن أزمة البيئة تجسد مشكلة إنسانية في ضوء المدخل الإنساني ترتبط بالمكون الكلي لسلوك الإنسان وعلاقاته بالمكان وموقفه من عناصره الذي هو أهم عناصره. ولقد أفرز ذلك التوجه اتجاهاً يؤكد على أن أي محاولة لحل مشكلات البيئة يجب أن تتبع أساساً معرفة دقيقة بطبيعة العلاقة بين الإنسان وبيئته والمتغيرات الثقافية والبنائية التي تشكل تلك العلاقة وتحددها.

ومن ثم يتعين أن نبدأ بفهم الإنسان كي نفهم المكان ويمكن التدخل في حماية ووقاية الإنسان ليصبح عنصراً داعماً لأدواره في الإنتاج والبناء والإبداع، فهو المتغير المباشر في تشكيل أزمة المكان، كما أنه المتعرض الأول لتأثيراتها المدمرة.

وانطلاقاً من هذا التوجه يصبح من العسير تناول أزمة البيئة دون تناول التصورات المختلفة التي حاولت أن تشخص معلم الأزمة وأساسها وأساليب التعامل معها. ولا غرو أن إنجاز ذلك يعد بمثابة خطوة منهجية أساسية في هذه الدراسة لتكوين موقف نظري متكامل لمفهوم أزمة البيئة في البلدان العربية يحدد الأبعاد الحقيقية المؤلفة لأركانها باعتبارها تجسد أزمة إنسان يرتبط بوضعية مجتمعية بنائية ذات خصائص محددة هي وضعية المجتمعات العربية الساعية إلى النمو وتتسم في جانب كبير منها بخصائص ومشكلات مجتمعات العالم الثالث.

وما من شك أن تسليط الضوء على هذه الأبعاد يمكن من التعرف على أبعاد الخصوصية في أزمة البيئة في البلدان العربية من ناحية، كما يسهل في

نفس الوقت رسالة الفهم الشامل للأطر والمتغيرات التي ولدتها، ومن ثم محاولة رصد أساليب مكافحة تدهور وضعيتها الناشئة عن التلوث بما يمكن من وضع إجابات - تعين المسئولين بها على النهوض بها وتخليصها من صور تراكم تخلفها - عن العوامل المسئولة عن تدني كفاءة وفاعلية الأساليب المطبقة في مكافحة تلك الظاهرة والحد من آثارها المدمرة لكيان الإنسان ومستقبل النمو واحتمالاته وطرح البدائل والآليات الأكثر فاعلية وإمكانية وواقعية في هذا الصدد.

وإذا كان الوقوف على المفاهيم الرئيسية في هذه الدراسة وتحديد مدركاتها باعتبارها مفهومات صاغها المجتمع «بيئة» و»أزمة»، يعد مطلباً ملحاً منذ البداية كخطوة منهجية إجرائية، فإن هذا المطلب فرض بدوره الوقوف أمام أبرز الاتجاهات النظرية التي تناولت هذين المصطلحين وحاولت تقديم رؤية نظرية محددة في فهمها. ولا غرو أن تناول هذه المداخلات فضلاً عما تفيد به في التعرف على التراث النظري في دائرتيهما، فإنها تفيد أيضاً في الكشف عن الخلفيات الفكرية التي حكمت كل تصور، ومن ثم أملت فهماً محدداً لأزمة البيئة ومنهجاً خاصاً في تناولها. ولعل ذلك ما يفسر التضارب وصور الصراع القومي التي ينخرط فيها المهتمون بشئون البيئة وتنعكس آثارها بالتالي على مجهوداتهم وأساليبهم لحمايتها من أسباب تدهورها وتلوثها.

وقد تبنت الدراسة المدخل الإنساني الاجتماعي في فهم أزمة البيئة وتلوثها استناداً إلى أن الإنسان بما ينشئه من أنساق ونظم ويتبناه من قيم وما يتخذه من مواقف وأفعال ويترسمه من تطلعات تشكل سلوكه تجاه بيئته يعد المسئول عن الاستنزاف الشديد لعناصرها والتوظيف غير الرشيد لها

والضغط على مواردها ومن ثم المسئول عما يرتد إليه من آثار سلبية مدمرة لنوع الحياة من حوله ومدى جودة الإقامة فيها .

ومن ثم فإن الدراسة في تبنيها لهذا المدخل فيما يتصل بأساليب حماية البيئة من التلوث في البلدان العربية أخذت بضرورة انطلاق تلك الأساليب من الإنسان نفسه للخروج بالمكان أو البيئة من مأزق تدهورها ، وعليه ترتبط أزمة تلوث البيئة في بيئة الدماغ البشرية الحاكمة للبيئة والمتعاملة معها ، أفكارها مصادر توجهاتها ، قيمها ، مستوى وحالة وعيها ، اتجاهاتها منها ، وأساليب تفاعلها معها وتداخلها في أوضاعها . ومؤدى ذلك أن مؤشرات أزمة المكان وتلوثه هي أعراض واقعية لمحتوى وعناصر أزمة الدماغ البشرية ذاتها .

وتستهدف الدراسة من هذا التوجه إنجاز عدد من الأهداف هي :

أولاً : صياغة إطار مفهومي لتلوث البيئة وأزمتها في البلدان العربية مستنداً إلى التراث النظري في هذا المجال .

ثانياً : تحديد الأطر العامة في التعامل مع ظاهرة تلوث البيئة وصولاً إلى أكثر الاتجاهات تلاؤماً مع الإطار المفهومي العام للدراسة .

ثالثاً : التعرف على أساليب حماية البيئة من التلوث في البلدان العربية وصولاً إلى تشخيص واقعها وتحدياتها أو معوقاتها الأساسية .

رابعاً : طرح تصور أو صيغة تلاؤمية عامة لأسس وعناصر التدخل لحماية البيئة في البلدان العربية من التلوث تقيم عليها انتقاءها لأساليبها بما يحقق لها درجة عالية من الكفاءة والفاعلية لإنجاز رسالة أمن البيئة العربية وأمانها .

وتستند الدراسة في مجملها إلى توظيف الاتجاه التحليلي على

الصعيدين الكلي والجزئي (الماكرو والميكرو)، وهو الاتجاه الذي يقوم على بناء إطار يوظف كوعاء لتحقيق الفهم الشامل للظاهرة وتفسير مدلولاتها ونتائجها ثم التدخل للتحكم فيها، فضلاً عن الإفادة من سائر الأدبيات البحثية المكتبية والامبريقية على حد سواء الكيفية منها والكمية.

ولم تضع الدراسة في اعتبارها هدف المقارنة بين واقع أساليب حماية البيئة العربية من التلوث المعمول بها في البلدان العربية حيث أن الغاية تقديم مرشد توجيهي عام يمكن الإفادة منه على نحو أو آخر بما يتلاءم وظروف كل دولة وواقع المشكلة وأنماطها وأحجامها.

وقد خصص لكل هدف من الأهداف الأربعة للدراسة فصل قائم بذاته لمعالجة أبعاده دون أن تغفل تلك المعالجة صفة الترابط والتكامل بين الفصول الأربعة وأهداف الدراسة بالإجمال.

وإنطلاقاً من رسالة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرامية إلى رصد ومتابعة الظواهر والمشكلات التي يفرزها الواقع المتسارع للنمو والتركيب في سائر أرجاء الوطن العربي والتي تشكل في جانب من جوانبها تهديداً لأمن بلدان ذلك الوطن، ومن ثم بناء خطوات واستراتيجيات المواجهة للوقاية والحماية من آثارها السلبية على أسس علمية موضوعية رشيدة، فقد وضعت الأكاديمية في صدر إهتماماتها البحثية العلمية إجراء بحث مكتبي حول اساليب حماية البيئة العربية من التلوث لتكون مرشداً أو معيناً للبلدان العربية تفيد من توجيهاته وتوصياته في إطار جهودها للسيطرة على مؤشرات التلوث البيئي داخلها.

ولقد استجابت الأكاديمية في اهتمامها العلمي بتلك المشكلة للعديد من التوصيات التي أسفرت عنها الندوات العلمية التي عقدتها حول مشكلة

التلوث البيئي، فضلاً عن توجيهات الخطط الأمنية العربية المشتركة الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، والأكاديمية في استجاباتها تلك لا تعبر عن مجرد أداء دور بحثي عليها أو تؤديه فحسب بل تعبر عن قناعتها التامة كهيئة علمية وجهاز بحثي واع بأن قضية التلوث البيئي تمثل قضية العصر الأولى التي لا يستقيم أمن دون السيطرة عليها والوقاية منها.

وقد شرفت بتكليف الأكاديمية لي للقيام بإعداد هذه الدراسة المكتبية، آملاً أن أكون قد أنجزت مهمتي على النحو الذي حقق الهدف منها.

والله أسال التوفيق والسداد.

الفصل الأول

الإطار المفهومي لتلوث البيئة

أولاً : المدرك الإنساني .

ثانيــاً : المدرك الثقافي ـ الاجتماعي .

ثالثاً : المدرك السكاني العمراني الحضري .

رابعاً : المدرك العلاقي لموقف الدولة .

الفصل الأول

الإطار المفهومي لتلوث البيئة

من الثابت أن إحدى النتائج البالغة المترتبة على التطور في العلم والتقنية في هذا العصر بروز مشكلة جديدة يتفاقم خطرها يوماً بعد يوم ليشمل الدول المتطورة والنامية على حد سواء ويستفحل خطرها ليشمل جميع المرافق والمجالات المعيشية لإنسان هذا القرن. ولقد التقت جهود الحكومات والهيئات الدولية في محاربة الخطر الجاثم على صدر الإنسانية ولو أن الأمر لا يزال في بداية مراحله الأولى[1].

فلقد أصبحت البيئة تعيش اليوم تحت رحمة المؤثرات التكنولوجية الحديثة، التي تكاد تخلع المجتمع من جذوره، وتفصله عن أصوله، وتنقله إلى زمن غير الزمن الذي كان يعيشه، ومن مكانه إلى جو آخر لا يناسبه، وبإمكانات يجهد في التكيف معها، ووسائل وعادات منقولة إلى بيئة قد لا تصلح له. ومن ثم فإن الإنسان الذي خلقه الله في أحسن صوره وفي إطار من الرحمة والمودة والمحبة يعيش على غذاء طبيعي تنتجه أرض الله الطيبة، وفي علاقات تحكمها رسالات سماوية وسلوكيات إنسانية، يتحول هذا الإنسان في عصرنا هذا إلى مخلوق يعيش في جو مرطب ومكيف، صيفاً وشتاء، ويأكل محاليل ومركبات أذيبت فيها مواد مصنوعه، تتحكم في سلوكياته، أو تنساق أهواؤه، وفقاً لأوراقٍ مكتوبة أو موجات مسموعة تحكمها أزرار كهربائية.

---

(١) حيدر عبدالرازق، كمونة. *التخطيط ومشكلة تلوث البيئة في المدن العربية*. ص ٨١.

ولا غرو أن التلوث يعد مظهراً من مظاهر أثر الإنسان على البيئة التي غير الكثير من معالمها مما ترتب على ذلك اختلاف أنماط الحياة في كثير من مناطق العالم. وكلما ازداد الإنسان تقدماً في ميادين الاختراع والابتكار زاد خطر التلوث. ويبدو أن ما حققه الإنسان من إنجازات حضارية كانت على حساب صحته وراحته وحتى على مستقبل حياته. وبناء عليه فقد تعالت في الآونة الأخيرة أصوات العديد من العلماء تنذر البشرية من الخطر المحدق بها وترى أن السلامة تكمن في المحافظة على الطبيعة إذ أن تغييرها بشكل جذري يهدد الأرض بمن عليها من كائنات حية وجامدة.

إن الحضارة المعاصرة بلغت في تطورها مستوى بدأت معه في تكييف الظواهر الطبيعية نفسها وتحويلها إلى طاقة تستخدم لخدمة البشرية جمعاء، ولذا فقد أصبح عمل الأفراد في بلد ما يؤثر في ظروف الحياة والعمل في البلدان المجاورة وبالأخص في مجالات الهواء والمياه. إن الدخان والأبخرة التي تنطلق من حوض الرون في جمهورية ألمانيا الفيدرالية تحملها الرياح حتى السويد والنرويج. كما تجد في كل عام كمية تقدر بـ ١٥,٥ مليون متر مكعب من الأبخرة الكيماوية طريقها إلى هولندا من منطقة حوض الرون كما تلوث المصانع الإيطالية الهواء في اليونان وبلغاريا ويوغسلافيا، وينطلق الدخان المتصاعد من المصانع اليوغسلافية إلى النمسا[1].

وتعد الدول النامية ومنها الدول العربية أحوج الدول إلى الاهتمام بحماية البيئة ومكافحة التلوث، وذلك أن إمكانياتها المادية البشرية محدودة ويجب الحفاظ عليها واستثمارها في الطريق الصحيح خاصة أن التلوث ومشكلات البيئة تنعكس انعكاساً كاملاً على برامج التنمية فيها. إذ تؤدي

---

(١) حيدر عبدالرازق، كمونه. المصدر السابق. ص ٨٣.

هذه المشكلات إلى خسارة اقتصادية وبشرية فادحة . وقد ثبت في أمريكا أن كل دولار ينفق في مكافحة تلوث البيئة يمنع أضراراً اقتصادية قيمتها ١٦ دولاراً، لذلك فإن الولايات المتحدة تنفق سنوياً ٢٤٥٠ مليون دولار، لمكافحة التلوث.

فقد أثبتت الدراسات أن للزوابع الترابية والرملية تأثيراً على الصحة العامة في الدول النامية فقد بينت أن نسبة الأمراض الحادة للجهاز التنفسي تزداد أثناء وبعد هبوب الزوابع إذ تتغلغل جسيمات الغبار إلى أعماق الجسم لا سيما الجهاز التنفسي مسببة التهاب القصبات والربو والرئة ذاتها . كما أنها تترك أثراً سيئاً على النباتات لأنها تحجب أشعة الشمس وتسد مسامات الأوراق فتعرقل عملية التمثيل الضوئي والتنفس إضافة إلى نقل الأملاح الضارة إلى هذه النباتات فتزيد من ملوحة التربة وتجفف الأوراق.

وتعد وسائل النقل على اختلاف انواعها من المصادر الرئيسية لتلوث جو المدينة العربية بالغازات والدخان الملفوظ من هذه الوسائل حيث أن هذه المواد بالإضافة إلى ما تسببه من ضوضاء تترك تأثيراً ساماً على جسم الإنسان وأن كل ما أتبع من أساليب ووسائل للحد من تلوث جو المدينة بهذه الغازات ما زالت غير كافية بل عاجزة عن إعطاء النتيجة المطلوبة منها ألا وهي تنقية هواء المدينة من أضرارها وذلك بسبب وجود هذه الوسائل في جسم المدينة (الأحياء السكنية والمراكز التجارية والمدنية وأماكن الراحة . . . . . . الخ) وبالتالي وجود الغازات الملفوظة منها أيضاً حيث أن السيارة تنفث ما يحتوي من (٤ إلى ٧٪) من أول اكسيد الكربون (غاز الفحم) حين تكون منطلقة بالسرعة التي تقتضيها الطرق العامة وقد تنفث أكثر من (١٠٪) حين يتوقف ويبقى محركها دائراً وعند ازدحام السير قد يصل التكثيف الغازي في الهواء إلى ٤٠ جزءاً في المليون وأكثر التكثف يحدث في المدن

في ساعات ذروة الازدحام بين الساعة السابعة والتاسعة صباحاً وبين الثانية والسادسة مساءً يكون هذا التكثف عادة ثلاثة أضعاف عند تقاطع الطرق منه في الأماكن الأخرى[1].

وعليه فقد شهدت العقود الأخيرة من هذا القرن اهتماماً متزايداً بالبيئة ـ باعتبارها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منها على مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى، ويمارس فيها علاقاته مع أقرانه ـ من جانب العلماء في مختلف ميادين البحث الطبيعي والاقتصادي والسلوكي والاجتماعي فضلاً عن اهتمام رجال السياسة والمخططين نظراً لما أصابها في مواقع عديدة من العالم من تردي وتدهور جسد أزمتها أو مشكلتها التي حصرها ومستقبلها ما لم تتخذ الإجراءات والأساليب الكفيلة بحماية البيئة ومحاصرة الأسباب المؤدية إلى تدهور أوضاع ساكنيها وأحساسهم بوطأة الحياة داخلها والضجر من ظروفها.

ولقد قضت وضعية تلك الظاهرة واستمرارها إلى تقلص الإحساس بالأمن البيئي، وبخاصة داخل المدن والمراكز الحضرية التي شهدت أكثر من غيرها الآثار السلبية التي أدت إليها متطلبات الحياة داخل هذه المراكز وما فرضته على ساكنيها من أزمات هددت معها الإحساس بالكرامة البشرية وبدلتها بصور عديدة من صور الإهانة البشرية التي تعرفها العديد من مدن العالم الثالث. ومن ثم برزت أهمية الكشف عن أكثر الأساليب ملاءمة وقدرة وفاعلية على محاصرة ظاهرة التلوث وبخاصة في المناطق الأكثر إحساساً ومعايشة لوطأة أزمتها وآثارها.

---

(١) معتز، شاكر. *رؤية حول أمن وحماية البيئة*. ورقة علمية مقدمة للندوة العلمية الثانية والأربعون حول «أمن وحماية البيئة». أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٦م، ص ٩٧.

ومن أبرز العلامات الدالة على الاهتمام بأزمة البيئة المتمثلة في ظاهرة التلوث البيئي :

١ ـ ازدياد أعداد الأبحاث والدراسات والمقالات والتحليلات التي سعت إلى إثارة الانتباه لما تتعرض له البيئة من آثار مدمرة، وما يمكن أن ينشئه ذلك من افتقاد لحالة التوازن المتطلع إليها بين كل من مكونات البيئة من ناحية وبين الإنسان من ناحية أخرى، ومن ثم إثارة الانتباه بما يمكن أن يتعرض له مستقبل عمليات التنمية والتقدم من هزات تؤثر على البناء الحضاري للأسرة العالمية برمتها .

٢ ـ انشغال المحافل الدولية والمنظمات العلمية بعقد الندوات والمؤتمرات التي وضعت في صدر اهتماماتها مشكلات البيئة وقضاياها الجوهرية على الحياة الاجتماعية، ومدى استشعار الإنسان لكيانه وآدميته على ساحتها[(١)] .

٣ ـ تزايد الوعي الإقليمي والقومي والمحلي بخطورة أزمة البيئة وطبيعتها وانعكاساتها على المستهدفات التنموية والوجه الحضاري للأمة . ومن ثم فإن أهمية تلك الأزمة لا ترجع إلى مجرد كونها أزمة محلية بل لكونها مشكلة عالمية تواجه المجتمع الدولي .

وإذا كان التلوث البيئي سواء كان بحرياً أو هوائياً أو برياً لا يعرف حدوداً يقف عندها بحيث قد يأتي يوماً يصبح فيه من ضرب المستحيل وجود مكان خالٍ من التلوث، وإذا كانت مشكلة التصحر وفقد الأحراش الاستوائية

---

(1) Holdgate-Martin W. & Kassas Mohammed & White, Gibert E. ***The world Environment 1972–1982***. A Report by the United Nations Environment Programme. Tycooly: International Publishing Limited, Dublin, 1982 . pp . 39 – 44

تعد بدورها من أهم الكوارث التي تهدد الكرة الأرضية حيث تشكل خطراً يهدد أكثر من مائة دولة على الأقل، فإن كثرة المواد الكيميائية التي بات الإنسان يستخدمها في شتى مجالات الحياة سوف تسأل عن تدمير الحياة الإنسانية لكثرة عددها وانعدام الرقابة البيئية عليها[1].

ويتكون الإطار المفهومي لتلوث البيئة (أزمة البيئة) من عدد المدركات المترابطة والمتداخلة عضوياً بحيث يسبب تغييب أحدها في جعل عملية الفهم الموضوعي الشامل والدقيق لأزمة البيئة (تلوثها) أمراً غير مكتملاً يترتب عليه فشل الجهود المرتبطة بالغاية الأساسية من معالجة هذه القضية والتصدي لها والمتمحورة حول بناء وانتخاب أساليب الحماية والمواجهة المطلوبة الشاملة وكفالة أسباب الكفاءة والفاعلية في تنفيذها ووزن نتائجها في ضوء أهداف كل منها.

وتتمثل هذه المدركات في :

أولاً : المدرك الإنساني.

ثانياً: المدرك الثقافي - الاجتماعي.

ثالثاً: المدرك السكاني العمراني الحضري.

رابعاً: المدرك العلاقي لموقف الدولة.

ولسوف نتناول تلك المدركات باعتبارها تؤلف كلاً متكاملاً متصلاً، وعليه فإن الإشارة إليها في صورتها المتقدمة تنحصر غايته في تبصير القارئ والمتخصص بها فحسب ولذلك سيأتي عرضنا لها مفصلاً فيمايلي :

---

(١) عبدالهادي محمد، العشري. دور الشرطة في تحقيق الأمن البيئي. ص ١٤.

أولاً: المدرك الإنساني:

لقد أخذ الوعي يتبلور في السنوات الأخيرة فيما يتصل بضرورة تناول البيئة تناولاً تكاملياً باعتبارها منظومة عناصر وشبكة معقدة ومركبة من مجموعة من المتغيرات المعتمدة فيما بينها والمتفاعلة، وذلك بعيداً عن نعرات الحتمية والإطلاقية والانحياز لبعد دون آخر. ولقد أخذت تلك النظرة تتبلور على نحو ما حيث أخذ ينظر إلى أزمة البيئة ومشكلاتها الناشئة عن ظاهرة التلوث على أنها في الأساس هي أزمة إنسان وليست أزمة مكان.

ومؤدى ذلك أن أزمة البيئة تجسد مشكلة إنسانية ترتبط بالمكون الكلي لسلوك الإنسان وعلاقاته بالمكان وموقفه من عناصره الذي هو أهم هذه العناصر. ولقد أفرز ذلك التوجه اتجاهاً يؤكد على أن أي محاولة لحل مشكلات البيئة يجب أن تنبع أساساً من معرفة دقيقة بطبيعة العلاقة بين الإنسان وبيئته والمتغيرات الثقافية والبنائية التي تشكل تلك العلاقة وتحددها.

ومن ثم يتعين أن نبدأ بفهم الإنسان كي نفهم المكان ويمكن التدخل في حماية ووقاية الإنسان ليصبح عنصراً داعماً لأدواره في الإنتاج والبناء والإبداع، فهو المتغير المباشر في تشكيل أزمة المكان، كما أنه المتعرض الأول لتأثيراتها المدمرة.

ولا غرو أن تعامل الإنسان بطريقة غير لائقة مع ما يحيط به من أشياء يؤدي إلى حدوث خلل واضطراب يؤدي إلى قلب للموازين على سطح الأرض. قال تعالى ﴿ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون﴾[١]. وتعد كلمة الفساد كلمة

---

(١) سورة الروم، الآية ٤١.

شاملة تعني الانحراف والبعد عن القيم الأصلية والانغماس في معصية الله . ففساد البيئة بصوره المتعددة مرجعه الأول أيدي الناس وسلوكياتهم وبنيات أدمغتهم حيث أن كل خلل في النظام البيئي وراءه إنسان .

ومما لا جدال فيه أن إلقاء القاذورات والمخلفات المتنوعة سواء في البر أو البحر ، وفي غير الأماكن المعدة لها ضرب من ضروب الفساد كما أن تعرية الأرض من كسائها الأخضر ، وإزالة الغابات ، وعدم إجراء أي نوع من المعالجة للمخالفات الصناعية المختلفة سائلة كانت أم غازية . . . . وترك تلك المخلفات الضارة لتجد طريقها إلى المياه في الأنهار أو البحار . . . أو انبعاث الغازات السامة في الهواء يعد انحرافاً سلوكياً أيضاً وضرباً من ضروب الفساد . . . كذلك أن عدم اتباع الاحتياطات الأمنية في مراكز الأبحاث وفي مقدمتها مراكز بحوث الإشعاع والهندسة الوراثية . . . ومحطات القوى المختلفة وعلى رأسها المحطات النووية يعد نوعاً من الإهمال والتسيب وضرباً من ضروب الفساد ، الأمر الذي يتنافى مع القيم والمبادئ التي يحث عليها الدين الإسلامي قال تعالى ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾[1] .

ولقد أكد علماء الايكولوجيا جوهرية العنصر البشري في نطاق شبكة الحياة بما أحدثوه فيها من تأثير وما توصلوا إليه من إبداعات وآليات لتحقيق السيطرة عليها . وترتيباً على ذلك فإن وقوع أي تغير أو تبدل في أي عنصر من عناصر شبكة الحياة يؤدي إلى تبدل العناصر الأخرى والتأثير فيها نتيجة لحالة الاعتماد المتبادلة بين مجمل العناصر[2] .

---

(١) سورة البقرة ، الآية ١٩٥ .

(2) Doob, Christopher Batas, ***Sociology: Introduction***. Holt Rinehart & Winston N.K., 1984. P 468.

ثانياً: المدرك الثقافي ـ الاجتماعي:

وإذا كان الاستخدام الدارج لمصالح البيئة ارتبط بالخصائص التي تشكل فيما بينها في المحل الأول الإطار الفيزيقي الطبيعي بحيث أصبح ينظر إليها باعتبارها تمثل جميع العوامل الحيوية وغير الحيوية، التي تؤثر بالفعل على الكائن الحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في أي فترة من تاريخ حياته، فإنه أعطى اتجاه الحتمية البيئية الفرصة إلى الظهور، وهو الاتجاه الذي رفضه أنصار الاتجاه الإيكولوجي الثقافي لما يستند إليه من تفسير ميكانيكي لعناصر الإطار الثقافي بالرجوع إلى المتغيرات البيئية الطبيعية وحدها، ومن ثم ظهر مذهب الاحتمالية البيئية الذي يذهب إلى أن عناصر البيئة الطبيعية تمارس دوراً ليس حتمياً ـ في التأثير على المكون الثقافي لأنساقهم ـ ومحدوداً بحيث قد يظهر أثره في موقف ولا يظهر في موقف آخر.

وبناء على رفض اتجاه الحتمية أخذ يسيطر فهماً جديداً للبيئة باعتبارها ليست شيئاً فيزيقياً أو طبيعياً، إنما هي ـ كما ذهب ادموند تيش مجموعة مدركات ثقافية مترابطة ـ ومؤدى ذلك أن مدركات البيئة هي في الأصل منتج ثقافي يتعين إعمال العقل في فهمها والاتصال بها.

ومفاد ذلك أن البيئة من وجهة النظر الثقافية هي البيئة التي تتألف عناصرها أساساً من المدركات الثقافية، وبالتالي فهي تمثل الوعاء أو الموجه الأول لأنماط البيئات الأخرى بمفهومها الطبيعي والايكولوجي والتي لايمكن عزل تفاعلاتها معها وتأثرها بموجهاتها الفكرية والقيمية ومنظومة العلاقات التي تؤلف شبكتها.

ويدعم هذا التصور السابق للبيئة دافيد كانتر في تأكيده على البعد

الاجتماعي الثقافي لها، فهي مجموعة من العناصر أو المتغيرات المؤسسية الاجتماعية والثقافية التي تحدد سلوك الفرد وتشكل فهمه ومواقفه من عناصرها الطبيعية والعمرانية وعلاقاته بها وتفاعله معها. ويذهب دافيد كانتر في هذا الصدد إلى ان استجابات الأفراد لعناصر البيئة الطبيعية أقل من حجمها ومعدلها من استجابتهم الناشئة عن البيئة في بعدها الاجتماعي والثقافي[١].

وعليه فإن الجهد الذي يبذله الإنسان من أجل تحسين بيئة طبيعية وتنميتها يهدف في المقام الأول إلى توفير أسباب بقائه ككائن حي وبالتالي توفير أسباب استدامة واستمرار عناصر تراثه الثقافي والحضاري وتحقيق مستهدفاته التي لا يتسنى إنجازها دون توفير البيئة اللائقة لأنشطته البشرية. ويعزى دافيد كانتر صور التهديد المختلفة للطاقات والجهود البشرية إلى عدم تطوير اساليبنا العلمية في علاقاتنا بالبيئة الطبيعية وإقامة بيئة لائقة حضارياً يتطلع إليها الإنسان بصفته كائناً مدنياً بطبيعته[٢].

ثالثاً: المدرك السكاني العمراني الحضري:

وترجع طائفة كبيرة من الباحثين مشكلات البيئة وأزمتها المعاصرة إلى قوى اجتماعية أساساً تشكل مجتمعة البيئة بمفهومها البشرى الاجتماعي ويحددونها في :

---

(1) Kapla, David & Manner, Robert. ***A Culture Theory***. Prentice Hall I.N.C.N.J . 1972, pp.77-80.

(2) Canter, David. "An Introduction to Environmental Psychology". in Canter, David and Stinger, Peter. ***Environmental Interaction: Psychological Approaches to our Physical Surrounding***. Surrey University Press, London, 1975, pp. 1-2.

١ ـ الهيكل السكاني بما يتسم به من زيادة هائلة مستمرة يرجع إليها الزيادة المستمرة في الطلب على الغذاء والطاقة وغيرها من مقومات بقاء هذا الهيكل . وتشير الإحصاءات السكانية الدولية أن عدد سكان العالم الذي يبلغ اليوم ٥ , ٤ بليون نسمة سوف يصل مع عام ٢٠٠٠ إلى سبعة بلايين نسمة مما يعني استمرار تضاعف ضغط العنصر البشري على موارد البيئة التي لا تنمو بنفس معدل النمو البشرى[1] .

٢ ـ أن استمرار هذا النمو يعني ازدياد عدد فقراء العالم والعجز عن إشباع حاجاتهم الأساسية مما يدفع بهم إلى استغلال بيئاتهم الطبيعية استغلالاً فوق العادة (Over-exploit) ، بل استغلال أنفسهم استغلالاً فوق العادة أيضاً . ومما يزيد الأمر سوءاً أن الفقراء هم الذين يكونون ضحية الإقامة في البيئات الأشد سوءاً وانحطاطاً ، الأمر الذي يولد لديهم الرغبة في تحطيم تلك البيئات وإسقاط تدهور أوضاعهم عليها .

ويوضح الجدول التالي تصدر أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا دول العالم الأخرى من حيث ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان فيها .

---

(1) Eitze, D. Stanley, ***Social Problems***. Allyn & Bancon INC, Boston, 1993, P. 326.

جدول يوضح نسبة حجم السكان الحالي والمتوقع ومعدلات النمو

المنطقة	السكان (بالبلايين)			معدل النمو السنوي (النسبة المئوية)		
	١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠٢٥	١٩٥٠ـ ١٩٨٥	١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠	٢٠٠٠ ـ ٢٠٢٥
العالم	٤,٨	٦,١	٨,٢	١,٩	١,٦	١,٢
أفريقيا	٠,٥٦	٠,٨٧	١,٦٢	٢,٦	٣,١	٢,٥
أمريكا اللاتينية	٠,٤١	٠,٥٥	٠,٧٨	٢,٦	٢,٠	١,٤
آســـيا	٢,٨٢	٣,٥٥	٤,٥٤	٢,١	١,٦	١,٠
أمريكا الشمالية	٠,٢٦	٠,٣٠	٠,٣٥	١,٢	٠,٨	٠,٦
أوروبا	٠,٤٩	٠,٥١	٠,٥٢	٠,٧	٠,٣	٠,١
الاتحاد السوفيتي (سابقـــا)	٠,٢٨	٠,٣١	٠,٣٧	١,٣	٠,٨	٠,٦
الجزر المحيطية	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٤	١,٩	١,٤	٠,٩

المصدر: دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية. ***توقعات السكان في العالم***. هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٦م. ص ٢٢٩.

٣ـ تركز أغلب سكان العالم في المناطق الحضرية حيث لا يستطيع النسق الاقتصادي فيها أن يستوعب أو يقابل بسهولة ما ينشأ عن كثافتهم وأنشطتهم الإنتاجية وحياتهم اليومية وحركتهم من مخلفات[1].

ويشير الجدول التالي إلى تزايد نسب النمو السكاني بالمناطق الحضرية في قارات وأقاليم العالم ومنه يتضح دخول القارة الأفريقية

(1) Eitzen, D.Stanley, p. 326.

والآسيوية دائرة النمو السكاني المرتفع بالمناطق الحضرية الأمر الذي تبدو فيه ظاهرة التلوث البيئي بالمناطق الحضرية (والبلدان العربية جزء منها) أكثر بروزاً وخطورة على مستقبل الحياة داخلها .

جدول يوضح معدل النمو السكاني بالعالم بالمناطق
والأقاليم المختلفة في المراكز الحضرية

المنطقة	معدل النمو السكاني بالمراكز الحضرية بأقاليم العالم						
	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
العالم	٢٩,٠	٣٣,٩	٣٧,٥	٣٩,٣	٤١,٣	٤٥,٩	٥١,٣
الأقاليم الأكثر نمواً	٥٢,٥	٨٥,٧	٦٤,٧	٦٧,٥	٧٠,٢	٧٤,٩	٧٨,٨
الأقاليم الأكثر تخلفاً	١٦,٧	٢١,٩	٢٥,٨	٢٨,٠	٣٠,٣	٣٦,٥	٤٣,٥
أفريقيا	١٤,٥	١٨,٢	٢٤,٩	٢٥,٧	٢٨,٩	٣٥,٧	٤٢,٥
أمريكا اللاتينية	٤١,٢	٤٩,٥	٥٧,٤	٦١,٢	٦٤,٧	٧٠,٧	٧٥,٢
آســـيا	٣٢,٤	٣٢,٥	٤٩,١	٥٢,٧	٥٧,١	٦٧,٧	٨١,٥
أمريكا الشمالية	٦٣,٨	٦٧,١	٧٠,٤	٧٢,٠	٧٣.,٧	٧٧,٧	٨٠,٨
أوروبـــا	٥٣,٧	٥٦,٤	٦٣,٩	٦٦,٥	٦٨,٨	٧٣,٣	٧٧,١
الاتحاد السوفيتي سابقاً	٣٩,٣	٤٨,٨	٥٦,٧	٦٠,٩	٦٤,٨	٧١,٣	٧٦,١

المصدر : Holdgate, P. 334 .

ويلاحظ أن تركز السكان في المناطق الحضرية قد سجل أعلى تضاعف في قارة أفريقيا بالنظر لسائر قارات وشعوب العالم الأخرى . فعلى حين نجده قد تضاعف في أفريقيا في غضون خمسين عاماً ١٩٥٠

ـ ٢٠٠٠ ما يقرب عن ثلاثة أمثال (٥ , ١٤ ـ ٥ , ٤٢) نجده في أمريكا الشمالية لم يزد بأكثر من ضعف واحد، بل وإذا قارناه بالتركز الحضري في آسيا فسوف نجد أن التركز في هذه المنطقة من العالم لم يزد عن ضعف واحد أيضاً فقط. ومن ثم فإنه رغم اتجاه التركز السكاني المتزايد في المدن على صعيد أقاليم العالم كله، فإن اتجاه التركز السكاني بالمدن في القارة الأفريقية يشكل ثورة بالغة نظراً لما يؤدي إليه ذلك من ازدحام فوضى حضرية وارتفاع معدلات الكثافة السكانية وعدم قدرة أجهزة الخدمات على ملاحقة الضغط السكاني الهائل عليها وعلى الأرض في المدن مما أدى إلى تخلف البيئة الحضرية بفعل هذا العامل ونضوبها في نفس الوقت[١].

٤ ـ التوجه المتزايد لدول العالم نحو التنمية واعتمادها المتنامي على التقنية لرفع مستويات المعيشة مما سارع من معدلات التلوث العالمي.

من مجمل العوامل المتقدمة يتضح البعد أو المكون الجوهري للبيئة وهو مكون بشري اجتماعي ومادي أساساً. ومن ثم فقد فرض تساؤل رئيسي نفسه على ساحة البحث في الإطار المفهومي المكون لأزمة البيئة والمتمثلة على مستوى الاهتمام التقليدي بها في التلوث. وينحصر هذا السؤال في ما هو منشأ التلوث الذي عرف بأنه «أي تغير مرغوب في الخواص الطبيعية أو الكيميائية أو البيولوجية للبيئة المحيطة والذي قد يسبب إضراراً لحياة الإنسان أو غيره من الكائنات الأخرى. كما قد يسبب أيضاً تلفاً في العمليات الصناعية، واضطراباً في الظروف المعيشية

---

(١) أحمد، النكلاوي. ***علم الاجتماع وقضايا التخلف***. دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٢٢٤.

بوجه عام وأيضاً إتلاف التراث والأصول الثقافية ذات القيمة الثمينة . . . . الخ[١] .

وقد حصرت العوامل المنشأة للتلوث في :

١ ـ الاختلال في التوازن البيئي والنمو السكاني الهائل:

ويقصد بالتوازن البيئي التوازن بين الكائنات الحية ، وعلى قمتها الإنسان من جهة والعناصر من جهة أخرى ، الإنسان بأنشطته المختلفة ومخلفاته وتفاعله مع العناصر الطبيعية المحيطة به والتأثير فيها والتأثر بها ، وتعامله مع غيره من الكائنات الأخرى .

٢ ـ الت3صنيع والتمدن والتقنية:

من الثابت أنه مع ازدياد التقدم الصناعي وتطوره وظهور حركات التمدن والدخول في عصر التقنية ازدادت الملوثات وتنوعت والتي تصل آثارها إلى الوسط البيئي وتلوثه . فهناك العديد من الملوثات الغازية والسائلة ونصف الصلبة والصلبة التي تختلف في طبيعتها فضلاً عن مخلفات الطاقة النووية البالغة النفاذ والتأثير على الإنسان .

٣ ـ التلوث الناشىء عن التداخل بين عدة عوامل :

ويعد هذا العامل من أبرز العوامل المساعدة على التلوث حيث أن نشوء التلوث يرجع إلى عوامل متعددة متداخلة . وتضم هذه العوامل :

أ ـ الزيادة السريعة في عدد السكان .

---

(١) علي ، زين العابدين عبدالسلام ؛ محمد عبدالمرضي عرفات . ***تلوث البيئة ثمن المدينة*** . القاهرة ، ١٩٩٢م ، ص ١٤ .

ب ـ النمو الحضري والتمدن غير المخطط للتجمعات السكانية .

ج ـ قيام مدن جديدة ومحلات عمرانية بطريقة عشوائية غير مخططة[1] .

وتتحدد أهم الأخطار البيئية التي تؤدي إليها عملية النمو الحضري العشوائي في :

١ ـ التركز السكاني العالمي بالمدن واحتقان المحلات البشرية مما يفرز العديد من صور الأزمات والمشكلات الصحية والاجتماعية النفسية والانهيارات الأخلاقية الأمر الذي نستطيع أن نقرر معه أن أنماط الجريمة وصور العنف وحالات الإدمان والتفسخ الأسري . . . الخ . أحد الإفرازات المباشرة للاحتقان الحضري والتركز السكاني العالمي داخل المكان ، كما أنها تعد اليوم أحد صور التلوث البيئي الاجتماعي في نفس الوقت .

٢ ـ النزوح السكاني من الأقاليم والمناطق الزراعية القروية إلى المراكز الحضرية الأمر الذي تصبح معه الأقاليم الريفية المنتجة أصلاً مناطق طاردة لسكانها مما يترتب عليه تدهور تربتها وإفقارها ومن ثم تخلف عمليات التنمية .

٣ ـ اشتداد الحضرية داخل المدن وما تفرضه على ساكنيها من مطالب شكلت علاقاتهم وتفاعلاتهم مع المكان ، وحددت في نفس الوقت سلوكياتهم ونمط استغلالهم لعناصر البيئة المادية الطبيعة المحطية بهم . وقد ترتب على ذلك أن تحولت المراكز الحضرية إلى مراكز تفريغ للأقاليم الريفية من سكانها وفي نفس الوقت توسعت تلك المراكز عمرانياً على حساب الأرض الزراعية .

---

(١) علي ، زين العابدين عبدالسلام ؛ وعرفات محمد عبدالمرضي . المرجع السابق ، ص ص ١٢ ـ ١٨ .

٤ ـ سوء الاستخدام والتوظيف السليم للمكان الأمر الذي أدى إلى ظهور أشكال الاختلال في التوازن بين المناطق داخل المدينة التي تتدهور في بعضها أوضاع سكانها إلى حد بعيد وتتحسن أو تطيب في غيرها بما ينشئ حالة الفجوة الحضرية والعزل الاجتماعي أي التجزئة الحضرية بالمكان، وهي الحالة البالغة الخطورة لما تؤدي إليه من تهديد بين عناصر المكان الأساسية[١].

ويتسنى مما تقدم التأكيد على أن النمو السكاني والتحضر (المكاني، الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي، والتقني) يعد مدركاً محورياً في بناء الإطار المفهومي للبيئة في هذه الدراسة. فقد تسبب هذا المتغير في إحداث اعتداء بالغ على عناصر التنمية الثلاثة الأساسية وهي :

أ ـ نظم الطبيعة ومواردها.

ب ـ السكان وأنساقهم ومنظماتهم.

ج ـ البيئات المادية التي أنشأها السكان (المراكز العمرانية) إضافة إلى التقنية.

وقد أضحت النتائج المترتبة على ذلك الاعتداء شديدة الجلاء والوضوح. فمنذ ما يقرب من قرنين مضيا من الزمان أخذ التصنيع والنمو الانفجاري للمدن في نصف الكرة الشمالي طريقه إلى السطوع نتيجة لأسباب عدة يأتي على رأسها استجلاب المواد الخام من نصف الكرة الجنوبي فضلاً عن رخص الأيدي العاملة في المستعمرات التي وظفت في عملية استخراج المواد الخام وتجهيزها . . . الخ. ولقد ترتب على ذلك أن أرسى

---

(١) خالد محمد، القاسمي؛ والبعيني وجيه جميل. ***أمن وحماية البيئة حاضراً ومستقبلاً: دراسة إنسانية في التلوث البيئي***. دراسة قدمت إلى جائزة الكتاب الأمني ١٩٩٤م/ ١٩٩٥م، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ص ٢١.

النمو الحضري الهائل في الشمال أساس الفقر في الجنوب حيث لم يشهد الجنوب لفترات طويلة أي تطوير في نظم تنميته تنبع من حاجاته هو. ورغم تسارع معدلات النمو الحضري اليوم في البلدان النامية، فإن مشكلة فقر البيئة وتدني مستويات المعيشة بها تعد أكبر مشكلاته وتحدياته.

ويختلف الوضع في البلدان المتقدمة، فرغم المشكلات البيئية التي برزت بالمدن والتوسع الحضري الذي شهدته خلال عملية التحول الصناعي، فإنها قد وضعت لها الحلول في جوانبها المختلفة. فمن حيث الاهتمام بالصحة العامة وضعت نظماً للإسكان العام وطورت أساليب مد المدن بمصادر المياه الصحية، كما تم التحكم في مشكلة النظافة والقمامة والفضلات. كما أخذت مدن تلك البلدان تشهد في القرن العشرين نمطاً جديداً من المعمار على مستوى عالمي من حيث وظائفه وتخطيطاً عمرانياً يضع في حسبانه وعلى رأس أولوياته الضوء والهواء النقي والخضرة وأسباب الأمان. كما شهدت تلك البلدان في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بموضوع إدارة الطاقة والمواد الخام بما يمكن من دفع التلوث البيئي إلى الخلف ومحاصرته. ولقد تجذر في وجدان وعقل أبناء تلك البلدان المتقدمة مفاهيم وقيم المدن الخضراء الصحية والأكثر إفادة واستغلالاً وانتفاعاً بمواردها.

ويختلف الموقف في بلدان العالم الأقل حظاً من النمو حيث يتنامى فيها الضغط الهائل على مواردها غير القادرة على النمو بل وعلى قدرتها المحدودة من النظم الطبيعية. فلا تلقى البيئة في المحلات السكانية إلا القليل القليل من مستويات الحد الأدنى الذي يضمن لها وجوداً صحياً. ويأتي على رأس العوامل التي أسهمت في إنتاج حالة التمزق التي تعاني منها تلك المحلات النمو السكاني السريع غير المسيطر عليه الذي يهدد استمرارها في

الوجود. ومن العوامل الأخرى التي تزيد الموقف تعقيداً في هذه البلدان فقر وتدني مواردها الإدارية والمالية اللازمة للسيطرة على النمو السكاني الانفجاري وغير الموجه.

وتتجلى أزمة المحلات البشرية الحضرية في أنماط الأضرار الواقعة عليها والمتمثلة في :

١ ـ الضرر الواقع على الطبيعة ومواردها :

من الثابت، أن التحضر مسئول عن الإضرار بنظم الطبيعة بل واختفاؤها وذلك بفعل :

أ ـ إنشاء محلات في مناطق متدنية منهارة.

ب ـ ازدياد الطلب على الموارد الطبيعية وازدياد معدلات استنزافها.

ج ـ استمرار نمو معدلات الإسراف والهدر والتبديد في الموارد.

أن التحضر يولد الطلب المتزايد على المواد الخام والغذاء والطاقة من جانب السكان على نحو يفوق قدرة البيئات المحيطة بها أو القريبة منها على إمدادها به. ويترتب على ذلك حدوث نزيف هائل ومستمر لقدرات القرى والأماكن المحيطة بها، ومن ثم حدوث جدبها وتلوث بيئتها بفعل عادم الوقود المحترق المنبعث من وسائل النقل التي تعتمد على الآزوت والجازولين، إلى جانب مخلفات المصانع والمنازل التي يتم حرقها دون أي اعتبار لصحة الإنسان أو النبات أو الحيوان أو مجاري مياه الشرب فيفسد الهواء بالغازات الملوثة وترتفع نسبة الإشعاعات الساقطة على التربة فتؤدي وتقتل كل إمكانات الحياة وتسهل اندثارها ويفسد مناخها.

٢ ـ الضرر الواقع على صحة وحياة قاطني المدينة :

من الثابت أن هناك أكثر من عشرة آلاف شخص يموتون يومياً غالبيتهم

من أبناء الأقطار الفقيرة نتيجة لإصابتهم بأمراض وتعرضهم لحوادث ناشئة عن تدهور وضع محلاتهم السكنية ونقص مصادر مياه الشرب الصحية وتفشي الأوبئة ومسببات الأمراض العديدة.

ولا غرو أن الفقراء هم الذين يجنون أكبر قدر من نتائج تلك الظروف والأوضاع الصحية المتردية. هم محرومون من صور الخدمات الأساسية كالمسكن الجيد ومياه الشرب النظيفة ووسائل التخلص من الفضلات والمخلفات وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية. أن الفقراء أينما سكنوا لا يقيمون إلا في البيئات غير الصحية القريبة من المصانع والطرق السريعة أو بالقرب من مناطق إعدام الفضلات والتخلص منها . . . . الخ. ونتيجة للتكدس السكاني والتلاصق السكني يسهل انتقال العدوى بسرعة فقد مات أكثر من ستين مليون نسمة عام ١٩٨٠م بفعل تخلف الظروف الصحية بهذه المناطق وعدم توفر مياه الشرب النظيفة وقد ترافق ذلك مع حالة سوء التغذية حيث كان أكثر الضحايا من الأطفال.

وإذا كانت الحياة بالمدن غير صحية، فإنه يتعذر إهمال دور الضغط العصبي والأمراض التي يسببها الازدحام والضوضاء وندرة أماكن الترفيه والإحساس بعدم الأمن نظراً لانتشار الجريمة والأوضاع السكنية الرديئة.

وغير خاف أن من أهم المصادر الجوهرية لتلك المحن والأمراض والوفاة في هذه البلدان هو تلوث الهواء بفعل وسائل النقل والمواصلات والصناعة داخل المناطق السكنية وحولها واستخدام الوقود الخام مصحوباً بعدم التهوية الكافية. وتعد الأمراض الصدرية بعد الإسهال أهم اسباب وفيات الأطفال في هذه البلدان.

ففي مدينة الرياض على سبيل المثال تقع المنطقة الصناعية في قطاع يمتد

من الجنوب الشرقي وشرق الجنوب الشرق على مسافة تبلغ ١٣,٥ كم من قلب المدينة، كما تقع مناطق التوسع الصناعي في الاتجاهات نفسها ولكن أقرب من محيط المدينة في أطرافها الجنوبية الشرقية ١١,٧كم[١].

٣ ـ الضرر الناشئ عن سوء وظيفة المحلات:

يتطلب العمل والعيش بالمدينة تدفق موجات مستمرة من مصادر الطاقة كالغذاء والماء والاكسجين والمواد الخام وغيرها مما يتعين نقله إليها. وتتطلب تلك الحركة الدائرة والمستمرة من العمليات قدرة كبيرة لإدارة السيطرة على النتائج التي تسفر عنها تلك الحركة من آثار ضارة بصحة المدينة والوظائف التي تؤديها لساكنيها.

ولا غرو أنه كلما كان عدد سكان المدينة كبيراً كلما ازدادت عملية إدراك تلك الحركة وعملياتها تعقيداً خاصة وأنها تتأثر بصور الأنشطة التي ينخرط فيها السكان ومدى تأثير تلك الأنشطة في الموارد الطبيعية للمكان وإمكاناته. وإذا كانت المحلات البشرية الصغيرة التي تنحصر الأنشطة فيها في بعض أشكال المهن التقليدية والعمليات التجارية البسيطة لا تلقى فيها إدارة تلك الأنشطة وحركتها أية مشكلات في الغالب، فإن البيئات الحضرية الصناعية الحديثة تتطلب من ناحيتها نوعاً مختلفاً من الإدارة يتطلب قيام تنظيم على درجة عالية من التركيب ونمطاً من التقنيات والأساليب الفنية تتواءم معه.

ومن ثم فإنه نظراً للنمو السريع (سكانياً ـ صناعياً ـ وخدمياً) للمحلات وتنامي تحضرها فقد تخلفت فاعلية البنية التحتية فيها فيزيقياً وإدارياً واجتماعياً. ولقد كشف ذلك عن نفسه بوضوح في ظواهر عديدة كضعف

---

(١) خالد محمد، القاسمي؛ والبعيني وجيه جميل. المرجع السابق، ص ٤٨٠.

التيار الكهربائي وانقطاع المياه وازدياد تلوث الهواء وبخاصة في بعض فصول السنة، بل لا يتجاوز عدد حظ سكان المدينة الذين يتوفر لديهم الصرف الصحي عن الثلث في البلدان النامية وأن أقل من ٦٠٪ من سكانها تتوفر لهم الرعاية الصحية، وأن ما يقرب من ٣٠ـ٥٠٪ من مخلفات مدن العالم الثالث لا تجمع من قبل مؤسسات خدمية حكومية. كما يعظم الاحتقان في أوقات الذروة المرورية ويصل إلى حد الشلل واستحالة التحمل، كما يصبح من المستحيل في أحيان ومواقف عديدة القيام بأي استجابة سليمة ومواتية في حالات الكوارث الطبيعية أو توقعها(١).

ولقد حصر التقرير الاستراتيجي العربي الأسباب التي أدت إلى ظهور المحلات المتدهورة بيئياً (الأحياء العشوائية) في عدد من المتغيرات المتداخلة تزيد في وضعيتها سوءاً وتدهوراً وهي :

أ ـ الزيادة السكانية الكبيرة مع ثبات الرقعة المأهولة بالسكان بالمدينة وكذلك ثبات عدد الوحدات السكنية مما أدى إلى التوسع العشوائي في المساحات والفراغات بين المنازل على حساب الشكل المعماري والمتطلبات اللازمة للسكن الصحي وتحت وطأة الضغط السكاني تتقلص الرقعة الزراعية.

ب ـ إهمال البعد الاجتماعي في عملية التنمية حيث أن الهيئات الدولية المانحة لهم تسهم إسهاماً كبيراً في رفع مستويات المعيشة أو زيادة العمالة في المناطق الريفية إذ أنها تهتم بالمجالات الاجتماعية بقدر ما ينصب اهتمامها على المجالات الاقتصادية بمعناها الضيق.

ج ـ الهجرة الداخلية حيث تشير الأدبيات في علم الاجتماع الحضري إلى

(1) Tjeer, Deelstra. ***Human Settlements ans Sustainable Development in the Thirdworld.*** Un.No.26. Ministry of Housing, Houge, the Nether Land, November, 1990. pp. 12 - 15.

أن هناك عمليات إيكولوجية مصاحبة للنمو الحضري بمعناه العمراني مثل التركز واللامركزية والعزل والتخصص والغزو والتعاقب.

د ـ غياب القانون الرادع الفعلي وتقاعس تنفيذه من قبل الأجهزة المحلية، فالعمران هو الإفراز الحضاري الجوهري الذي يعكس أو يفضح حال المجتمع ومدى ارتقائه ومدى انضباط المجتمع والتزامه بتطبيق مختلف أنواع الضوابط والتشريعات ويعبر عن مدى حضور هيبة الدولة.

هـ ـ تخلف القوانين والتشريعات الخاصة بالعمران والتهاون في عدم إعطاء مخالفات وعدم المتابعة من الأجهزة المختصة مما يعطي المجال للاستثناءات والمبررات المختلفة للاستمرار في المخالفة.

و ـ عدم اتباع الأسلوب التخطيطي الشامل وبالتالي عدم وجود الرؤية التخطيطية للنمو العمراني مع غياب الأجهزة التنفيذية وقصورها في تنفيذ المشروعات.

ز ـ عدم وجود الكفاءات الفنية للإدارات التنفيذية في متابعة التخطيط بالقدر الذي يرفع كفاءة عمليات المتابعة.

ولقد أدت تلك المتغيرات السابقة إلى تصدع الحياة في تلك البيئات أو المحلات السكانية والسكنية اجتماعياً ونفسياً واقتصادياً ويتمثل ذلك في :

أ ـ الجوانب الاجتماعية والنفسية:

يعاني سكان المناطق العشوائية بوجه عام والأطفال بوجه خاص من أمراض عديدة ولا يرجع ذلك فحسب إلى أثر الفقر في نقص وعدم توازن الغذاء أو تدني مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية وافتقار المرافق اللازمة للمسكن الصحي الملائم ولكنه يعود أيضاً إلى طبيعة النشاطات الاقتصادية السائدة في هذه المناطق.

ويرتفع معدل الأمية في هذه المناطق مقارنة بما عداه حيث يوجد معين لا ينضب للأمية يتمثل في تسرب أغلبية الأطفال من التعليم الابتدائي وعادة ما يكون بغرض الانخراط المبكر في سوق العمل غير الرسمي مما يحدث بدوره آثاراً اجتماعية سلبية. وتنتشر بين فئات ليست ضيئلة نشاطات وظواهر إجرامية من أبرزها تجارة المخدرات والسطو.

ويتصف سكان هذه المناطق العشوائية بخصائص اجتماعية وثقافية معينة منها القدرية، إضافة إلى العجز واليأس والاختلاط في الأدوار العائلية، كذلك يعاني الأفراد من التحلل الجنسي وبالتالي يشعرون بالانتماء إلى إطار اجتماعي اقتصادي ثقافي مختلف يوصف بثقافة الفقر، وبالتالي يعانون من الاغتراب. وليس مرد هذا الاغتراب إلى مجرد افتقاد هؤلاء المهمشين الرغبة للتكيف مع الثقافة العامة ولكنه يعود إلى عجز الدولة عن استيعابهم ودمجهم في نسيجها الاجتماعي وبالتالي تنظر إليهم فقط على أنهم بؤر لتفريخ الجريمة والتطرف.

كما يعاني سكان هذه المناطق من ارتفاع معدل التزاحم داخل الغرفة الواحدة وانخفاض متوسط دخل الفرد.

ومن الآثار النفسية التي تنتج بسبب تكدس الأسرة الواحدة بأجيالها المختلفة داخل حيز واحد ضيق حدوث توتر نفسي واجتماعي، يزداد حدة إذا ما كان أحد الزوجين غريباً عن الابناء، كما يؤدي إلى فقدان الإحساس بالخصوصية والذاتية إذ أن الحدود الفاصلة بين الفرد وبين الدوائر الاجتماعية المحيطة به شبه معدومة. وتدفع هذه البيئة غير الصحية أفراد الأسرة إلى تعقيدات في علاقاتهم مع أنفسهم ومع المجتمع الخارجي وتغرس في أعماقهم الشعور بالإحباط والعدوانية في آن واحد.

ب ـ الجوانب الاقتصادية :

إنخفاض متوسط دخل الفرد حيث قد تصل نسبة السكان من ذوي الدخل المنخفض إلى ٧٠٪ من السكان وتعد هذه المناطق أقل مستوى من ناحية هياكل البنية الأساسية وهو أمر طبيعي لأنها تنشأ عادة في مناطق لا تتوافر فيها هذه الشبكات ومن ثم فإنه نتيجة للعشوائية وعدم مراعاة القواعد التخطيطية يصبح إمدادها بشبكة البنية الأساسية أمراً بالغ الصعوبة . فضلاً عن عدم توفر وسائل الإنتاج بما يستوعب المعروض من الأيدي العاملة ومزاولة أغلب السكان أنشطة اقتصادية هامشية تدفع السكان إلى البحث عن أعمال قليلة العائد .

ويدفع انخفاض أجر الفرد بهذه المناطق إلى انخفاض الوعي العام لسكانها وسوء الحالة النفسية وسوء التغذية الأمر الذي يؤدي إلى إهدار الطاقات الاقتصادية الممثلة في العنصر البشري حيث لا يمكن أن يتحول شخص معين من حالة الاستهلاك فقط إلى حالة الاستهلاك والإنتاج إلا بتوافر ظروف بيئية وصحية ومهنية مواتية وهو ما يفتقد بداخل هذه المناطق .

ويقوم الأفراد في هذه المناطق بأعمال مشروعة وأخرى غير مشروعة وغير مسجلة على الإطلاق وقد تكون هذه النشاطات المشروعة محددة الموقع مثل خدم المنازل الدائمين أو غير محددة الموقع مثل العمالة الجائلة أما النشاطات غير المشروعة فتشمل تزييف العملة والاتجار في المخدرات وصناعة وتهريب الأسلحة والميسر والدعارة وغيرها فيما يسمى بالقطاع الخفي .

وتعاني الفئات العديدة من المشتغلين بهذه الأنشطة غير الرسمية من الحرمان والتعرض إلى الضغوط اليومية والانحدار الاجتماعي بسبب المرض

أو الشيخوخة أو ملاحقة رجال الأمن للباعة الجائلين ولذلك تتصف مهنهم بالتغير المستمر سعياً للتكيف مع الظروف المتغيرة من أجل الاستمرار اعتماداً على الذات لا سيما في غياب دور الدولة في تأمين احتياجاتهم في حالات المرض والشيخوخة والعجز عن العمل[1].

ولقد أدت الدعوة إلى ضرورة البدء بالإنسان في هذه المحلات المتدهورة لمحاولة فهم أزمة البيئة وملامحها إلى أن يتحول الاهتمام من التركيز على عناصر البيئة المادية والطبيعية باعتبارها المسئولة عما آل إليه حال الإنسان داخلها إلى اتهامه باعتباره المسئول عن الإخلال بها والشروع في تدميرها، إذ يضع نفسه خارج إطار أنظمة البيئة ويعتبرها ملكيته الخاصة. وعليه يستحيل في ظل هذا الفهم تحديد البيئة المثلى للإنسان طالما أنه لا يفكر إلا في نفسه وحده[2].

وانطلاقاً من هذا التوجه يصبح من العسير تناول أزمة البيئة دون تناول التصورات المختلفة التي حاولت أن تشخص معالم الأزمة وأساسها وأساليب التعامل معها. ولا غرو أن إنجاز ذلك يعد بمثابة خطوة منهجية أساسية في هذه الدراسة لتكوين موقف نظري متكامل لمفهوم أزمة البيئة في البلدان العربية يحدد الأبعاد الحقيقية المؤلفة لأركانها باعتبارها تجسد أزمة إنسان يرتبط بوضعية مجتمعية بنائية ذات خصائص محددة هي وضعية المجتمعات العربية الساعية إلى النمو وتتسم في جانب كبير منها بخصائص ومشكلات مجتمعات العالم الثالث.

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥م. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ص ٤٥٢ـ٤٥٤.

(٢)رشيد الحمد؛ محمد سعيد صابريني. *البيئة ومشكلاتها*. عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٤م. ص ص ١٤٠ـ١٥٩.

وما من شك أن تسليط الضوء على هذه الأبعاد يمكن من التعرف على أبعاد الخصوصية في أزمة البيئة في البلدان العربية من ناحية، كما يسهل في نفس الوقت رسالة الفهم الشامل للأطر والمتغيرات التي ولدتها، والتعرف على مداخل وأساليب مكافحة تدهور وضعيتها الناشئة عن التلوث بما يمكن من وضع إجابات ـ تعين المسئولين على النهوض بها وتخليصها من صور تراكم تخلفها ـ من العوامل المسئولة عن تدني كفاءة وفاعلية الأساليب المطبقة في مكافحة تلك الظاهرة والحد من آثارها المدمرة لكيان الإنسان ومستقبل النمو واحتمالاته وطرح البدائل والآليات الأكثر فاعلية وإمكانية وواقعية في هذا الصدد.

وإذا كان الوقوف على المفاهيم الرئيسية في هذه الدراسة وتحديد مدركاتها باعتبارها مفاهيم صاغها المجتمع «بيئة» و«أزمة»، يعد مطلباً ملحاً منذ البداية كخطوة منهجية إجرائية، فإن هذا المطلب فرض بدوره الوقوف أمام أبرز الاتجاهات النظرية التي تناولت أزمة البيئة وحاولت تقديم رؤية نظرية محددة في فهمها. ولا غرو أن تناول هذه المداخل فضلاً عما تفيد به في التعرف على التراث النظري في دائرتيهما، فإنها تفيد أيضاً في الكشف عن الخلفيات الفكرية التي حكمت كل تصور، ومن ثم أملت فهماً محدداً لأزمة البيئة ومنهجاً خاصاً في تناولها. ولعل ذلك ما يفسر التضارب وصور الصراع القيمي التي ينخرط فيها المهتمون بشئون البيئة وتنعكس آثارها بالتالي على مجهوداتهم وأساليبهم لحمايتها من أساليب تدهورها وتلوثها.

ونتناول فيما يلي أبرز الاتجاهات المفسرة لمصطلح أزمة البيئة والمكان الذي تتجلى في أحد أبعادها الظاهرة وهي التلوث أو الأضرار البيئي.

١ ـ المنظور أو الاتجاه الاجتماعي :

ويتفرع هذا المنظور إلى :

أ ـ المنظور الوظيفي :

من خلال هذا المنظور يعتقد أن مشكلات البيئة المعاصرة ما هي إلا عرض كامن من الأعراض الناشئة عن ما أدت إليه عملية التصنيع في حالة سوء الوظيفية (Dysfunction) فرغم أن أغلب صور التقدم التقني ساعدت المجتمعات على أداء وظائفها بسهولة وفاعلية ، فقد أفرزت آثاراً جانبية سلبية تعد عرضاً من أعراض سوء الوظيفة في المجتمع بما تساعد عليه من تلوث وتدفع إليه من استنزاف للموارد .

وبناء على ذلك يذهب أنصار الاتجاه الوظيفي إلى أن التغيرات الاقتصادية التي ساعدت على إيجاد المجتمع الصناعي أخرجت البيئة من توازنها ومن ثم انبثقت مشكلاتها الداخلية عن اختلال التوازن .

ولقد انقسم الوظيفيون أصحاب المنظور الوظيفي إلى فريقين وهم بصدد محاولة الإجابة على كيفية مقابلة أزمة (اختلال التوازن البيئي) أو مشكلات البيئة . ففريق ذهب إلى الإجابة على هذا التساؤل أمره بسيط وميسور . فيمكن القضاء على أعراض سوء الوظيفة الناشئة عن الاقتصاد الصناعي عن طريق استخدام أساليب وأدوات أكثر تحكماً وفعالية في الحد من أعراض التلوث . ومفاد ذلك أن الأزمة البيئية يمكن أن تنتهي لو أدخلنا بعض التعديلات والتحسينات على الأساليب الحالية المستخدمة في إنتاج الأشياء ، أي أن الأمر لا يتطلب إحداث تعديلات أساسية في الانساق الصناعية والاجتماعية والاقتصادية القائمة .

ويذهب الفريق الآخر إلى رفض الاتجاه السابق موضحاً أن النسق الاقتصادي الصناعي القائم نسق غير مستقر في طبيعته . فهو نسق في الوقت الذي يسعى فيه إلى إحداث الرفاهية الاقتصادية يوظف سائر الطاقات والموارد الفردية لانجاز هذه الرفاهية . ومن ثم تصبح سياسة الإصلاحات المحدودة الصغيرة غير كافية أو قادرة على مواجهة مشكلات البيئة . ومن ثم يتعين أن تقع بعض التغيرات والتعديلات الرئيسية في صلب النسق القيمي الاجتماعي السائد . فقد أضحت كثير من القيم الأساسية التي تحكم انساقنا الاجتماعية قيماً معتلةً وظيفياً . فقد حدت في وقت من الأوقات كثير من الأفكار التي كانت تعزو أهمية غزو الطبيعة وأهمية العمل على تراكم وزيادة ثروة الفرد الجهود التي كان يتعين بذلها قبل غيرها للمحافظة على البقاء . ولقد أضحت مثل تلك الاتجاهات مهددة اليوم للوجود البشري برمته ، خاصة وهي تهمل ما يمكن أن يترتب على المدى الطويل من آثار لما يمكن أن يحدثه التكالب الشرس على الثروة من جانب البشر .

ويخلص أنصار هذا الفريق إلى النسق الاقتصادي الحديث نسق معتل وظيفياً لأنه يضيع الموارد ويلوث البيئة من أجل إنتاج ما هو أكثر من الضروري لتحقيق صحة وسعادة الناس . ولذا فإن حل أزمة البيئة يتطلب أحداث تغييرات كبرى وشاملة في نسق قيمي وفي نفس الوقت يحتاج إلى أعادة تنظيم المجتمع[1] .

وقد برز التركيز على العلاقة بين أزمة البيئة والنسق الاجتماعي لدى طائفة من الباحثين ، وبخاصة الذين اهتموا ببيان كيف يسهم سوء التنظيم

---

(1) Coleman, James & Cressey, Donald R. ***Social Problems***. Harper & Row Publishers, N.Y.,1984, pp. 578 - 579.

الاجتماعي، أي سوء الوظيفة كما تذهب النظرية الوظيفية، في بلورة أزمة البيئة في مختلف أبعادها. فقد أكد كل من تيم ب. هيتون ودانيل ت. ليشتر أن أزمة البيئة ومشكلاتها لا تتشكل إلا في ظل إطار اجتماعي يتسم بسوء التنظيم. ويفسرون ذلك أن مشكلات البيئة تنشأ نتيجة لتخلف وعجز بعض الاتجاهات والأنماط التصورية القيمية التقليدية في الاتصال بالبيئة نتيجة لما أحدثه التغير التكنولوجي من آثار على شبكة التنظيم السائد.

وقد أثبت الباحثون أن هناك علاقة سببية بين ما تحدثه البيئة من آثار على التنظيم الاجتماعي تدفع بالأفراد إلى الهجرة خارج نطاقه، أي أن نمط السلوك البشري تعبير عن التفاعل الحادث بين البيئة والإطار الاجتماعي الذي توجد بداخله[1].

ب ـ منظور الصراع :

ينطلق أنصار منظور الصراع من مصادر مؤداها استغلال البيئة هو أحد صور النشاط الذي تمارسه الجماعات المستغلة في المجتمع. ويذهبون في هذا المجال إلى أن الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى نظراً لاستنادها إلى أنساق اقتصادية وسياسية تساعد الأثرياء وذوي القوة والنفوذ وتمكنهم من استغلال الفقراء والضعفاء، يمتد هذا الاتجاه الاستغلالي أو ممارسة الاستغلال إلى البيئة كذلك، حيث تستغل قوتها لتسلب الأمم الفقيرة ثرواتها وتحرمها من مواردها الطبيعية التي يصعب عليها تعويضها. ويساعد ذلك الأمر ـ بطبيعة الحال ـ الدول الغنية كي تزداد غنى والدول الفقيرة كي تزداد

(1) Heaton, Tim B., & Lichter T. “The Environment and migration effects of mild climate, bodies of water and recreation development'. In ***sociology and social research,*** Vol.71, No.1, October 1980, pp. 68 - 69.

فقراً. حيث تجد هذه الأخيرة ـ عند محاولتها اللحاق بحركة التصنيع ـ أن مواردها من المواد الأولية استنفذتها الدول الغنية ولم يعد في مقدورها تحقيق أي تنمية.

ويرى منظرو الصراع أن ندرة الموارد كثيراً ما تستخدم لتبرير ما كان يجب ألا يحدث منذ فترة بعيدة، أي إيجاد نظام اقتصادي سياسي عالمي يقوم على المساواة واحترام كرامة كل البشر. ومن ثم تستعيد قيم الحياة البشرية أهميتها بدلاً من قيم الموارد والعناصر الطبيعية، وحتى يتسنى وقف صور الاستغلال وتدهور بيئتنا الطبيعية، يتعين أن تأتي رفاهية الإنسانية في المركز الأول من الاهتمام ثم هدف الربح بعد ذلك لا العكس. فقد أسهم التوجه المادي الذي يقوم على مبدأ المنافسة الذي ارتبطت به العديد من المنجزات الاقتصادية، في تدهور قيمة الإنسان، وبخاصة عندما قيست قيمته وأهميته بمقدار ما يمتلكه من ثروة وجاه.

ويخلص أنصار نظرية الصراع إلى أنه طالما استمر توجه النسق الاقتصادي التناقسي هو الذي يحكم ساحة العلاقة بين الإنسان والبيئة، فإنه من المتوقع أن تستمر ممارستنا الوحشية ليس فقط تجاه البيئة بل قبل أنفسنا أيضا[١].

٢ ـ المنظور النفسي الاجتماعي:

تعد الاتجاهات المكتسبة أو المتعلمة ـ تبعاً للمنظور النفسي والاجتماعي ـ والقيم والايديولوجيات حجر الأساس في أزمة البيئة. وقد ميز علماء النفس بين ثلاثة اتجاهات تقود بشكل مباشر إلى مشكلات البيئة.

---

(1) Coleman, James & Others. Op.Cit. pp. 579 - 580.

الأول : الاتجاه الكمي الاستغلالي الذي يزن البيئة في ضوء احصاءات أو كم الإنتاج وأطنانه إلى آخر ذلك وليس في ضوء مدى إسهامها في المحافظة على حياة وصحة البشر وسلامة عقولهم .

الثاني : اتجاه يستند إلى الضخامة والاستهلاك والفردية ، وهي عناصر ينجم عنها بالضرورة استغلال البيئة واستنزافها .

الثالث : اتجاه يطلق عليه الحضرية (Urbanism) وهي الحالة التي يزداد فيها انفصال البشر عن معالم الطبيعة . ومن ثم يجعل التوجه نحو الحضرية الأفراد غرباء داخل إطاراتهم الأيكولوجية وعناصرها الأولية .

ويرى علماء النفس الاجتماعي أن تنمية الفاعلية على مواجهة مشكلات البيئة يفرض عدم تبني واكتساب تلك الاتجاهات على مدى جيل كامل على الأقل بحيث تحل محلها اتجاهات أخرى تدعو إلى ضرورة النظر إلى الطبيعة ـ كما كان يفعل الإنسان الأول ـ باحترام وخشوع وأن يترسب الإيمان بأن البشر ما هم إلا أجزاء صغيرة لا يتسنى لها الاستمرار دون الاعتماد على الطبيعة ، وأن نمط الحياة الذي يسعى إلى تحقيق التوازن والانسجام مع الطبيعة أفضل وأحب من ذلك الذي يسعى إلى مجرد غزوها ومحاربتها[1] .

ونظرة على الاتجاهات المتقدمة يتسنى القول أنها التفت حول قضية واحدة كبرى هي أزمة البيئة . ويدور محور هذه الأزمة حول الإنسان باعتباره العنصر الأول المنتج لإشكالياتها المتعددة . كما أنه العنصر الأول كذلك المستهدف لتأثيراتها السلبية وما يشكله من تكوينات وينجزه من أهداف

(1) Coleman, James & Others. Op.Cit. p. 58.

وتطلعات . بيد أن تلك الاتجاهات وان التقت حول أزمة البيئة ، فإنها التقت أيضاً حول مستويين من مستويات البيئة : الأول البيئة الظاهرة التي يتجلى في إطارها كمدركات أعراض الأزمة مشخصة ومجسدة وهي البيئة الطبيعية . الثانية البيئة غير الظاهرة التي تعمل بمثابة مجمل المتغيرات الكامنة التي تفعل فعلها في إنتاج سائر الأعراض الظاهرة وهي البيئة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي ومنظومة علاقاته وقيمه وموجهاته السلوكية .

ولقد التقت الاتجاهات جميعها حول أن هذا المستوى الثاني هو الذي يتعين أن يخضع للتحليل والاهتمام طالما كان الإنسان هو محور أزمة البيئة ـ كما أسلفنا فيما تقدم ـ وطالما كان هذا الإنسان من ناحية أخرى هو المنتج للتنظيم الاجتماعي الخاضع لضغط وجبر ما أسهم في خلقه من ظواهر وترابطات كما ذهب أميل دوركايم في مؤلفه الشهير (قواعد المنهج في علم الاجتماع) .

ويمكن أن نلمح أثر هذا الالتقاء حول حتمية التركيز على مستوى البيئة الاجتماعية ، باعتبارها مدركاً مفهومياً رئيسياً في أزمة البيئة في علاقاتها بالإنسان ، إذا ما اقتربنا من المتغيرات الرئيسية التي أرجع إليها كل توجه نظري ، أو ربط بينها وبين جوهر الأزمة في البيئة ، فنجد أن الوظيفة دارت حول اعتبار أزمة البيئة عرض من أعراض الاختلال الوظيفي الذي يصيب التنظيم الاجتماعي من جراء موجة التكالب وراء المزيد من النمو الصناعي الاقتصادي والمزيد من الثراء والربح . وهما الأمران اللذان أعطيا الفرصة لمن يملك تكنولوجيا التقدم الصناعي وأسباب الثراء ألا يفكر في رفاهية غيره وألا تقوده قيم إلا تلك التي يرى نفسه من خلالها أنه صاحب الأرض يصنع فيها ما يشاء ، وصاحب القدرة على صياغة القوانين والتشريعات واللوائح التي تحقق أهدافه في السيطرة والربح في المقام الأول . القضية هنا إذن قضية

نسق قيمي يفرز أسباب الأزمة ويجعل التنظيم الاجتماعي في حالة من سوء الوظيفية.

ولقد دارت نظرية الصراع ـ من ناحيتها ـ حول وجود منظومة علاقات مستغلة وغير متكافئة بين من يملك الثروة ومن لايملك إلا بيع قوته، أي بين من يملك أسباب الاستغلال ومن لا يملك سوى الوقوع تحت قهر الاستغلال. في ظل هذه الوضعية الاستغلالية غير المتكافئة يصبح من المستحيل إنجاز انعتاق من أغلالها دون قيام نسق اجتماعي اقتصادي عالمي يستند إلى فكرة المساواة واحترام كرامة البشر والسعى إلى إنقاذ وضعياتهم البينية المنهارة. وهنا تكون القضية لدى أنصار هذا المنظور قضية منظومة العلاقات التي تفرز أسباب الأزمة، ومن ثم يصعد أسباب الصراع من أجل المساواة وممارسة الحق المتكافئ في الشعور بالكيان والقيمة كبشر بحيث تخاطب البيئة وتوظف لخدمة سائر البشر لا من يملكون فقط أسباب السيطرة والثراء.

ويقدم المنظور النفسي الاجتماعي بعداً ثالثاً في صنع أزمة البيئة ألا وهو سيطرة بعض التصورات والاتجاهات التي تشجع على مزيد من الابتزاز للبيئة من جانب الإنسان وعلى اغترابه وبعده عنها لا يهمه في هذه الحالة إلى من تتجه بآثارها أو ما مصدر توجهها ذلك. ومن ثم يجب الإمساك باتجاهات إيجابية تدفع إلى احترامها وتقديسها وصيانتها ورفض الاتجاهات السلبية اللامبالية أو غير المكترثة بأوضاعها. ومن ثم تصبح القضية قضية اتجاهات غير واقعية سلبية غزتها لدى الفرد مراحل تاريخية من الخبرة حطمت في داخله معنى العلاقة المعتدلة المتوازنة التي يجب أن ينسجها بينه وبين بيئته باعتبارها أحد عناصرها وليس كلها على الإطلاق.

رابعاً: المدرك العلاقي لموقف الدولة:

يتمثل المدرك الأخير في الإطار المفهومي للبيئة وأزمتها في هذه الدراسة في مستويات البيئة حيث يكون التساؤل المنطقي في هذه الحالة ما هي مستوياتها في ضوء المدركات السابقة لإطارها والتي أسهمت في تدهور ونضوب عناصر الحيوية في البيئة الطبيعية والعمرانية لها، وما علاقة الدولة بأزمة تلك البيئة إذا سلمنا أن الدولة تعيد صياغة اتجاهات وقيم وتصورات مجموع أفرادها في تشكيل ايديولوجيتها وسياستها تجاه البيئة، وإلى أي مدى تغدو الدولة مسئولة عن أزمة البيئة.

ويقتضي تناول هذا البعد تحديد تصورنا للدولة في علاقتها بهذه القضية الأمر الذي يجعل مناقشة مستويات البيئة مدخلاً مفضياً إلى صياغة تصورنا للتساؤلات المتقدمة.

ويمكن أن نميز بين مستويات ثلاثة بيئية وهي متصلة ومتفاعلة بحكم منطق وطبيعة الوقائع الاجتماعية التي هي من نفس نوعها وهي :

١ ـ مستوى البيئة المحلية (البادية، القرية، المدينة).

٢ ـ مستوى البيئة المجتمعية الكلية (المجتمع أو الدولة).

٣ ـ مستوى البيئة العالمية (النسق المجتمعي الدولي وما يحكمه من علاقات وتوجهات إيديولوجية ومصالح محددة).

وما يهمنا في تناول هذه المستويات من وجهة النظر التحليلية الكلية، هو طبيعة العلاقات المنسوجة بين هذه المستويات الثلاثة باعتبارها عناصر في كل متكامل يشكل الوجود أو الكون الاجتماعي البشري، وما إذا كانت هذه العلاقات متكافئة أم غير متكافئة وفي أي اتجاه تنموي تسير وما هي طبيعة المكون الفكري والقيمي والاتجاهات والأفكار الحاكمة للعلاقات بين تلك المستويات.

وغير خاف إذا كان التصور العام لوجود شبكة محددة من العلاقات بين مستويات البيئات وتشكلاتها الثلاثة السابقة مؤداه أن ضرورة وظيفية هي التي تحكم شبكة العلاقات بينها، ومن ثم فهي تشكل نسقاً وظيفياً متكاملاً، فإن ما لا يجب أن يغفله الباحث أنه إذا كان ذلك النسق المتكامل يستند إلى شبكة من المعايير والقيم والتوجهات التي يفرزها بالطبيعة كل مستوى يعبر أولاً عن شخصه ويحدد ثانياً فهمه وعلاقاته بغيره من الأشياء، فإن هذه المعايير تجسد في واقع الأمر شبكة مصالح واهتمامات ترجمها الإنسان في صور معايير وقيم حافظة لمصالحه ورغباته. وطالما كان الأمر كذلك فإن التصور الوظيفي المتكامل يفقد رونقه في هذه الحالة، إذا أغفل واقع الصراع الذي تفرزه شبكة قيم المصالح والاهتمامات، التي هي في أغلب الأحوال متناقضة متباينة. والمنطق البسيط الذي يفرض ذلك تباين وتنوع البيئات الثقافية ذاتها بين مستوى خاص ومستوى عام ثم طبيعة وحكم منطق التغير والدينامية التاريخية التي تفرض وجودها وإرادتها.

وهكذا تتحدد طبيعة العلاقات بين مستويات البيئة بما يحكم كلاً منها من تصورات عن الأخرى، وكما هو في عالم الأفراد تكون السيطرة دائماً لمالك أسباب السيطرة والقوة. فإن من يقرر طابع العلاقة واتجاهها بين مستويات البيئات من يمتلك أسباب القوة وهنا نتوقع أن يكون طابع العلاقات غير متكافئة ومن ثم يكون احتمال الصراع والتصادم أقرب من احتمال التماسك الذي يفرض هذا الأخير فرضاً على النحو الذي يحقق مصلحة الطرف الأقوى (المهيمن). وفي ظل تلك الاحتمالية (الحتمية) يكون سلوك كل مستوى في مقابل الآخر سلوكاً استغلالياً استنزافياً مما يعيق تنمية الآخر ومن ثم يعمل على تراكم تخلف الكل.

ولقد ذهب بعض الباحثين إلى أن وضعية بيئة من البيئات تتوقف على

ضرب الصراع القيمي الذي يعتمل داخلها ويتمثل في موقف الاختيار بين البدائل التي يتعين اتخاذها لمواجهة أزمة البيئة : الاستمرار في التوجه نحو استمرار عمليات النمو الراهنة وبين الحد من معدلها للمحافظة على نوعية لائقة من الحياة. وعليه فإن التصورات التقليدية المحددة لقيم ومعاني الأشياء هي التي تصنع أزمة البيئة في المحل الأول[1].

واستناداً إلى ما تقدم يتعين أن يتعدل التصور لمصادر مشكلات البيئة بالمفهوم الذي طرح لها ـ ويتحول للارتباط بالدماغ الإنساني ونمط تصوراته وموجهاته وطبيعة مستهدفاته. ومعنى ذلك تعدد مشكلات البيئة ليست في الأساس هي مشكلات الهواء والماء والتربة إنما هي مشكلات مبعثها الإنسان وتوجهاته وتصوراته التي ينسجها للكون وللإنسان الذي يسكن هذا الكون. كما أن من يسيطر على الأرض ويحدد حقولها وما في جوفها هو الإنسان، وعليه يمكن تقرير أن مشكلات الإنسان قابعة أساساً بداخله هو الذي يكيفها ويجعل منها مشكلة تبعاً لتصوره، ثم يصدرها إلى خارجه ليرى الواقع من خلالها. ويمكن أن يتحدد تصورنا لأبعاد مشكلة البيئة بمستوياتها المتقدمة في :

أولاً: لا تتكون أزمة البيئة من خلال عناصرها المادية أو الطبيعية، إنما من خلال عقل الإنسان (المسيطر) وثقافته وتصوراته وأنساقه. فمن الثابت أنه هو الذي يضفي المعاني على الأشياء أو يحملها قناعاته وهمومه، ومن ثم يظل بُعد ومعنى أزمة البيئة أمراً نسبياً تحدده اهتمامات الإنسان وتفضيلاته، الأمر الذي جعل أزمة البيئة مصدراً

---

(1) Horton, Paul & Leslie, Gerald. ***The Sociology of social problems***. prentice - Hall INC.,1983, p. 584.

للشقاق والصراع اللذين يعكسان في واقع الأمر حقيقة الانتماءات وأفقها ومستواها[1].

ثانياً : تتنوع أشكال أزمة البيئة بتنوع مستويات وأشكال البيئة، فكل منها له مشكلاته النوعية التي تشخصه. بيد أنه وبحكم التفاعل الحتمي بين مستويات وأشكال البيئة الاجتماعية، يتعين أن نبحث عن جذور مشكلات مستوى من المستويات داخل المكون الاجتماعي الثقافي للمستويات الأخرى. فليست أسباب المشكلات الحيوية لمدينة القاهرة على سبيل المثال - كبيئة حضرية - كامنة بالضرورة داخل حدود المدينة ذاتها بل قد تكون أسبابها الفعلية كامنة - على سبيل المثال - في نضوب وفقر البيئة في صعيد مصر، وسقوط هذا الصعيد لمراحل طويلة من خريطة الاهتمام الحضري بإنسانها كان دافعاً إلى النزوح إلى العاصمة حيث البريق والأمل في الإنقاذ. والعكس يمكن أن يكون صحيحاً حيث لا تكمن مشكلات القرية وتخلفها في باطن أرضها أو طبقات أجوائها أو نوع أو سلالة الكائنات داخلها، بقدر ما تكمن داخل مكاتب المسئولين عن النهوض بها سواء على المستوى المحلي أو المستوى الإقليمي، بل لا نبالغ إذا ذهبنا بالقول إنها تكمن في الراسب الثقافي الذي جعل مفهوم التخلف والدونية هو المفهوم الحاكم لتصورات الإنسان ساكن المدينة عن زميله ساكن القرية . . . وهكذا.

وتفرض تعددية مستويات البيئة وتعددية أنماط مشكلاتها مدخلاً خاصاً لها في المعالجة الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان تصور وجود مدخلاً

---

(1) David, Center. Op.Cit, p. 142.

واحداً يمكن أن يكون أنجع من غيره في فهمها . ومن أبرز المداخل في هذا الصدد :

أ - المدخل التفاعلي : يذهب هذا المدخل إلى مشكلات البيئة على المستوى القطاعي المحدود يصعب استيعابها وفهم آليتها (ميكانيزماتها) . ثم قد تكون مشكلة البيئة وأزمتها الفعلية تتمثل في عدم إدراك الدارسين والمسئولين لهذا البعد التفاعلي وما يشير إليه من مضمون معين من حيث تمكينه من الرؤية الشاملة والموضوعية للعوامل الفعلية لا الظاهرة أو السطحية التي قاد الاستناد إليها إلى اغتراب أو انفصال كثير من الحلول والسياسات عن الواقع والمكون الحقيقي لأزمة البيئة[1] .

ب - المدخل التعددي : يؤكد هذا المدخل على ضرورة تناول القضايا من مداخل عدة توظف فيها كل الأبعاد السيكولوجية والسياسية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية .

ويتضح من بناء المدخلين المتقدمين ضرورة الجمع بينهما في محاولة فهم وتحليل أبعاد أزمة البيئة ومضموناتها السياسية والحضارية والاجتماعية . ولقد احتل المستوى الأول من الأشكال البنائية الاجتماعية للبيئة (القرية والمدينة) اهتماماً بارزاً في نطاق التراث الذي تناول تاريخ الحضارات وأوضاع ومشكلات الأشكال المورفولوجية التي كونها الإنسان وقدم من خلالها سجل إبداعه وسجل تجاوزاته في نفس الوقت بيد أن المتتبع للتراث الذي حاول أن يقارن بين هذين المستويين القرية - المدينة ، يستطيع أن يتوصل إلى أن هناك توجهاً فكرياً خاطئاً حكم عملية المقارنة منذ البداية ، والتي أعلت من البيئة الحضرية واعتبرتها صانعة الحضارة ومهدها ومسرحها

(1) David, Center. Op.Cit, p. 9.

وربطت بين البيئة القروية وبين صور التخلف جميعها كما سبق أن أوضحنا . ومن ثم زيف الوعي في علاقته بالبيئات الريفية وتسرب آثار هذا الزيف إلى إنسانه ـ الذي لا حول له ولا قوة ـ فأخذ يتعامل مع إنسان المدينة وبيئته يحده الإحساس بالدونية وحتمية التبعية وهو المفهوم الذي بثه المستعمر في نفوس الشعوب الزراعية عموماً التي استعمرها ورسب فيها أن تغيير اوضاعها وتحديثها لن يتم إلا بمحاكاة النموذج الغربي الاقتصادي والسياسي والثقافي . . . الخ ، أي حتمية الارتباط به وبمنظومة قيمه وتوجهاته وعلاقاته .

وتتحدد علاقته بأزمة البيئة من خلال عدة أمور هي :

أ ـ مدى استيعاب الدولة (الجهاز التشريعي والتنفيذي) وإيمانها بأن أزمة البيئة ذات طرفين أو متغيرين أو قطبين أساسيين : الأول ما حكم الإطار البيئي المحلي والقومي من تراث ومنظومة محددة من العلاقات وأبنية للسلطة شكلت الموقف من البيئة ومدى الاهتمام بتوفير نوعية الحياة اللائقة والضرورية لبقاء الإنسان، والثاني ما يحكم النسق العام من توجهات عالمية وما يرتبط من منظومة علاقات واهتمامات تحدد له القضايا التي يتعين الانشغال بها دون الأخرى. ولقد كان رد الفعل الأول للتبعية لمنظومة العلاقات والاهتمامات الدولية أن انشغلت دول العالم الثالث ـ أو فرضت عليها ـ بقضايا بعدت عن مسرحها كيفية السعي لتخفيف وطأة أزمات البيئة المباشرة (المدينة والقرية) على إنسانها الذي يحتاج إلى لقمة العيش الكريمة التي تمكنه من الإمساك بالبندقية للدفاع عنها فبسنبلة القمح تتقدم الشعوب وتطمئن على حدودها لا بالبندقية وحدها .

ب ـ مدى انفعال الدولة واستيعابها لمدى خطورة ما تمثله أزمة البيئة من انعكاسات ذات تأثير بالغ ليس فقط على الاهتمام الحاضر أو المباشر

للإنسان إنما، وهو الأهم، على تحول اهتماماته للعمل على إحداث تغيير جذري في منظومة البناء الاجتماعي القائم وموجهاته السياسية والاقتصادية . . . . الخ.

ج ـ مبلغ استيعاب الدولة لمفهوم البيئة على أنها الإنسان ككائن حي يرتبط عطاؤه بمبلغ النظرة الحضارية العقائدية الموجهة لعلاقة الدولة بالبيئة لكيان الإنسان ووجوده، ونظرت إليه من كل أبعاده في لحظة واحدة. ويعني هذا أن الدولة عندما تتعامل مع أزمة البيئة من المنظور الإنساني الشامل فهي تتعامل مع الإنسان باعتباره مضموناً تأتلف بداخله العناصر التي تصنع منه الإنسان والمفكر والمبدع الصانع للحضارة.

ومؤدى المحاور السابقة التي تحدد علاقة الدولة بأزمة البيئة، أن إهمال الرؤية الإنسانية للبيئة وتدني الشعور بالمسئولية الأخلاقية تجاهها من شأنه أن يجعل علاقة الدولة بالبيئة علاقة بالغة الصناعية والتجريد المادية، أي علاقة اغترابية. وعليه يتسنى القول أن أزمة علاقة الدولة بالبيئة (الإنسان) هي أزمة مسافة وفجوة بين الدولة وبين المضمون أو البعد الجوهري للإنسان باعتباره طاقة خلاقة.

ويدفعنا تحديدنا لمضمون أو جوهر الإنسان إلى البحث عن مكونات أو بناء الدولة وهي في إطار هذه الدراسة ما يلي :

أ ـ الدولة أيديولوجية :

من الثابت أن الايديولوجية مجموعة مثل وأفكار وأهداف ترى فيها الدولة فلسفتها ومعتقدها. وتستنبط الدولة عناصر ايديولوجيتها وجوهرها من حركة مجتمعها وأحداثه ومن خلال طبيعة بنائه وأزماته ومشكلاته التي يواجهها وكذا من خلال عناصر ثقافته وخبرة حضارته ودرسه التاريخي . . . . الخ.

وما يتعين البحث عنه في هذا المجال هو مدى حضور أزمة البيئة باعتبارها إفرازاً للهيكل الكلي لمستوياتها البيئية المختلفة، كما وضح من قبل، في فكر الدولة وفلسفتها وبرامجها وترتيبها لديها من حيث الأولويات، وطبيعة القوى التي تفرض أو تحدد هذا الترتيب. فقد يقودنا التحليل المكثف والدقيق لاهتمامات التوجه الايديولوجي للدولة أن مستوى واحداً أو شريحة منه فقط هو الذي يشكل اهتمامها كمستوى البيئة العالمية وقضاياها في الوقت الذي يكاد يجمع عليه الرأي العام أن أسباب القوة والاحترام لا تكتسب بداية إلا من قوة الداخل ونمائه وتماسكه باستقراره.

واذا ما انتقلنا إلى مستوى البيئة الداخلية (القرية والمدينة) تستأثر البيئة الحضرية (المدينة) بالاهتمام الأول من قبل الدولة لأنها مقر الحكم والإدارة وموطن تركز أو وجود المسئولية وأنه واجهة الدولة التي يتعين الاهتمام بها ولو اقتصر الأمر على الميادين والطرق الأساسية التي من المتوقع أن تكون طريق المسئولين، حتى أن الاهتمام بالطريق أو تجميل الميادين يرتبط بنزوح المسئول من منطقة إلى منطقة أو بمجرد مناسبة من المناسبات. والأمثلة على ذلك عديدة في دول العالم الثالث أو دول الحكومات بمعنى أدق، وغير خاف أن هذه العملية تجرى على حساب القرية (إنسان القرية) التي يتراكم لديها الإحساس بعدم المساواة والتخلف.

ب ـ الدولة خطة تنمية :

تبنى خطة التنمية من فلسفة موجهة لعملية التغيير المقصودة أو المرادة من هذه الخطة، ومن مجموعة برامج وسياسات عمل فضلاً عن حجم الإمكانات التشريعية والبشرية والمادية والفنية. وإذا كانت الفلسفة هي التي تقرر الغايات والأهداف التي تتطلع إليها الخطة، فإن التساؤل الحيوي هو

من الذي يقرر هذه الفلسفة؟ أو ما طبيعة توجهه الايديولوجي والشرائح التي يمثلها؟ أي ما هي اهتماماته وانتماءاته؟ . وهل هذه الفلسفة مصنوعة يرى من خلالها واضعها ذاته وانتماءاته وتفضيلاته أم هي إفراز مشاركة شعبية حقيقة ـ ليست صورية ـ فاعلة .

وتختلف علاقة الدولة بالبيئة تبعاً لضرب توجه الفلسفة أو نمطها بطبيعة الحال . ولما كانت الفلسفة تجسيداً لمثل عليا فإن هذه المثل يتعين أن تكون قوامه قيمة إنسانية كبرى كالحرية والعدالة ورخاء البشر . وغير خاف أنه كلما خف وزن هذه القيم في خطط تنمية الشعوب كلما ازدادت الفجوة بين الدولة والبيئة كلما برز على السطح أزمتها وهكذا .

وتتأثر البرامج والسياسات بدورها بالتوجه الذي يقود فلسفة التنمية وطبيعتها وعليه يمكن أن تكون البرامج هي لسان الحاجة الفعلية التي ينطق بها الواقع القائم في بيئة من البيئات . وقد تنفصل عنها متعالية على الحاجات الفعلية والأكثر إلحاحاً في البيئة ولا تنجز إلا اهتمامات صفوة معينة أو خدمة أهداف بعينها . وغير خاف أن تجسدات تلك البرامج غير القادرة على تلبية الحاجات الفعلية والأكثر إلحاحاً تتحول إلى رموز تتحدى مشاعر الشرائح المختلفة وتثير لديها من السخط ما يجعله يتحول إلى سلوك محطم للإطار الذي يوجد داخله مهما كانت عناصره . إذ ما قيمة مدرسة في نظر التلميذ والمعلم لا تحقق أهداف العملية التربوية بمعناها الشامل ، وما قيمة حديقة لا تعطي فرصة الاستمتاع الواجبة لكل الناس ، وما قيمة مركبة نقل مزدحمة يفقد مستخدميها آدميتهم داخلها ، وما قيمة الانبهار الحضاري والعمراني بدار الأوبرا أو الفنادق الكبرى والأغلبية الكادحة لا تقوى على تذكرتها ولا تملك الشجاعة على الاقتراب منها أو تصور دخولها . . . الخ .

وتمثل الإمكانات ركناً هاماً آخر في التأثير على علاقة الدولة (كخطة تنمية) بأزمة البيئة (الإنسان). وعناصر الإمكانات وأن كان أغلبها مادية وتقنية، وهي موضوع لا يمكن تجاهله، فإن الإنسان أو الطاقة البشرية يعد أهمها من وجهة نظر المنظور الإنساني الشمولي الذي تتبناه الدراسة. فلقد تردد كثيراً أن التنمية بالإنسان وللإنسان، والسؤال الذي يفرض نفسه ويحتاج إلى إجابة هو إذا كانت التنمية بالإنسان فمن هو هذا الإنسان؟. هو أما المخطط والمقرر، وأما من تقع عليه مسئولية تنفيذ الخطة والقرار. والقول في هذه الحالة أنهما معاً يؤلفان شق التنمية بالإنسان لكن ما دور التكنوقراطية في هذا المجال... هل تسمح للإنسان المواطن أن يشارك في صنع خطة التنمية؟ هل انبثقت تلك الخطة تدريجياً من القواعد الشعبية حتى بلغت مكتب كبار التكنوقراطيين تقدم تصوراً شعبياً واقعياً متكاملاً عليهم مهمة وضع اللمسات العملية الأخيرة لها وجعلها قابلة للتنفيذ، إذ هي في هذه الحالة لسان حال الواقع البيئي الحي للجماهير. أم أن الخطة تصور منحوت من عقل التكنوقراطيين القابعين في أبراجهم العاجية لا يشكلون للواقع الحي صورة إلا من وحي تصوراتهم واهتماماتهم وانتماءاتهم وتحيزاتهم؟. سؤال تمثل الإجابة عليه إحراجاً لموقف التنمية من البيئة أو علاقة الدولة بأزمة البيئة في الواقع.

أما عن الشق الثاني للعبارة السابقة وهو التنمية للإنسان والسؤال أي إنسان؟ إنسان الأغلبية أم إنسان الصفوة؟ إنسان المراكز الحضرية الرئيسية والعاصمية أم إنسان القرى والنجوع الذي نناشده أن يعطي ظهره للترعة في الوقت الذي لم يتوفر للأغلبية الساحقة منه بديلاً غيرها... إنسان الوظيفة الحكومية أم إنسان صفوة المستفيدين من موجة الاستثمارات الرأسمالية. ومن ثم يحتاج الموقف لتحديد ووضوح بالغ بعيداً عن

محاولات التقرب التي تنتهي أهدافها بمجرد أن تحقق أهدافها تصل إلى التميز .

ج ـ الدولة مشاركة شعبية :

وإذا كانت الدولة توجهاً ايديولوجياً وخططاً تنموية تحدد علاقتها بالبيئة فهي في نفس الوقت مشاركة شعبية فعلية وليست صورية مكتبية تجسد جوهر العملية المستهدف الديمقراطي الذي يعلنه الجهاز الحاكم في أي دولة من الدول . وتجدر الإشارة إلى أن المشاركة الشعبية ليست بمصطلح قاصر على النظم الاشتراكية إذ هي توجد داخل الدولة الرأسمالية بل وتحرص عليها أنظمتها ومن خلالها تحقق احترام المواطن لبيئته كنسق إنساني حضاري .

وتعاني الدولة النامية من صورية وهامشية المشاركة الشعبية وتحجيمها في أضيق نطاق يبعد الإنسان عن المشاركة في القضايا الحيوية ، بل تمارس تجربة المشاركة من قبل بعض الممثلين المنتخبين الذين يجيدون فن الحصول على عدد الأصوات التي تعطيهم حق العبور إلى دائرة الضوء والسلطة وبعض المعنيين من قبل الدولة لتحقيق التعادلية والتوازنية داخل قاعات النقاش . وغير خاف أن فشل تجربة المشاركة الشعبية في دول العالم الثالث بوجه عام يعد مؤشراً بدوره على اتساع فجوة المسافة بين الدولة وبيئتها .

د ـ الدولة مستقلة أو تابعة :

والدولة المستقلة هي التي تستلهم قرارها وإرادتها من بيئتها وإنسانها كما يجسده واقعه وظروفه ، أي هي التي يقودها الشعور بالمسئولية الأخلاقية والحضارية تجاه مواطنيها في مختلف مستويات بيئتهم ، بيد أن تجربة الدولة المستقلة في العالم الثالث ضد كثير من توقعات أبنائها . ويمتد مفهوم تبعية

الدولة من ناحية الشعور بالقلق والإحساس بالعجز والانسياق الكامل، إلى علاقة الدولة وبيئتها التي عليها أن تدور في فلك وتصورات الدولة بغض النظر عن توجهها ومدى رشدها وواقعيتها، بل وإلى علاقة البيئات بعضها ببعض علاقة العاصمة بالمدن المركزية الأخرى وعلاقة الدولة بالمدينة . . . الخ، ومن ثم تكون الفرصة سانحة للصراع ونشوء علاقات غير متكافئة بين المستغل والآمر والتابع والقادر وغير القادر.

هـ ـ الدولة قانون وتشريع :

لاجدال أن الدولة بصفتها قانون وتشريع تلعب دوراً حيوياً في علاقتها ببيئتها التي تمثلها، ولما كان القانون دائماً تعبيراً صادقاً عن روح الأمة وتراثها وتاريخها، كان من الضروري توقع أن يعمل القانون على دعم البيئة وحمايتها وبث الإحساس بالقوة لديها، وأن يلقى القانون بالتالي الاحترام والانصياع إليه. بيد أن المشكلة في العالم الثالث بوجه عام هي أن القانون يعبر عن اهتمامات ومصالح مشرعية وصانعيه مما أفقده الهيبة وانفرطت علاقته بالإنسان الذي خول لنفسه بالتالي حق الاستهتار به وتحديه ورفضه.

ولا جدال أن غياب القانون الشعبي وهيبته يفقد علاقة الدولة ببيئتها أهم مسوغاتها والتقدير بينها وبين تشكيلاتها المورفولوجية المختلفة.

الفصل الثاني

الأطر العامة لأساليب حماية البيئة من التلوث في البلدان العربية

أولاً : الأطر العامة في معالجة مشكلة التلوث البيئي وأساليب الحماية .

ثانيــاً : مناقشة الأطر العامة في ضوء الإطار المفهومي لتلوث البيئة .

الفصل الثاني

الأطر العامة لأساليب حماية البيئة من التلوث في البلدان العربية

انتهينا في الفصل المتقدم إلى أن الإطار المفهومي لتلوث البيئة يتركب حسب وجهة النظر الشمولية من عدد من المدركات الجوهرية المتماسكة. بيد أنه رغم ذلك، فإن هناك تبايناً قيمياً في أوزانها، وبخاصة من حيث حجم دورها في صناعة أزمة الحياة والإقامة بالمكان. وتعني الحياة في هذا المجال حياة الإنسان التي تكتسب البيئة أساساً وجودها منه بما قدمه من نظم وابتداعات وأنساق وأهداف وقيم صاغ من خلالها أسلوبه في الحياة وعلاقاته وتدخله في البيئة أي في المجالات البشرية.

وإذا جردنا البيئة برموزها المادية من المضمون الإنساني في الأصل لسوف نجد أنفسنا نتعامل مع بيئة أو كتلة قوامها حجارة ورمال وهضاب وبحار موضوع علم الجغرافيا والجيولوجيا . . . . الخ. إن مشكلات البيئة يتعذر موضوعياً ومنطقياً تناولها أو النظر إليها أو محاولة فهمها من زاوية أو جانب واحد. إن حتمية أو إطلاقية المتغير الواحد (الطبيعي) في إنتاج مشكلة البيئة أو المكان (التلوث) لا تستقيم مع منطق العلم المعاصر، بعد أن أكدت البحوث التجريبية والأمبريقية في شتى ميادين العلم الطبيعي والإنساني على حد سواء على التفاعل والتداخل بين المتغيرات التي تشكل عملية متساندة العناصر وظيفياً.

وترتيباً على ذلك فإن الإنسان (بمعنى نظراته وقيمه وتراثه ووعيه ومنطقه وعلاقاته بالأشياء من حوله وسلوكياته وموقفه منها وقدراته المتاحة

وطموحاته وحاجاته ونظمه ومؤسساته وتاريخه . . . الخ) يعد المدرك أو المتغير المستقل الأساسي في صناعة أزمة البيئة (تلوثها) أو المكان وبحيث يغدو المكان وأعراض اعتلاله وحجمها ونتائجها متغيراً تابعاً أو مخرجاً لمتغير (الإنسان).

ويفرض ذلك التصور الذي تستند إليه دراستنا ـ وكمدخل موضوعي ـ الوقوف على الأطر والمداخل التي صاغها هذا الإنسان التي تندرج عنها أساليبه لحماية البيئة من تراكم أزمتها (تلوثها). ومن ثم يهدف الفصل الحالي انجاز غايتين اساسيتين هما :

الغاية الأولى : الوقوف على أبرز الأطر العامة التي جاء بها الإنسان والتي شكلت أو طبعت أساليبه في حماية البيئة من التلوث بطابعها.

الغاية الثانية : تحديد أكثر هذه الأطر ملاءمة للإطار المفهومي لتلوث البيئة في هذه الدراسة. وتشكل تلك الغايات مجتمعة إطاراً مرجعياً لفهم تلوث البيئة في البلدان العربية أساساً توزن في ضوئه مدى كفاءة أساليب الحماية من التلوث البيئي المطبقة في هذه البلدان وفاعليتها في تحقيق الغاية منها، والتعرف على العوامل المعوقة والسبيل إلى تذليلها.

أولاً : الأطر العامة في معالجة مشكلة التلوث البيئي وأساليب الحماية:

يستطيع المتتبع للكتابات التي وضعت عن تلوث البيئة على المستوى المحلي والقومي والإقليمي والعالمي أن يسجل بوضوح أن هذه الكتابات قد

تنازعتها أطر متعددة بارزة، وإن لم يكن بشكل مباشر، حيث أبرزت نزعات أصحابها وتصوراتهم واتجاهاتهم من المتغير أو المتغيرات التي تعد في نظرهم عناصر جوهرية في صنع مشكلة التلوث، ومن ثم جاءت تلك النزعات بمثابة مدارس محددة.

بيد أنه رغم وضوح الخطوط المميزة لاتجاه كل إطار أو نزعة بحكم الاهتمامات العلمية والتخصصات الدقيقة لأصحابها، فإن بعضاً ـ وإن كان قليلاً ـ قد ضمّن التصور الذي بنى عليه أساليبه التي يراها لحماية البيئة من التلوث الإشارة على حياء لعناصر أو متغيرات أخرى اقتضاها منطق العرض. وعليه توارث فرضية ظهور إطار شموليته.

وتتجلى أبرز الأطر العامة في معالجة مشكلة تلوث البيئة ومن ثم رؤية انسب أساليب الوقاية منها في الأطر التالية :

١ ـ الإطار التشريعي :

ينطلق الإطار التشريعي بوجه عام من مشكلة التلوث البيئي في وضعها الحاضر يسأل عنها ـ من حيث ظهورها ـ تخلف وتقاعس التشريعات والقوانين والأنظمة والقرارات الوزارية بشأن حماية البيئة من التلوث ـ خاصة في البلدان العربية ـ عن مواكبة النمو الصناعي والعمراني ذو التأثير السلبي على البيئة ومواردها المتوقعة في المستقبل. كذلك فإن هذا الإطار التشريعي يسأل عنها كذلك من حيث التدخل فيها وتوفير أساليب البيئة الصحية المؤهلة للنمو والرفاهية.

كذلك فإن هذا الإطار التشريعي يسأل عنها ـ من حيث التدخل فيها ـ عدم اعتماده على بحوث علمية منبثقة نتائجها من الواقع بما يخدم عملية وضع تشريع يعبر عن الظروف الموضوعية البشرية والاجتماعية والطبيعية

والاقتصادية والسياسية للبيئة وغير منفصل عنها، فضلاً عن وهن آليات الدعم والمؤازرة والتقوية المستمرة لهذه التشريعات.

فلقد لوحظ أن هناك قصوراً في النظام القانوني لحماية البيئة، فالقواعد القانونية والمعايير الفنية غير متجانسة مع خطط التنمية الطموحة للدول العربية. فلا يزال هناك عدد كبير من الهيئات - في هذه الدول - تتولى تنفيذ البرامج والنشاطات المتعلقة بحماية البيئة منها، مما أصبح يشكل عقبة رئيسية أمام الإدارة البيئية في تحقيق الأهداف التي من أجلها تم إنشاء هذه الإدارات. ويؤكد ذلك البناء الهيكلي لمجالس ولجان حماية البيئة التي تضم الوزارات والمؤسسات العاملة في مجال البيئة وحمايتها.

وعليه فإن الأمر يتطلب تدخل المشروع لتطوير القوانين البيئية القائمة والقوانين المتعلقة بالإدارة البيئية التي تنحصر السمات المشتركة لمعوقاتها في:

أ - النقص البين في التشريعات واللوائح المتصلة بالبيئة أو كفاءتها لمسايرة المشاكل البيئية.

ب - غياب خطة متكاملة وشاملة للمحافظة على البيئة، والنقص في نظم المعلومات للتخطيط في مجال الخدمات البيئية.

ج - غياب الوعي البيئي لدى متخذي القرارات ذات المردود البيئي على المجتمع.

د - النقص البين في نظم المعلومات والبيانات عن الوضع البيئي وعدم وضوح الخطة البيئية.

هـ- تعدد الجهات المسؤولة عن البيئة في الدولة الواحدة مثل وزارات (البلدية والصناعة . . . . الخ) والتي تعمل كل منها مستقلة عن الأخرى.

و - تداخل الاختصاصات والمسؤوليات بين الجهات المعنية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ز - النقص في الكادر الوظيفي المتدرب في مجال البيئة .

وفضلاً عما تقدم فإن بعض البلدان العربية ما زالت تأخذ بالمفهوم الضيق للأمن القومي دون اعتبار الأمن البيئي من ضمن عناصر الأمن القومي بها ، ومن ثم فإن الأمر يتطلب :

أ - توسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل الخطط التنموية لتجعل الاعتبارات البيئية ركناً اساسياً في خطط التنمية الحقيقية من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية مثل المياه والثروات المعدنية .

ب - ضرورة نشر المعلومات البيئية والقانونية التي تعد عاملاً جوهرياً في إصلاح وتعمير البيئة نظراً للنقص البين في الدوريات والنشرات المتخصصة لملاحقة التطورات السريعة في مجال التشريعات البيئية الوطنية والدولية وبحيث نجعل هذه المعلومات في متناول أيدي الباحثين وغيرهم من المهتمين في مجال الدراسات البيئية .

ج - ضرورة تعديل النصوص البيئية في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م لضمان حماية فاعلة للبيئة والموارد الطبيعية أثناء المنازعات المسلحة ، واعتبار العدوان على البيئة من جرائم الحرب باعتبار أن الدمار البيئي يضر بالبشرية جمعاً .

د - مطالبة الجهات المختصة في الدول العربية بتدريس القانون الدولي البيئي في البرامج التعليمية العسكرية لضمان احترام وتطبيق القانون باعتباره جزءاً من القانون الدولي الإنساني .

هـ - والانضمام إلى المزيد من الاتفاقيات الدولية وتوحيد القواعد القانونية

والمعايير الفنية في مجال حماية البيئة وذلك باستكمال إصدار البروتوكولات الإقليمية وهذا بدوره يستدعي تنشيط الأجهزة والمنظمات الإقليمية المعنية بحماية البيئة البحرية[1].

وعليه فإن التشريع البيئي يتعين عدم خروجه عن كونه وصفاً علمياً لأي فعل قد يؤدي إلى التأثير على البيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع بيان الحدود القصوى المسموح بها لمستوى الأضرار والأسلوب الواجب اتباعه لتفادي حدوث هذا التأثير ومن ثم يجب أن يراعى في هذا التشريع ما يلي :

أ - التكلفة : وهي مراعاة التكاليف المالية التي تترتب عن الالتزام بتنفيذ هذا التشريع والسعي إلى أن تكون التكلفة أقل ما يمكن لأفضل مستوى من المحافظة على البيئة .

ب - البساطة : وهي الاعتماد على أفضل وأبسط الوسائل التقنية المتوفرة في سبيل حماية البيئة من نواتج النشاطات المختلفة وبحيث يمكن استخدامها من قبل الجميع .

ج - القوة في التنفيذ : وجود رادع قوي للمخالفين لأحكام التشريع حسب مستوى المخالفة والآثار الناجمة عن هذه المخالفة .

د - التقييم البيئي : يجب أن يؤدي التشريع إلى التوفيق في الوصول إلى النتائج المتحصل عليها من دراسة وتقييم الأثر البيئي لهذا النشاط على المدى القصير والطويل .

---

(١) بدرية ، عبدالله العوضي . *التشريعات البيئية في دول الخليج* . ندوة التنمية والبيئة : تكامل لا تصادم . الجزء الثاني ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرفة التجارية الصناعية ، الرياض ، ١٥ - ١٧ / ١١ / ١٩٩٢م ، ص ص ١ - ٣ .

وعليه يعد الإطار التشريعي على هذا النحو هو القاعدة التي ترتبط بها مشكلة التلوث البيئي في تبلورها ومواجهتها على الرغم من أنه في حال صحوته ووعيه وقوته يعد الآلية الأولى في ميدان الوقاية والحماية والمنع من آثار تلك المشكلة . ولقد انطلق من هذا الإطار مجموعة ضخمة من التصورات للأساليب الضرورية لتحقيق فاعلية هذا التشريع ورفع كفاءته لتحقيقه الأهداف المتوخاة من سياسات حماية البيئة ووقايتها من التلوث باعتبارها منتجاً لسلوك بشري ما ، محلي أو اقليمي ، أو عالمي يوجد التشريع أساساً لتقويم هذا السلوك وتهذيبه .

ورغم ما في هذا الإطار من مضامين إنسانية يستهدفها التشريع في نهاية الأمر باعتباره تجسيداً لروح الجماعة واخلاقها وحاجاتها وأمانيها ، فقد وجدت إطارات أخرى اعتبرت التشريع رغم قاعديته آلية من الآليات التي توظفها لتحقيق رؤيتها في التعامل مع هذه المشكلة ومن ثم ظهر الإطار التنموي .

٢ ـ الإطار التنموي:

يستند الإطار التنموي لمشكلة التلوث البيئي إلى أهمية الدور الذي يلعبه العنصر الإنساني في صناعة الإطار التنموي للبيئة تجنباً لها من التعرض لأزمة التلوث وتداعياتها العديدة الأخلاقية والاجتماعية والنفسية والصحية ، وهي تداعيات تضخ عوائدها في الطاقة البشرية وتدهورها باعتبارها الطاقة الأولى التي تستند إليها عمليات التنمية التي تستهدف في الأصل النهوض بالإطار البيئي للإنسان بمفهومه الشامل[٢] .

---

(1) Conyers, Diana. ***An Introduction to social planning in the third world***. John Wley & Sons, 1992 . p. 18.

وعليه فإن وضعية الإطار التنموي وظروفه الموضوعية القائمة وعملياته مسئولة أساساً عن ظاهرة التلوث أنماطها واتجاهاتها وأحجامها . . . الخ . ومن ثم فقد أدرك العالم أخيراً في أنه لا سبيل للتنمية الحقيقية للمجتمعات دون الأخذ بالاعتبارات البيئية ودون صلاحية قاعدة الموارد الطبيعية من جهة ودون الأخذ بالعناصر المكونة للدماغ البشري التي تصنع وتصيغ فلسفة التنمية وتحدد أولوياتها ومساراتها وقطاعاتها وتدير عملياتها وتفهم القدرة الاستيعابية للبيئة المحيطة وإمكاناتها وترشيد وتعبئة مواردها وقدراتها العلمية والتقنية لتصنع التوافق والتوازن بين إمكاناتها وأهداف وحاجات البشر أصحاب المصلحة في تقويم أوضاعهم .

ويستند الإطار التنموي لمشكلة التلوث البيئي ، فضلاً عما سبق ، إلى أن البيئة تعد من ناحيتها متغيراً يتخلل جميع أوجه التنمية . فمن الثابت أن الضغوط التي تتعرض لها البيئة وبخاصة في بلدان العالم الثالث الذي يعد العالم العربي أحد شرائحه البارزة ، تهدد إعاقة التنمية طويلة الأجل على وجه الخصوص . فقد ترتب على إهمال البيئة لعقود كثيرة في العالم العربي وجود مناطق كبيرة غير قادرة على دعم النشاط الاقتصادي والتطلع إلى إنجاز تنمية اقتصاد الرفاهية لشعوب هذا العالم .

وعليه فإن من الصعوبة بمكان الفصل بين مفهومي التنمية والبيئة . فالبيئة مورد للتنمية وحالتها مقياس هام وحفظها شغل شاغل للتنمية . وقد أقرت هذه العلاقة في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي عقد في عام ١٩٩٢م . ولقد أكد هذا المؤتمر على ضرورة حفظ توافر الموارد الطبيعية للأرض وترشيد استخدامها لكونها أهم القضايا التي يتعين على الأفراد والمجتمعات والدول أن يواجهوها . وعليه فإن حسن إدارة هذه الموارد

وحمايتها ينعكس على حال التنمية وإمكانات تقدم المجتمع. ومن ثم سطعت في الدوائر التي تنشغل بمشكلة تلوث البيئة أهمية دمج إدارة الموارد الطبيعية وحفظها في التنمية الوطنية لما يؤديه ذلك من تحقيق الكثير من النتائج الهامة.

وما يتعين الإشارة إليه في هذا الصدد أن الصلة بين البيئة والتنمية تتضمن ما هو أكثر بكثير من الاستغلال السليم للموارد الطبيعية فحفظ التوازن وحمايته يعد عنصراً حيوياً لا بالنسبة للتنمية البشرية فحسب، بل أيضاً بالنسبة لبقاء الإنسان ذاته.

ويستند الإطار التنموي لمشكلة البيئة فضلاً عما تقدم إلى دعامة أساسية وهي: أن التنمية لا تحدث في فراغ وتبنى على أسس مجردة. تحدث التنمية ضمن مضمون محدد للمجتمع واستجابة لظروف مجتمع بعينه. وهي تؤثر على جميع جوانب المجتمع. كما أن جميع جوانب المجتمع تسهم في التنمية أو تنتقص منها. ويؤثر النمو الاقتصادي والتحول التقني على العلاقات الإنسانية والهياكل المجتمعية والقيم وأساليب الحياة في المجتمع. كما أن تنمية الموارد الاجتماعية والبشرية تجعل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية أكثر تواؤماً وتسهل الاندماج والتجانس الاجتماعي وتوفر أساسٍ صلبٍ ومرن من أجل تحقيق التقدم طويل الأجل.

والظروف الاجتماعية القائمة هي نقطة البداية لجهود التنمية، فهي تحدد إلى درجة كبيرة أولوياتها واتجاهها، ويعد الفقر والمرض والافتقار إلى التعليم وإلى أسباب العيش المستدامة بمثابة الأولويات الإنمائية الأكثر ضرورة والأشد إلحاحاً. إن البشر هم الرصيد الأساسي لأي بلد. ورفاهيتهم هي التي تحدد تعريف التنمية، ومن طاقتهم ومبادرتهم تستمد التنمية قوة

اندفاعها وخصائصهم هي التي تحدد طابع واتجاه التنمية البشرية المستدامة[1].

وعليه فقد ظهر مؤخراً إلى الآفاق مصطلح التنمية المستدامة (Sustainable Development) كمصطلح يستند إليه الإطار التنموي في علاقته بمشكلة تلوث البيئة. ويقصد بالتنمية المستدامة العملية التي تسعى إلى الاحتفاظ بالإنجازات التنموية التي تتحقق بصفة مستمرة بحيث لا يؤدي الاحتفاظ بها إلى حدوث خلل بيئي. وقد أشار الكتاب إلى أبرز خصائص التنمية المستدامة وهي:

أ - تنمية يعتبر البعد الزمني فيها الأساس، فهي تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها تقدير المتغيرات.

ب - تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية في المجال الحيوي للأرض.

ج - تنمية تهتم بتلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من الغذاء والمسكن والملابس وحق العمل والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة المواطن العادي.

د - تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء والتربة أو الموارد الطبيعية الأخرى.

هـ - تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التقني والشكل المؤسس بما يجعلها جميعاً تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظومات البيئية بحيث يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة.

---

(١) بطرس بطرس، غالي. *التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: خطة للتنمية*. تقرير قدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. مطابع الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ص ٢٢ - ٢٤.

و ـ تنمية متكاملة تعني بالجانب البشري فيها وتنميته وهو أول أهدافها لذلك فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية كما تراعي النوع الوراثي للكائنات الحية بجميع أنواعها النباتية والحيوانية[1].

ويتواءم هذا الأسلوب الذي يعرف بالتنمية المستدامة مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ومبادئ شريعته السمحاء والتي جعلت من عمارة الأرض إحدى الوظائف الرئيسية للإنسان الذي كرمه الخالق باستخلافه فيها، ومن ثم كان التأكيد على الاستفادة من الموارد الطبيعية والبيئية واستخدامها بغرض تحقيق الاحتياجات الآنية والارتقاء بالمستوى المعيشي للأجيال الحالية دون التأثير على قدرة الموارد ومقدرات الأجيال القادمة وحقوقها في الوفاء باحتياجاتها من هذه الموارد.

وتختلف المشاكل البيئية الرئيسية والمعوقات والتحديات التي تكتنف جهود حماية البيئة من دولة عربية إلى أخرى كما أنها تعتمد على أولويات وتنوع أنماط التنمية المتبعة ومدى تأثيرها على البيئة المحلية وهي تعتمد على طبيعة وحجم وتنوع الموارد المتاحة وكثافة السكان وتنوع التنمية الاقتصادية والنظم الاجتماعية والسياسية.

وقد اعتمدت معظم الدول العربية سياسة التنمية السريعة والذي يعتمد على الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية باستخدام تقنيات الإنتاج التي لا تلائم في كثير من الأحيان الظروف البيئية، بالاضافة إلى ذلك تشترك معظم الدول العربية في سياسة دعم الخدمات بصورة غير متكافئة للمجتمعات الحضرية والريفية. وقد أدى كل ذلك إلى تسارع معدل التدهور البيئي

(١) وداعة الله عبدالله، حمراوي. *حماية البيئة الحضرية : المعوقات وامكانات الحل*. ورقة عمل قدمت للندوة العلمية الثانية والأربعون حول «أمن وحماية البيئة». أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٦م، ص ١١.

وإستنزاف الموارد الطبيعية وزيادة التأثيرات السلبية على صحة ورفاهية الإنسان[1].

ويعد مصطلح التنمية الحضرية من أبرز المصطلحات التي ظهرت في سماء الإطار التنموي لمشكلة تلوث البيئة، إلى جانب مصطلح التنمية المستدامة المتقدم. ومن الواضح أن هذين المصطلحين يستندان إلى القيمة الإنسانية في معالجة مشكلة التلوث التي هي مشكلة التنمية التي تعني بها وبخاصة في اتصالاتها بالبيئات الحضرية.

ولقد ظهر الاهتمام العام بمبحث التنمية الحضرية بوجه عام نتيجة للمشكلات البيئية المركبة التي أخذت تشهدها المراكز الحضرية في كثير من المجتمعات وبخاصة مجتمعات العالم الثالث التي تعاني فيها المراكز الحضرية أكثر من غيرها من مشكلات عديدة أبرزها في هذا الصدد مشكلة الفجوة القائمة بين وضعيات ومستويات الظروف البيئية ومعدل الحضرية والنمو الحضري بين المحلات العاصمية والمناطق الحضرية النائية أو الداخلية التي تعاني من فجوة الإحساس بالمسافة بينها وبين ما حولها من مراكز حضرية كبرى بوجه عام.

ومن هذا المنطلق أخذ الباحثون ينشغلون لا بمجرد مواجهة المشكلات الداخلية ومشكلات المناطق بالمراكز العاصمية والمناطق الحضرية الكبرى، بل ينشغلون بمطلب آخر هو كيفية إيصال المدن الداخلية والمناطق الحضرية الصغرى إلى مستوى الحياة الحضرية القائمة في المراكز الكبرى. وقد استشعر

---

(١) عبدالرحمن حمزة، كماس. *معوقات حماية البيئة في الدول العربية*. ورقة علمية قدمت للندوة العلمية الثانية والأربعون حول «أمن وحماية البيئة». أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٦م، ص ١.

المسؤولون والباحثون أهمية التصدي لهذا الدور استناداً إلى أن الحياة الحضرية بما تعنيه من بيئات صحية وخدمات ومستوى عال من الرفاهية، وتسهيلات متعددة حق من الحقوق الأولية للإنسان باعتباره كائناً مدنياً، ولا يعني وجود تجمعات سكانية كبرى داخل المكان أن التجمعات السكانية الصغرى ليس لها الحق في نفس فرصة الحياة الحضرية المتاحة لنظرائها في الأقاليم الحضرية الكبرى[1].

ومن ثم ظهرت أهمية القيادة الإدارية العلمية الواعية في عمليات التنمية. حيث أخذ يظهر إلى ميدان البحث العلمي مبحث إدارة المدن (City Management). ولم يحظ هذا المبحث في واقع الأمر بنفس القدر الذي حظيت به مباحث أخرى انشغلت بالمدينة ومشكلات الحياة الحضرية ومطالبها ـ كمبحث التخطيط الحضري (Urban Planning) ـ النمو الحضري (Urbanization) الحضرية (Urbanism) أي أسلوب الحياة الحضرية (Urban Way of Living). حيث نظر إلى قضية إدارة المدن باعتبارها جزءاً من مسئوليات الدولة وبنائها، أي من الوظائف الأساسية للسلطة المركزية.

وقد عرف هذا المبحث أي إدارة المدن زاويتين حيث نظر إليها:

١ ـ من زاوية مهنية.

٢ ـ من زاوية سياسية إدارية.

فأما الزاوية المهنية فترتبط بتوفر المهارات والتقنيات والأساليب والنظم وغيرها مما تستلزمه عملية التعامل مع مطالب التنمية في هذه المدن. أما الزوابة السياسية أو الجانب السياسي الإداري فيشير إلى العلاقة القائمة بين

(1) Brayn, Roberts. ***Cities of Peasants: The Political Economy of Urbanization In The Third World.*** Edward, Arnuold Publishers, London, 1988. pp. 9 - 13.

التنظيم الإداري المحلي وبين سلطة الدولة، كما تشير في نفس الوقت إلى اللامركزية البيروقراطية لسلطة الدولة فضلاً عن مشاركة المجتمع المحلي في إدارة المدينة وتنميتها.

وتتضمن هذه الأبعاد بالضرورة الأبعاد الإدارية والتنفيذية والمهنية في إدارة المدينة فضلاً عن أنها تتضمن كذلك الآلية التي توظف بها الخبرة المهنية ووضعها موضع التطبيق والتنفيذ[1].

يتضح مما تقدم أن إدارة التنمية الحضرية أخذت تشق طريقها كمبحث أساسي من مباحث علم الإدارة، لكن الإدارة تستمد دورها في هذا المجال من مجموعة الاعتبارات التالية:

١ ـ تعد إدارة التنمية صاحبة السلطة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة لعمليات التنمية المختلفة لكل أبعادها في الوقت الذي تنحصر فيه سلطة الإدارة العامة من الناحية الرسمية في مجرد عمليات التنفيذ للوظائف التقليدية النظامية للدولة. ويعد امتلاك إدارة التنمية للسلطة الحقيقية في عملية التنمية المطلب الأساسي لممارسة قدرتها على التحكم الواعي في عناصر ومقومات التنمية وحركة المجتمع الكلية. ومن ثم فقد برزت الدعوة إلى ضرورة انخراط السلطة العليا لتصبح جزءاً لا يتجزأ من تشكيلة جهاز إدارة التنمية بدلاً من أن تبقى خارجية كما هو الحال في جهاز الإدارة العامة حتى يتمتع جهاز إدارة التنمية بالقوة اللازمة لإنجاز مهمات التنمية من جهة ولتوفير المسئولية العامة في عملية التنمية الشاملة من جهة أخرى.

---

(1) Helen, Anne B. Rivinl & Katherine Helmr. ***The Changing Middle Eastern City***. University of New York Binghamton, N.Y.,1990, pp. 13 - 17.

٢ ـ استعانت إدارة التنمية سواء في بنيتها أو في ممارستها لوظائفها بالمنظمات والجمعيات والروابط غير الرسمية ليتسنى لهذه المنظمات أن تسهم في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة لعملية التنمية .

يتبين مما تقدم أن إدارة التنمية الحضرية ضماناً لدعمها وتأييداً لمخططاتها تقوم بممارسة أدوار أساسية ثلاثة هي[١] :

١ ـ رسم السياسات العامة للتنمية .

٢ ـ تملك سلطة التدخل والتغيير .

٣ ـ دعم التعاون الشعبي والمحلي من أجل إنجاز أهداف التنمية .

وتعد جهود التنمية الحضرية جهوداً قديمة قدم ظاهرة الحياة الحضرية نفسها حيث كان سعي الإنسان منذ بدء الخليقة يتجه نحو إقامة بيئة تتوفر له داخلها أسباب الصحة والأمن والاستقرار والاستمرار . ومن ثم أمكن للإنسان صناعة تقدمه وإرساء حضارته وابتداعاته .

وقد صنف جون ديكي المتغيرات التي تساعد على إحداث التنمية وحددها في عناصر أربع هي[٢] :

١ ـ الإنسان .

٢ ـ البيئة الطبيعية .

٣ ـ البيئة المادية والاجتماعية .

٤ ـ الأنشطة والنظم المختلفة .

(١) محمد عبدالفتاح، ياغي ؛ ومحمد عبدالمعطي . *مبادئ في الإدارة العامة* . الرياض، ١٩٨٢م، ص ٣١٧ .

(2) John, Dickey W. & Others. ***Metropolitan Transportation Planning***. Scripta Book Co.,N.Y .,1992, p. 83.

وترتبط القضيتان المتقدمتان ارتباطاً بارزاً بقضية البيئات والمحلات الحضرية الصغرى الداخلية التي تعرف بثلاثة محددات عامة . تضفي عليها طابعها الخاص بوجه عام، وتصنع في نفس الوقت ما يصطلح عليه الباحثون باسم مشكلة المدن الداخلية المحددات هي :

الأولى : الانهيار أو التدهور (Decline) حيث ترتبط هذه السمة بالمدن الداخلية إذ يترتب عليها نزوح سكانها عنها نظراً لضآلة وعجز فرص العمل .

الثانية : الحرمان (Deprivation) حيث تغلب على أوضاعها البيئية سمة الفقر فضلاً عن تدني الأوضاع السكنية وانتشار العديد من صور الأمراض الاجتماعية .

الثالثة : الشعور بعدم القدرة (Helplessness) ويسود هذا الإحساس بين جانب كبير من سكان المدن الداخلية إذ يؤدي إلى الشعور بأنه يتعذر عليهم تغيير أوضاعهم، وأن ذلك الأمر يتطلب جهداً كبيراً .

وانطلاقاً من هذه المحددات أخذ مبحث المدن الداخلية يشهد عدداً من المداخل التفسيرية للأسباب المسؤولة عن سيطرة مشكلاتها، وقد ظهر في هذا المجال ثلاثة مداخل[1] :

الأول : اهتم بالإطار البيئي الفيزيقي للمدن الداخلية وخصائصه .

الثاني : ارتبط بالمحيط الاجتماعي للإنسان وخصائصه الأساسية وتحددت هذه الخصائص في :

أ - ثقافة أو نمط الحياة القائمة .

ب - الإحساس بالحرمان .

---

(1) Hugh, Matthews. ***British Inner Cities.*** Oxford University Press, 1989, pp. 13 - 14.

الثالث : اهتم بتدني أداء موسسات تلك المحلات الحضرية الداخلية وبخاصة من حيث سوء توزيع الموارد والإمكانات والصراع البنائي بما يعوق جهود تنمية بيئاتها ، ومن ثم حمايتها من التدهور والمعاناة من مضاعفات هذا التدهور الذي يتجلى في مشكلات البيئة .

وإذا كان الإطار التنموي يعتمد تحقيق مستهدفاته في مكافحة تلوث البيئة والوقاية منها ، ومن ثم تجديد الحياة داخل البيئات المتدهورة تحقيقاً للأمن البيئي ، فإن ذلك يتوقف على عدة مقومات أساسية لتحقيق الإدارة البيئية الرشيدة التي تقوم على التنسيق العلمي بين كافة العناصر المؤثرة في مختلف مجالات البيئة إيجاباً وسلباً .

وتقصد بإدارة البيئة في هذا المجال حسن توظيف معطيات الإدارة العلمية بمفهومها الراسخ والمعروف وصولاً إلى تحقيق أقصى قدر من الحماية البيئية المتوازنة في المجتمع . وتعد مشكلة إدارة البيئة مشكلة مواءمة بين الواقع والمأمول أو بين التصور النظري المحضي بما يحويه من حسن صياغة قواعد أو أطر قانونية قد تصل إلى حد الكمال النظري ، وبين الواقع اليومي بما يتضمنه من ممارسات غالباً ما تجعل تلك النصوص شكلاً بلا مضمون أو تصوراً بلا وجود .

ويمكن حصر استراتيجية إدارة البيئة باعتبارها خطة لحمايتها من أية اعتداءات قد تقع عليها في ثلاثة مقومات أساسية :

المقوم الأول: القيم الفكرية وسلامة التوجه:

يقصد بتلك القيم مجموعة المبادئ ، أو القواعد ، أو الأفكار السائدة في المجتمع والممثلة لرصيد أفراده نتيجة الوعي البيئي المتراكم لديهم من مصادر عدة تمثل في النهاية العقيدة البيئية المنظمة لسلوكهم فهماً ، وتخطيطاً ، والتزاماً .

ولا شك أن تلك القيم تعتمد في وجودها على عنصرين رئيسين :

أولهما : عنصر موضوعي متوارث من حصيلة قيم المجتمع ككل ، والتي يتم انتقالها من جيل إلى جيل ومن فرد إلى فرد ، ويتسم هذا العنصر بالعمومية والشمول مما يجعله ذا طبيعة موحدة لغالبية أفراد المجتمع الخاضعين لذات الظروف ، والمتعاملين مع نفس المعطيات .

وثانيهما : عنصر ذو طبيعة شخصية أو ذاتية يتوقف في وجوده على مدى القناعة الخاصة لكل فرد بضرورة التزامه بتلك المبادئ أو القيم أو الأفكار المتوارثة وفقاً للعنصر الموضوعي ومثال ذلك ارتفاع مستوى الوعى البيئي الجماعي إلى حد الكمال مع وجود بعض الأشخاص غير المقتنعين بأهمية البيئة لسبب أو لآخر بشكل قد يدفعهم إلى محاولة الاعتداء على عناصرها في أية لحظة من لحظات غياب الوعى الجماعي سواء بطريقة مقصودة أم غير مقصودة .

المقوم الثاني: فعالية القوانين العقابية :

ويقصد بتلك الفعالية ضرورة وجود تشريع متكامل يوضح بدقة ماهية الجرائم البيئية ، ويحدد الأفعال المكونة لكل منها ، ثم يبين الجزاء المترتب على ارتكابها بشكل يحقق الردع بنوعيه للمخالفين .

ويمكن القول إن تزايد حجم مشكلة البيئة بتزايد حجم الاعتداءات الواقعة على عناصرها ، يرجع في حقيقته إلى انعدام فعالية التشريعات البيئية . وذلك يتحقق بميل تلك التشريعات في غالبيتها إلى ترتيب بعض التدابير أو الإجراءات الجزائية غير الرادعة ، والتي تساهم بعدم ردعها في تعاظم قدر التجرؤ بمزيد من الاعتداء على عناصر البيئة .

المقوم الثالث: كفاءة الأجهزة المنفذة لأمن وحماية البيئة :

تأسيساً على ما تقدم فإن أي وعي بيئي مهما ارتفع قدره، وأية فعالية تشريعية مهما بلغ ردعها، لن يحققا الحماية المأمولة لعناصر البيئة. وإنما يلزم لتحقيق ذلك ضرورة توافر أجهزة أمنية وغير أمنية قادرة على وضع القيم والمبادئ والقواعد سواء كانت أخلاقية تمثل جوهر الوعي البيئي أم كانت تشريعية حمائية، موضع التنفيذ بحماس واقتناع واقتدار[١].

٣ ـ الإطار الإيكولوجي (العمراني البشري) :

يقوم الإطار الإيكولوجي البشري، على فكرة العلاقة بين الإنسان والمكان أو ما يترتب على استخدام الإنسان للمكان من توطن أو قيام لظواهر أو أنشطة معينة من بينها ما يترتب على نمط هذه العلاقة وشكلها من تلوث للمكان أو تدهور وضعيه. ومن ثم فإن الإطار الإيكولوجي يعني بالوقوف عند نقطة العلاقة المتبادلة أو التأثير التفاعلي بين الإنسان والمكان، بحيث يغدو نمط الإطار الإيكولوجي أو وضعيته القائمة منتجاً لتلك العلاقة، الأمر الذي يفرض وزن أثر البيئة في عملية التكيف البشري، ذلك أن نوعية الحياة داخل المطاف يتأثر بظروف البيئة كما تعكس وضعيتها وأزمتها كما تتأثر في نفس الوقت بخصائص السكان داخل البيئة من حيث فئات أعمارهم وقدراتهم واستعداداتهم . . . الخ[٢].

ورغم ثنائية الدور أو الأثر لهذين المتغيرين فإن الإطار الايكولوجي

(١) معتز، شاكر. مرجع سابق. ص ص ١١ ـ ١٢.

(2) Moos, Rudolf H.A. ***Social Ecological Approach : Evaluating Treatment Environments.*** John Wiley & Sons N.Y. ,1984, p. 28.

ينحو في علاقته بمشكلة تلوث المكان وتدهوره نحو دور العنصر أو السلوك البشري وتأثيره في البيئة . ولا جدال أن السلوك البشري تمدده بتغيرات عديدة أبرزها متغير الثقافة والوعي والتعليم ونمط التنظيم المحيط به واتجاهاته . . . الخ .

ولا غرو أن الإطار الايكولوجي للمكان يتأثر بسرعة نموه الحضري ومعدلات التحضر وتركز السكان بالمدن الكبرى . ولقد أوضحنا في الفصل المتقدم مدى ظاهرة التركز السكاني بالأقاليم والمحلات الحضرية بالعالم التي أدت إلى حدوث ضغوط هائلة على الخدمات المحلية والمرافق العامة وبرزت كثير من المعوقات التي تعترض سبيل أدائها مما أدى إلى تدهور وقصور عطائها ونتج عن ذلك تدهور ظروف البيئة مما جعل كثيراً من المدن في الدول النامية ومنها مدن الوطن العربي تعاني الكثير من المشكلات البيئية متمثلة في انتشار المساكن العشوائية التي أصبحت تشكل أحزمة تحيط بالمدن ولا تتوافر فيها الخدمات والمرافق كما أنها تشكل خطراً على صحة البيئة يضاف إلى ذلك تسببها في تلوث الهواء والماء .

وفي إحصائية للأمانة العامة للأمم المتحدة أصدرها قسم السكان ، إدارة الاقتصاد الدولي والشئون الاجتماعية عام ١٩٩٠م ، حول المدن الكبرى في العالم ، تبين أن هناك أكثر من ٣٨٨ مدينة في العالم يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة . . . وتشمل القائمة الخاصة بهذه المدن الكبرى في العالم عشر مدن عربية هي : القاهرة ، الإسكندرية ، الدار البيضاء ، الجزائر ، طرابلس ، الرياض ، الخرطوم ، حلب ، جدة ، الرباط ، عمان .

وإذ كان كثير من الناس لا يرون المستوطنة البشرية إلا حيزاً من الأرض فإن ما يتعين التوجيه إليه أن المكان عنصر هام من عناصر المستوطنات البشرية

وبدونه لا يمكن الحديث عن المستوطنة البشرية فالمكان هو البيئة والبوتقة التي تنصهر فيها جميع المكونات بطريقة مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة. ويلعب المكان دور المستضيف الذي لا يتدخل في سير الأمور خلا أن دوره مهم ليس فقط ذاتية المكان ولكن أيضاً لاحتوائه على معطيات عديدة لا غنى عنها في عملية التنمية. وتفاعل الإنسان مع المكان ومعطياته هو الذي يؤدي إلى ديناميكية المكان وتنمية المستوطنات. كما وأن التقدم التكنولوجي في العصر الحديث مكن الكثير من الأماكن ذات الظروف المناخية القاسية لتصبح أكثر قابلية للاستيطان.

ومما لاشك فيه أن هناك عوامل بيئية طبيعية لها طابع مكاني وأخرى ذاتية شخصية ممثلة في الإنسان وأعماله وهي التي تحدد إلى أي مدى يصبح المكان مستوطنة بشرية بصفة دائمة أو مؤقتة. إن السؤال الذي يستحق الإجابة هو إلى أي مدى يكون هناك تفاعل متبادل بين البيئة الطبيعية والإنسان . . . ويذكر في هذا الصدد أن لهذه البيئة معطيات محددة تتألف من مصادر متجددة ومصادر غير متجددة والتفاعل السليم مع هذين المصدرين هو الذي يحدد في النهاية أي المستوطنتين يشهد التطور السليم الذي يتناسب مع متطلبات البيئة . . . ولكن لسوء الحظ نادراً ما يراعي الإنسان المطالب البيئية بل على العكس يقوم بكثير من النشاطات التي تعتبر اعتداء على البيئة من ذلك مثلاً :

١ ـ الإفراط في استغلال المصادر غير المتجددة مما يؤدي إلى تناقصها بصفة مستمرة ومن ثم فنائها وانتهائها مما يعني الاعتداء على حقوق الأجيال القادمة.

٢ ـ الإفراط في استغلال المصادر المتجددة ويؤدي هذا إلى الأخذ من الطبيعة أكثر مما تطيق أن تقوم بتجديده وهذا يؤدي إلى تناقص مستمر في الكمية

التي تتجدد وبمرور الزمن سوف يأتي اليوم الذي يستهلك فيه الجزء الأخير من المصدر المتجدد وبالتالي فإن المصدر المتجدد نفسه يختفي .

إن التدخل غير السليم من قبل الإنسان وأنشطته في محتويات البيئة الطبيعية من العوامل الهامة التي أدت إلى تدهور أحوال البيئة في كثير من المستوطنات البشرية . فالإنسان هو الذي ساهم إلى حد بعيد في القضاء على الغابات وإلى ظهور ما يسمى بظاهرة التصحر ، كما قام بتلويث الهواء وذلك بإطلاق ملوثات تتضمن أبخرة لمواد كيماوية وهناك تلوث التربة والمياه السطحية والجوفية . . . وكل ذلك بفعل الإنسان ونشاطاته . إن الاعتداء على الطبيعة ومحتوياتها والتفاعل غير المتوازن بين الأنشطة الحضرية والمناطق الحضرية يؤدي بمرور الزمن إلى تدهور البيئة وإلى أن تصبح كثير من النشاطات التي صممت أصلاً لتأتي بالتقدم والتنمية سبباً في التدمير والتخلف[١] .

ولعل أول خطوة حول إمكانات الحل يمكن القيام بها لوقف هذه الاعتداءات وحل مشكلة التدهور في البيئة هو اتباع أسلوب التنمية المستدامة والتي تهدف إلى الامتناع عن الاعتداء على البيئة الطبيعية ومكوناتها ، والتوازن والاعتدال في الاستخدامات الوظيفية لمواردها المتجددة وغير المتجددة مع اتخاذ خطوات إيجابية لإعادة التوازن البيئي للمستوطنات البشرية[٢] .

---

(١) فتحي محمد مصيلحي ، خطاب . *توطن النشاط الصناعي وتلوث البيئة في المدن السعودية* . ورقة علمية قدمت إلى ندوة «التنمية والبيئة» . الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، ١٥-١٧/ ١١/ ١٩٩٦م ، ص ٤٦٥ .

(٢) وداعة الله ، حمراوي ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

٤ ـ الإطار القيمي :

يقوم هذا الإطار على أن البيئة باعتبارها قيمة جوهرية إنما تستمد جوهرها ذلك من وزن الإنسان لها ولمواردها من حيث مدى إمكاناتها لكفالة بقائه واستمرار واستدامة تنميته وتوفير أسباب الدعم المعنوي والإنساني لكيانه . ومن ثم يغدو الإطار القيمي لمشكلة تلوث البيئة بمثابة مجموعة من المعايير التي توجه وتحدد سلوكيات الأفراد والجماعات في علاقتهم ببيئتهم وبالتحديات الأساسية التي تواجهها والتي تتسبب في تدهور الوضع الحياتي للإنسان ومن ثم ترسيخ الشعور بالإهانة لديه .

وتعني البيئة كقيمة أنها ليست مجرد غاية أو هدف في حد ذاتها كما ذهب إلى ذلك إعلان استكهولم وبعض التشريعات الحديثة ، إنما هي أحد القيم الرئيسية التي تشخص مجتمعاً معيناً في مرحلة تاريخية معينة يؤسس عليها المجتمع شرعيته أو قانونيته .

ولقد أضحت البيئة في مجتمعاتنا الحديثة قيمة شأنها في ذلك شأن قيمة الاحترام أو السمو الإنساني أو قيمة الديمقراطية أو التعاون الدولي أو العمل كأساس للمجتمع . وتتضمن القيم في داخلها أساس تبريرها ، وأحياناً تفرض القيم نفسها دون حاجة إلى تبريرها كالبيئة التي تتضمن داخلها قيماً لا تنتظر تبرير قيمتها أو أهميتها .

ولعل ذلك ما فرض وضع القواعد والأسس التي توجه وتضبط عمليات التدخل في البيئة ـ باعتبارها من صنف القيم الجوهرية ـ خاصة إذا كان هذا التدخل سوف يترتب عليه إحداث أضرار بها أو ترك آثار خطرة عليها . ولذا يجب على الفاعل أن يقدم تبريراً لسلوكه نحو البيئة وأنَّ يكون هذا التبرير كافياً ومقنعاً يستند إلى معايير محددة يقرر في ضوئها مدى كفاية التبرير وموضوعيته .

ومهما يكن من أمر التبرير بالتدخل في البيئة فإنه يتعين ألا يضحي بقيمة البيئة مهما كان الأمر من أجل أي قيمة أخرى . إن مجتمعاتنا لا يمكن أن تصل إلى مرحلة ينحسر محتوى أو مضمون بعض قيمها الأساسية ومنها البيئة التي لا يعوضها أو يكملها معنى آخر بديل .

ومن ثم ظهرت الدعوة إلى ضرورة التوازن بين القيم التي تمثل كيان الإنسان وتاريخه ومستقبله ، خاصة أن الدور الرئيسي للإنسان مستمد من التواصل والتوازن بينه الطبيعة والقيم الأصيلة في ثقافتنا وهي علاقة أنتجها وحددها الإنسان .

ولعل ذلك ما يفرض ضرورة وجود قانون جنائي فعال ونظم وسياسات عقابية تحمي البيئة وأن يوفر لهذه النظم أسباب الفاعلية والقوة وبخاصة فيما يتصل بالنشاط الصناعي داخل المحلات البشرية الحضرية الذي يضر البيئة وفيما يتصل أيضاً بسلوك الأفراد الملوث لها .

وعليه إذا كانت البيئة تمثل قيمة ايكولوجية عمرانية وتمثل في نفس الوقت أيضاً قيمة تشريعية ، فإنها تمثل قيمة إنسانية اجتماعية ، فهي معمل الفعل البشري ومسرح ابتكاراته وابتداعاته وحافظة تراثه وتاريخه ومجسد هويته وثقافته وحضارته وحضريته[1] .

ولقد صان الإسلام البيئة ودعا إلى حمايتها وصونها باعتبارها قيمة فضلى . فقد كرم الله جل وعلا الإنسان فجعله خليفة له في الأرض ، وبمقتضى القيام بهذه الخلافة أن يعمر الإنسان هذه الأرض على وفق منهج الله وشرعه وتقوم تلك العمارة على الأسس التالية :

(1) International Scientific and professional Advisory Council of the United Nation Crime Prevention and Criminal Justice Programme. ISPAC,1995 . pp. 7 - 14.

أولاً : عمارتها بعبادة الله تبارك وتعالى والعمل الصالح، كما قال تعالى عن نبيه صالح عليه السلام وهو يخاطب قومه : ﴿يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾[1].

ثانياً : عمارتها باستغلال مواردها وما أودعه الله فيها من كنوز، وتوظيف تلك الموارد فيما يصلح العباد والبلاد، وليس أدل على استغلال موارد الأرض والاستفادة من كنوزها من قوله ﷺ: (لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه)[2].

ثالثاً : عمارتها بإعطاء كل ذي حق حقه انطلاقاً من شمولية الإسلام لجميع نواحي الحياة فإن هذا الدين الحنيف لم يهمل شيئاً من شؤون الحياة دون أن ـ يوجه الإنسان إلى الطريقة المثلى في التعامل معه، وفي ذلك يقول تعالى : ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾[3].

ولما كان الاستخلاف في الأرض هو العمل على إصلاح البيئة، فإن الإسلام الحنيف لم يكتف بالنهي عن إفسادها فحسب، بل إنه وقف موقفاً حازماً ضد كل من يسعى لإحداث الدمار فيها بأية وسيلة كانت، وذلك حين أعلن الحق تبارك وتعالى في كتابه الكريم عدم محبته للفساد في الأرض فقال سبحانه : ﴿والله لا يحب الفساد﴾[4].

---

(١) سورة هود، الآية ٦١.

(٢) متفق عليه.

(٣) سورة الانعام، الآية ٣٨.

(٤) سورة البقرة، الآية ٢٠٥.

وإذا كان سبحانه لا يحب الفساد فإنه قطعاً لا يحب المفسدين، وهذا ما قرره تعالى بقوله: ﴿كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله ويسعون في الأرض فساداً والله لا يحب المفسدين﴾(١).

ولعظيم شأن الفساد في الأرض فقد جعله الحق تبارك وتعالى من أبرز صفات المنافقين فقال سبحانه: ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون﴾(٢).

ولقد برزت اتجاهات ثلاث في النظر إلى الأساس الأخلاقي (القيمي) الذي يستند إليه النظر لتلوث البيئة وتهديدها يعد عملاً غير أخلاقي. وتتمثل تلك الاتجاهات في:

أولاً: الاتجاه الإنساني: وهو الذي يدور حول حقوق الإنسان الأساسية والتي يعبر عنها حق الإنسان في بيئة يمكن الحياة فيها، ومن ثم يغدو الواجب الأول عدم تعريض البيئة للتلوث. يجب أن نحرص على عدم تناقض البيئة أو تتعارض وضعيتها مع المصلحة البشرية.

ثانياً: الاتجاه الوجداني: ويرى هذا الاتجاه أن البيئة قيمة فطرية منغرسة في الإنسان وهي ليست بقيمة وسيلة، أي ينظر إليها باعتبارها قيمة في ذاتها.

ثالثاً: الاتجاه الراديكالي: وهو الذي يزنها في ضوء صلتها بالحياة. فكل عناصر البيئة ذات قيمة موروثة، وتتمثل قيمتها ومنطقها الأخلاقي

---

(١) سورة المائدة، الآية ٦٤.

(٢) سورة البقرة، الآيات ١١، ١٢.

في المصلحة البشرية ومن ثم يتعين إجراء راديكالية أساسية لاتجاهاتنا أو نظراتنا وموقفنا من الكون الطبيعي[1].

٥ ـ الإطار الشمولي :

يستند الإطار الشمولي النظر إلى مشكلة التلوث البيئي ومن ثم في رؤية الأساليب الأكثر ملاءمة لحمايتها والحد من تلوثها ووقايتها منه إلى أن التحرر من الخوف من الآثار المركبة لنتائج التلوث البيئي يفرض أن يكون المدخل إلى إنجاز أمن البيئة وتأمينها ضد التلوث يفرض حضور رؤية شاملة لأبعاد هذا الخوف بحيث يفرض ذلك ضرورة توفير الظروف الداخلية والخارجية والضرورية لتحقيق التطلعات المشتركة من وراء إحداث الأمن بمفهومه الشامل، وإعادة النظر في ركائز الاستراتيجية المتطلبة لتوفير الأمن البيئي على المستوى المحلي والقومي والإقليمي[2].

ولما كان من الصعوبة بمكان محاصرة أزمات وتحديات المحلات السكانية والسكنية التي تتعقد داخلها الحياة وتتداخل خيوطها في بلدان العالم الثالث، بل ولما كان ليس من السهولة بمكان التنبؤ بآثارها أو استقراؤها ومن ثم صعوبة تفاديها بشكل كامل كان لابد من إحداث تغييرات جذرية بالتالي للتدخل والسيطرة عليها.

فمن الثابت أن المشكلات البيئية المرتبطة بتحضر المكان مشكلات معقدة

---

(1) Mappes, Thomas A.& Zembaty, Jane S.***Social Ethics:Morality and Social Policy***.MacGraw-Hill, INC., 1992, pp. 476 - 479.

(٢) محمد إبراهيم، زيد . ***الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد: دراسة في آفاق الاستراتيجية الأمنية العربية*** . سلسلة الدراسات الاستراتيجية الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩١م، ص ١٥ .

وديناميكية، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات المنسوجة على المستوى القومي والإقليمي والدولي، وبالأوضاع الاجتماعية المحددة للأوضاع الاقتصادية والطبيعية والثقافية على سبيل المثال ومن ثم يتسنى القول أن المشكلة البيئية متداخلة وملتحمة بمشكلات الفقر والتدهور الاجتماعي وهي تتجلى في سياق ظاهرتي التركيز والنمو الحضري.

ولقد ظهرت استناداً لما تقدم الحاجة إلى إدارة شاملة مؤسسية فعالة توظف مقاييس مباشرة على المستوى الدولي والاقليمي والمحلي نظراً لجدية الموقف وخطورته. كما ظهر في نفس الوقت ضرورة وجود استراتيجية تضمن إنجاز حماية البيئة بصورة متساندة وعلى المدى الطويل.

ولقد أسهم الإطار الشمولي في تناول مشكلة تلوث البيئة في ظهور العديد من المقاييس لتحسين الوضع البيئي المتدهور في المحلات الحضرية - على وجه الخصوص - ذات مستويات متعددة. فقد ساعدت العديد من الجهود التي بذلتها بعض المنظمات والهيئات الدولية في محاولة محاصرة أزمة البيئة بالمراكز الحضرية وجعل عملية التحضر داخلها عملية مؤازرة ومساندة لبيئة صحية خالية من التلوث. ومن هذه الجهود ما صدر عن الاتحاد للطبيعة والموارد الطبيعية من استراتيجية للصيانة على المستوى الدولي. ومشروع المدن العامة أو الصحية لمنظمة الصحة العالمية «ومأوى للجميع» استراتيجية دولية للسكن حتى عام ٢٠٠٠ والصادرة عن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، كما وضعت الهيئة الدولية للبيئة والتنمية «استراتيجية حضرية».

ولقد جاءت تلك المقاييس على مستويات متعددة هي:

١ ـ مقاييس على المستوى الدولي:

أ ـ الحاجة إلى تغير العلاقات الاقتصادية بين الدول . إن اعتماد بلدان العالم الأقل حظاً في النمو على الاقتصاد العالمي (على سبيل المثال الحاجة إلى العملة الصعبة) أحد أهم الأسباب المسئولة عن مشكلة البيئة .

ب ـ إن الاتفاق والالتقاء بين الدول على المشكلات البيئية الدولية والمحلية أمر مطلوب وحيوي .

ج ـ إن التعاون والتضامن بين الدول يعد أمراً حيوياً ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق :

(أ) البحوث الدولية المشتركة .

(ب) التعاون الإقليمي .

(ج) المساعدات الجماعية .

(د) المساعدات الثنائية .

٢ ـ مقاييس على المستوى القومي:

أ ـ توظيف سياسة تهدف إلى التحكم في نمو السكان والتحضر بما يحقق نمواً سكانياً محدداً وقدراً كبيراً من التوازن في توزيع السكان .

ب ـ الأخذ باتجاه يستهدف تحقيق المحافظة على البيئة وصيانتها وتخطيط لكل من القرية والمدينة يستهدف تحقيق تناغم أفضل بين استخدام الموارد الطبيعية وقدرة أو إمكانية الطبيعة ذاتها أو حماية المناطق الطبيعية المتضررة .

ج ـ تقوية دور وضع السلطات المحلية من أجل تعزيز فاعلية السياسة المحلية لمكافحة تلوث البيئة .

٣ ـ مقاييس على المستوى المحلي:

أ ـ الأخذ باتجاه يستهدف السيطرة على المدن الكبرى ليتسنى التحكم في نموها .

ب ـ وضع مجموعة من الآليات السياسية الإدارية والمالية والتشريعية والتنظيمية لجعل إمكانية السيطرة الحضرية ممكنة .

ج ـ وضع سياسة تستند على مبدأ أولويات المطالب والحاجات العامة .

د ـ السماح بمشاركة ودعم السكان الذين يمكن أن يلعبوا دوراً فاعلاً وحيوياً في الدعوة إلى توظيف مقاييس بعينها .

٤ ـ مقاييس على مستوى قطاع الأعمال :

أ ـ الأخذ في الاعتبار دور قطاع الأعمال ومكانتهم في عملية الصيانة المتطلبة للبيئة .

ب ـ وضع نظم داخلية للوقاية البيئية ، وكذا إيجاد نظام مسئول عن التحكم في النفايات والفضلات وتنقية المياه المستعملة . . . الخ .

ج ـ التعاون مع الغرف التجارية بتقديم المشورة البيئية والأجهزة الفنية إلى جانب التعاون الدولي[1] .

---

(1) Tjeerd Deelstra. ***Human Settlements and Sustainable Development in the third World.*** Un No 26, Ministry of Housing Hauge, The Netherlands Nov . 1990, pp. 35 - 40.

ثانياً: مناقشة الأطر العامة في ضوء الإطار المفهومي لتلوث البيئة:

من الملاحظ أن الأطر السابقة ركزت كل منها على زاوية واعتبرتها حجر الأساس في تناول مشكلة تلوث البيئة، والتي يجب أن تنطلق فيها الاساليب المقترحة لوقاية البيئة من التلوث والحد من آثاره السيئة. ورغم أن المتغيرات التي ارتبطت بها تلك الأطر تبدو ذات فواصل فيما بينها إلا أنها متكاملة في حقيقة الأمر.

ولما كانت ظاهرة التلوث البيئي في سائر المجتمعات يمكن تصورها معادلة طرفاها المكان بعناصره (طبيعة وموارد) والإنسان بعناصره (السلوك في استغلال المكان وتوظيفه ودرجة الوعي والإحساس بأزمة المكان ومتطلباتها) فإن هذه المعادلة أو تلك العلاقة بين هذين الطرفين قد ترتبت في ضوء الأطر المتقدمة على تصور كل منها لنقطة البدء الأساسية في تشكيل تلك العلاقة ونتائجها المتولدة عنها.

فهناك من اعتبر نقطة البدء التشريعي والوضع القانوني هي دعامته في صياغة أساليب الحماية وانتقائها. وهناك من جعل التنمية (المستدامة والحضرية) قاعدته في النظر إلى مشكلة التلوث ومن ثم جاءت آلياته وأساليبه مستندة إليها. وهناك من عد العمران البشري ونمط استخدام المكان وإدارته دعامة اهتماماته في انتخاب أساليبه في عملية الحماية. ثم وجدنا من وضع الأساس القيمي ضابطاً وموجهاً لأزمة المكان بحيث تنطلق أساليب الحماية مستجيبة لوعاء الأهمية القيمية للمكان من ناحية باعتباره يمثل قيمة فطرية وجوهرية في ذاته وللإنسان الذي يضفي ويصنع محتوى ودلالة تلك القيم ويبررها، وهناك من اعتبر مظلة الشمول أو الفهم التركيبي لمشكلة

تلوث المكان قاعدته التي يستند إليها في رسم وصياغة استراتيجيته في انتقاء أساليبه وتحديد مقاييسها أو معاييرها تبعاً للمستويات المختلفة التي يتعين وضعها في الاعتبار .

وأياً كانت حدود نقاط الانطلاق في كل إطار وحدود نهايته فإنها أطر متماسكة فيما بينها ـ كما قدمنا ـ نظراً لأن «الإنسان» يعد محوراً جوهرياً في نطاق تلك العلاقة التي طرفاها المكان ـ سلوكيات الإنسان لأسباب عدة أهمها :

١ ـ إن الإنسان هو الذي كرمه الله باستخلافه في الأرض لتعميرها وحمايتها وصيانتها ووعد المفسدين منهم فيها بعقاب عظيم .

٢ ـ إن أزمة المكان وتلوثه بمفهومه الشامل الذي عرضنا له في الفصل السابق يسأل عنها في المحل الأول الإنسان عناصر دماغه ومحتواها التي أفرزت سلوكياته وطريقة تفاعله مع المكان أو البيئة .

٣ ـ إن الدعامات التي استندت إليها الأطر المقدمة كأسس في انتقاء أساليب حماية البيئة من التلوث دعامات تمثل تصويرات الإنسان والتي تجسد في الواقع اهتماماته ومعتقداته في هذا المجال . ومن ثم تظل أزمة البيئة معلقة ومتوقفة ـ كحاله وظاهره ـ على تصور ومعتقد الإنسان عنها ومبلغ الوعي والحس والرشد والموضوعية التي ترتبط بها تصوره ومعتقده ومداخله لهذه الأزمة .

٤ ـ إن أزمة البيئة (مشكلة التلوث) أزمة بشرية في الأساس أي هي أزمة إنسان وليست أزمة مكان باعتباره المتضرر الأساسي منها . ومن ثم فهي ليست أزمة لحظة تاريخية إنما هي أزمة تاريخية حضارية صنعتها تطلعات السيطرة والقوى غير المتكافئة والجائرة من جانب الإنسان مقابل المكان

فكان التدهور والمزيد من التخبط والصراع والتناقض. فهي علاقة تاريخية جدلية ممارسة سيطرة وقوة غير متوازنة أو عادلة مع المكان يفرز وضعاً نقيضاً للأهداف المأمولة من تفاعل الإنسان مع المكان يتجلى في تدهور المكان . . . وهكذا يتولد عن التدهور البيئي مزيد من التخبط الذي يفرز مزيداً من التدهور وهكذا ما لم تجر جراحة واعية رشيدة لتصويب تلك العلاقة.

وإذا كانت الرؤية الشمولية التركيبية لاستراتيجية حماية ووقاية البيئة العربية من التلوث تفرض نفسها في هذا المجال فإن معظم معالم هذه الرؤية يتعين أن توظف الدعامات الأساسية في بناء كل إطار من الأطر المتقدمة وهي :

أ ـ الدعامة التشريعية.

ب ـ الدعامة التنموية.

ج ـ الدعامة القيمية.

د ـ الدعامة الايكولوجية.

هـ ـ الدعامة الاستراتيجية متعددة المستويات.

ويفرض ذلك الأمر عدة اعتبارات أساسية :

١ ـ الطبيعة التركيبية لمشكلة تلوث البيئة بوجه عام وفي البلدان العربية بوجه خاص التي تعد خبرة التعامل مع أزمة البيئة فيها خبرة حديثة الولادة لم تنضج بعد.

٢ ـ إن البلدان العربية تتسارع فيها دون استثناء اتجاهات وحركات النمو التي أصبحت مطلباً سياسياً جماهيرياً وشعبياً لتجاوز فجوة التخلف التي

تفصلها عن البلدان الأخرى القريبة منها أو البعيدة عنها الأكثر حظاً من النمو والتقدم.

٣ـ إن استمرار اتجاهات النمو الحضري في البلدان العربية على حالها القائم من النمو المتسارع في حجم السكان بها ومن ثم نمو حجم المطالب والحاجات الجوهرية للسكان سوف يؤدي إلى تسارع الضغط على الموارد والإمكانات الطبيعية المحدودة فيها أصلاً بل وغير المتوفر رأسمال اللازم لاستغلال واستخدام القائم منها على النحو الأمثل والاقتصادي، ومن ثم سوف تزداد أزمة المكان والبيئة حدة وتلوثاً وبخاصة في المحلات والمراكز الحضرية التي ترتفع بها الكثافات السكانية وتتدنى الكفاءة الوظيفية للمكان فيها.

٤ ـ تسجل البلدان العربية بوجه عام نمواً مشهوداً في وعي الجماهير لديها على اختلاف في شرائحهم الاجتماعية والاقتصادية بمدى خطورة مشكلة التلوث البيئي التي تهدد حياتهم ونزع عنهم الإحساس بالأمن وتدعم لديهم الشعور بعدم فاعلية أجهزتهم المسؤولة عن مكافحة التلوث البيئي وتشكيلة جهودها ومن ثم ازدياد غربتهم عنها. ولقد فرض هذا الوعي أهمية طرح استراتيجيات حادة وموضوعية مستفيدة من نتائج البحث والرصد الواقع الحي المباشر بالبيئة وليست مستوردة أو مفروضة أو تابعة، تتعامل مع أزمة تلوث المكان من منظور إنساني شامل.

٥ ـ التقاء المنظور أو الرؤية التركيبية للأبعاد المحورية في الإطارات المتقدمة مع مدركات الإطار المفهومي لتلوث البيئة الذي عرضنا له في الفصل الأول حيث أن تلوث البيئة باعتبارها أزمة إنسان في المحل الأول تفرض

أن تكون أساليب الحماية والمكافحة نابعة عن دعامات يقوم محتواها على التخاطب معه مباشرة.

وسوف نعرض في الفصل التالي لأبرز الأساليب والاستراتيجيات المطروحة على ساحة التعامل مع مشكلة التلوث البيئي بوجه عام وعلى ساحة البلدان العربية بوجه خاص. وسوف يكون مسعانا الأساس من هذا العرض تصنيفي أيضاً تبعاً للأطر المتقدمة، وتبعاً للإطار الإنساني والتركيبي لأساليب الحماية التي تتبناها دراستنا هذه.

الفصل الثالث

أساليب حماية البيئة العربية من التلوث

أولاً : وضع تشريعات حماية البيئة من التلوث في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .

ثانيـــاً: وضع تشريعات حماية البيئة من التلوث في الأردن .

ثالثـــاً: وضع تشريعات حماية البيئة من التلوث في مصر .

رابعـــاً: وضع تشريعات حماية البيئة في دول الخليج العربية .

خامساً : أساليب حماية البيئة العربية من التلوث .

الفصل الثالث

أساليب حماية البيئة العربية من التلوث

نعرض في هذا الفصل لأساليب حماية البيئة العربية من التلوث. وقد استندنا في تحديدنا لتلك الأساليب إلى مصدرين أساسيين هما:

الأول: الاستراتيجيات والتوصيات المنبثقة عن الهيئات والمنظمات المعنية بشئون مكافحة التلوث البيئي على كافة مستوياتها.

الثاني: الاتجاهات والتوصيات التي أرستها بعض الدراسات والأبحاث العلمية التي تناولت قضية حماية البيئة من التلوث في الوطن العربي على كافة مستوياتها الأكاديمية والإدارية والسياسية... الخ.

وسوف يكون عرضنا لطائفة الأساليب المستقاة من هذين المصدرين مراعياً ما يلي:

١ ـ وضع وحال تلوث البيئة العربية الإجمالي دون اعتبار للفروق النوعية فيما بينها، خاصة وأن هناك قاسماً عريضاً مشتركاً بينها في هذا المجال.

٢ ـ عموم الدعامات المستندة إليها الأساليب عامة بحيث يمكن أن تنتفي منها الدول ما تتخيره من أساليب بحرية وطبقاً لما يتفق وحال تلوث البيئة فيها وحجمها.

٣ ـ تصنيف تلك الأساليب وفقاً للأطر العامة الموجهة لنمط وآليات السياسات الخاصة بحماية البيئة من التلوث وأساليبها.

أوضحنا فيما تقدم أن النمو الانفجاري السكاني والحضري المتسارع في معظم المدن العربية أدى إلى تدهور الخدمات في العديد من المحلات

الحضرية مما هدد الصحة العامة والبيئة. وقد ترتب على ذلك تدهور الخدمات وضعفها وبخاصة خدمات التخلص من النفايات وتقديم خدمات المياه وتمديد شبكاتها حيث أصبح لا يغطي النصف، أما شبكات الصرف الصحي فلا تغطي إلا جزءاً بسيطاً. أما بالنسبة لخدمات مكافحة التلوث وتحسين البيئة فإنها لا تكاد تذكر في كثير من المدن العربية[١].

وإذا استمرت اتجاهات التحضر في المنطقة العربية على هذا المنوال من النمو المتسارع، فإن المراكز الحضرية عام ٢٠٠٠م سوف تكون أكثر ازدحاماً وتلوثاً ومن ثم غير ملائمة لسكن الإنسان وفقاً للمقاييس الدولية بسبب تدمير البيئة الطبيعية. فعدد السكان سوف يتزايد بدرجة تؤدي إلى زيادة كثافة السكان في المدن ويتبع ذلك مشكلات التخطيط والإدارة والتمويل. ويصبح هناك عدم توازن بين الحضر والريف ثم تتدهور الخدمات الاجتماعية ومؤسساتها وتنتشر المساكن العشوائية على أطراف المدن. إننا نجد في الوقت الحاضر زيادة ملحوظة في هذه المساكن في بعض المناطق الحضرية لدرجة كبيرة قد تمثل نصف السكان في بعض الأحياء.

وبالرغم من اختلاف المشكلات البيئية من منطقة إلى أخرى في الوطن العربي إلا أن هناك مشكلات عامة ومشتركة تعاني منها معظم المناطق الحضرية في الدول العربية ومن بين هذه المشكلات ما يلي:

١ ـ مسألة الإسكان وتوفير المأوى: هناك الكثير من الدول العربية يصعب عليها حل مشكلة العجز في السكن.

٢ ـ صعوبة توفير الخدمات والمرافق والمحافظة على مستويات أدائها.

---

(١) وداعة الله، حمراوي، مرجع سابق، ص ص ٣ـ٤.

٣ ـ تزايد كميات النفايات وصعوبة جمعها والتخلص منها وخصوصاً نفايات المصانع والورش أو ما ينتج عنها من مواد ضارة وخطرة .

٤ ـ تزايد حركة المرور وما يسببه من اختناقات مرورية وضغوط نفسية .

٥ ـ تلوث بيئة المدينة نتيجة لما يصدر عن الصناعات ووسائل النقل .

٦ ـ المدن المجاورة للمناطق الزراعية تتأثر بالمواد الكيماوية الناتجة عن استخدام المبيدات وتلوث المياه .

٧ ـ تردي خدمات مكافحة الكوارث والطوارئ .

ونتيجة لكل هذا فإن تدهور البيئة أصبح سمة يمكن إدراكها في كل المرافق .

ونشير فيما يلي إلى وضع تشريعات حماية البيئة من التلوث في عدد من البلدان العربية على سبيل المثال لا الحصر ، تهيئة للوقوف على أبرز أساليب الحماية التي يمكن استيفاؤها بوجه عام من وضع تشريعات حماية البيئة فيها وسلبياتها .

أولاً: وضع تشريعات حماية البيئة من التلوث في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى(*):

تعاقبت التشريعات الخاصة بحماية البيئة من التلوث وتميزت في غالبيتها منذ البداية بمعالجة أسباب التلوث على اعتبار أن بعضها يمثل خدمات مباشرة

(*) اعتمدت الدراسة في هذا النموذج على نص ما جاء بالورقة العلمية التي قدمها يوسف عريبي دوغه حول «أمن وحماية البيئة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية» إلى الندوة العلمية الثانية والأربعين التي عقدها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض سنة ١٩٩٦م .

للمواطنين كأعمال النظافة العامة ومراقبة المواد الغذائية وتنظيم مرافق المياه والمجاري .

ولم تتكامل تلك الحلقة من التشريعات إلا بصدور القانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٢م بشأن حماية البيئة الذي يعتبر بحث الأساس التشريعي لكافة المؤثرات البيئية مع تحديد المسئوليات العامة في هذا المجال والأدوات التنفيذية اللازمة لذلك مع إيجاد الضمانات الكفيلة بتنفيذ ما ورد به من أحكام وهي تلك المتمثلة في العقوبات التي أمر القانون تطبيقها على المخالفين لأحكامه .

ولعله من المفيد لتبيان التدرج والتطور التشريعي في مجال حماية البيئة التعرض للمراحل التشريعية التالية :

المرحلة الأولى:

القانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٩م بشأن تخطيط وتنظيم المدن والقرى وتعديلاته الذي أوجد في إطار ما أورده من الأحكام والأسس التخطيطية ما يسهم في إصحاح وحماية البيئة من التلوث . كما تضمن الباب الخامس النص على الأحكام المتعلقة بإنشاء وإدارة وصيانة المنافع العامة من مياه المجاري . . . الخ .

القانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٣م بشأن نظام الإدارة المحلية:

تم إصدار القانون بهدف تقريب الخدمات إلى المواطنين وإشراكهم في إدارة المرافق المحلية التي تتعلق بشئون معيشتهم في إطار نظام غير مركزي تباشره الأجهزة المحلية بالمحافظات .

ونتيجة لما رتبه هذا القانون من منحه لمجالس المحافظات الصلاحية في اعتماد اللوائح التي تصدرها البلديات والتي تدخل في إطارها اللوائح

المتعلقة بإصحاح وحماية البيئة فلقد تباينت اللوائح الصادرة في هذا المجال بين المحافظات كما لم تراعى قضية المحافظة على البيئة والحد من ملوثاتها عند إصدار مثل تلك اللوائح .

المرحلة الثانية:

- القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٥م، بتنظيم وزارة البلديات .
- القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٥م بشأن البلديات .
- قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ صفر ١٣٩٦هـ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٥م، بشأن البلديات .

فلقد صدر القانون (٣٩) لسنة ١٩٧٥م، بتنظيم وزارة البلديات متضمناً في مادته الثانية النص على الهيكل التنظيمي للوزارة حيث أنشأ بها إدارات عامة من بينها الإدارة العامة لحماية البيئة التي تختص بالإشراف الفعلي على كل ما يتعلق بمياه الشرب من حيث مطابقتها للاشتراطات الصحية واتباع الطرق الصحية الحديثة في التخلص من الفضلات والمخلفات، كما أعطاها المشروع صلاحية الإشراف على تحسين البيئة وتطويرها بما يساير التقدم الحضاري والاجتماعي للبلاد والعمل على عدم تلوثها .

كما أن القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٥م، بشأن البلديات وقرار مجلس الوزراء بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون، قد تعرضا إلى تفصيل الاختصاصات المتعلقة بحماية البيئة من التلوث واتخاذ الإجراءات الوقائية بالتعاون مع أمانة الصحة وغيرها من الجهات الأخرى لمنع ذلك التلوث والمحافظة على الصحة العامة باتخاذ الإجراءات الوقائية ضد تلوث المواد الغذائية أو غشها وذلك عن طريق فحصها وفحص البائعين لها بصفة دورية .

وتنفيذاً لهذين القانونين صدرت عدة لوائح في إطار المحافظة على البيئة ومنع تلوثها ويمكن استعراض بعضها في الآتي :

١ ـ قرار وزير البلديات رقم (٩٤) لسنة ١٩٧٦م باللائحة النموذجية للنظافة العامة الصادر بتاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٧٦م الذي تعرض إلى كيفية تجميع القمامة وواجبات شاغلي المساكن والمتاجر والمصانع وغيرها من الأماكن بقصد المحافظة على النظافة العامة .

٢ ـ قرار وزير البلديات رقم (٨١) لسنة ١٩٧٦م، بشأن اللائحة النموذجية لتنظيم مرفق المياه والمجاري بالبلديات الصادر في ٢٨/ ٤/ ١٩٧٦م، الذي تضمن النص على تولي البلديات إنشاء وإدارة وصيانة المنافع العامة الكائنة داخل حدودها الإدارية، وتحذير أي شخص من إنشاء أية شبكة من شبكات المنافع في الطرق والشوارع والميادين المعتمدة في المخطط إلا بموافقة البلدية وبعد أداء الرسوم المفروضة كما أوضحت إجراءات الاشتراك لتوصيل المياه والمجاري .

٣ ـ قرار وزير البلديات رقم (١٤٢) لسنة ١٩٧٦م، بشأن قواعد التخلص من النفايات بالبلديات الصادر في ١٩/ ٥/ ١٩٧٦م الذي أوضح قواعد التخلص من القمامة بما يتفق والقواعد الصحية، كما ضمن بالقواعد والنظم اللازمة لتخطيط وتشغيل موقع التخلص من القمامة بطريقة الردم الصحي .

المرحلة الثالثة:

القانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٢م، في شأن حماية البيئة:

صدر تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثالث لسنة ١٣٩١هـ الموافق ١٩٨١م، التي صاغها مؤتمر الشعب

العام القانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٢م، في شأن حماية البيئة مستهدفاً حماية المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وجميع الكائنات الحية بما في ذلك الماء والتربة والغذاء من التلوث مع إيجاد الطرق المناسبة لقياس التلوث من أجل وضع الخطط والبرامج العامة للحد من تلوث البيئة.

وقد تعرض القانون لتحديد الواجبات العامة للمحافظة على البيئة من التلوث.

ولا يفوتنا الإشارة إلى أنه تم خلال المراحل المشار إليها صدور عدة تشريعات ذات علاقة وثيقة بإصحاح وحماية البيئة يمكن استعراضها في الآتي:

قانون رقم (٢) لسنة ١٩٨٢م في شأن تنظيم استعمال الاشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها (عدد رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢م من الجريدة الرسمية).

صدر تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثالث لسنة ١٩٨١م مستهدفاً تنظيم استعمال الإشعاعات المنبعثة من المواد ذات النشاط الإشعاعي أو من المعدات أو الأجهزة كأشعة اكس وكذلك الإشعاعات المنطلقة من المفاعلات الذرية أو المعجلات أو مواد الأشعة السينية أو النظائر المشعة أو أي مصدر إشعاعي آخر مؤكداً على عدم جواز حيازة أو استعمال أو استيراد أو نقل أجهزة الإشعاعات المؤينة إلا لمن له ترخيص في ذلك ولا يصدر ذلك الترخيص إلا إذا توافرت اشتراطات الوقاية المطلوبة.

ونتناول فيما يلي القانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٢م الخاص بالمركز الفني لحماية البيئة من حيث الإنشاء والاختصاصات والفرق الفنية العاملة به.

المركز الفني لحماية البيئة هو أحد المراكز العلمية والفنية التابعة لأمانة

اللجنة الشعبية العامة للإسكان والمرافق ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية .

اختصاصات المركز الفني لحماية البيئة:

يمارس المركز اختصاصاته تنفيذاً لأحكام المادة السابعة من القانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٢م والتي تنص تحديداً على ما يلي :

١ ـ اقتراح الخطط والبرامج الخاصة بالبيئة في الجماهيرية العظمى والإشراف على تطبيقها ومتابعة تنفيذها .

٢ ـ الإشراف على إصحاح البيئة .

٣ ـ مواكبة التطور العلمي والتقني في مجال حماية البيئة .

٤ ـ التعاون مع الجهات الدولية لإزالة أسباب التلوث .

٥ ـ القيام بحملات التوعية بمختلف الوسائل للتعريف بالبيئة وقواعد وأسس حمايتها من التلوث وإزالة أسبابه في حالة وجوده .

٦ ـ إعطاء الأذونات اللازمة لممارسة النشاطات التي قد ينتج عنها التلوث على أن يتضمن الإذن الصادر القواعد والشروط اللازمة مع إلزام المستفيد بالتقيد بالشروط الواردة به .

٧ ـ متابعة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة والاستفادة منها .

٨ ـ إبداء الرأي حول التأثير البيئي للمشروعات التي يحتمل أن ينجم عنها تلوث في البيئة وذلك قبل إنشائها .

٩ ـ تنظيم الحلقات الدراسية والدورات التدريبية والعلمية بهدف حماية البيئة .

١٠ ـ مراجعة كافة التشريعات المنظمة للبيئة بما فيها المقترحات باللوائح التنفيذية لقانون حماية البيئة .

كما نصت المادة الخامسة : على كافة الجهات إبلاغ المركز عن الحوادث التي تقع بسبب مزاولتها لنشاطاتها .

والمادة الثامنة: يكون للمركز حق التفتيش على كافة الجهات «الأمانات والبلديات والمؤسسات والهيئات والمصالح العامة وكذلك المنشآت والشركات وغيرها من الجهات الأخرى العامة والخاصة وطنية كانت أو أجنبية التي تمارس نشاطاً ينشأ عنه تلوث للبيئة» .

والإشراف عليها وكذلك جمع العينات وقياس حجم التلوث وعلى كافة الجهات تمكين المركز من تنفيذ اختصاصاته .

والمادة التاسعة: تتبع المركز الهيئات والمراكز العلمية والفنية والتي تختص بحماية البيئة .

والمادة العاشرة: يكون لموظفي المركز صفة مأموري الضبط القضائي وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية وذلك بالنسبة للجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

ويتكون المركز من عدة فرق فنية هي :

١ ـ فريق دراسة ومراقبة المواد الكيميائية والمبيدات:

يتولى الفريق متابعة وتجميع المعلومات عن المواد الكيميائية والمبيدات التي يتم استيرادها وتداولها بالجماهيرية وتقييمها من حيث خطورتها على البيئة والصحة العامة وكذلك مدى مطابقتها للمواصفات المحلية والدولية قبل منح الإذن بالإفراج عنها وذلك وفق التشريعات النافذة .

٢ ـ فريق دراسة ومراقبة تلوث المياه:

يتولى الفريق مراقبة جودة مياه الشرب ومصادر تلوثها وكذلك مراقبة معالجة مياه الصرف الصحي .

٣ ـ فريق دراسة ومراقبة المخلفات الصلبة:

يقوم الفريق بدراسة ومراقبة طرق تجميع ونقل والتخلص من القمامة والنفايات والأضرار الناجمة عنها واقتراح الطرق المناسبة لمكافحتها .

٤ ـ فريق دراسة ومراقبة تلوث الهواء:

يتولى الفريق دراسة تلوث ومراقبة مصادر تلوث الهواء الجوي المختلفة ومواكبة التطورات الدولية فيما يتعلق باستنفاذ طبقة الأوزون وتغير المناخ .

٥ ـ فريق دراسة ومراقبة التلوث الإشعاعي:

حيث يهتم هذا الفريق بدراسة ومراقبة مصادر التلوث الإشعاعي والعمل على تنفيذ التشريعات النافذة للوقاية من الإشعاعات المؤينة وتسرب المواد المشعة إلى البيئة .

٦ ـ فريق دراسة ومراقبة تلوث المواد الغذائية:

يقوم الفريق بدراسة ومراقبة تلوث المواد الغذائية سواء المتداولة في الأسواق أو التي يتم تصنيعها محلياً .

٧ ـ فريق دراسة ومراقبة التلوث النفطي:

يتولى الفريق دراسة مصادر التلوث النفطي وكذلك إعداد وتنسيق البرامج لمكافحته بالتعاون مع القطاعات ذات العلاقة .

٨ ـ **فريق الإعلام البيئي:**

يسعى الفريق إلى نشر الوعي البيئي والثقافة البيئية بين مختلف شرائح المجتمع وذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة .

ثانياً: وضع تشريعات حماية البيئة من التلوث في الأردن:

لقد كانت التغيرات البيئية في الأردن خلال عقود طويلة تتميز بالرتابة والبطء . إلا أن أحداث القرون الأربعة الماضية (منذ عام ١٩٤٨م) وما سببته من هجرات بشرية متلاحقة وزيادة في الكثافة السكانية أفرزت تغيرات جوهرية في أوضاع البيئة ، فالنمو السكاني السريع والمفاجئ (أحياناً) والازدياد الكبير في النشاط العمراني والصناعي كان لها أكبر الأثر في تغير البيئة الأردنية . ولم تكن أجهزة الدولة آنذاك مستعدة أو مؤهلة للتصدي لهذا الواقع الجديد الأمر الذي سبب مشاكل بيئية متعددة ، وخاصة في غياب قانون شامل يحمي البيئة ويصونها من التلوث ، إضافة إلى عدم وجود دائرة مختصة تتمتع بصلاحيات قانونية في مراقبة البيئة وحمايتها . وقد أدى ذلك كله إلى تعرض عناصر البيئة للتدهور والاستنزاف والتلوث . ويعزى التدهور البيئي في الأردن إلى عاملين رئيسين هما[*] :

١ ـ العامل البشري:

أ ـ ساهمت عمليات التمدن من الغزو العمراني السكاني والصناعي والتجاري إلى تقليص الأراضي الزراعية وإهدار نسبة كبيرة من تربتها .

(*) اعتمدت الدراسة في هذا النموذج على مؤلف كامل محمد المغربي . الإدارة والبيئة والسياسة العامة ، مكتبة بغدادي ، عمان ، ١٩٩٤م ، ص ١٤٥ ـ ١٥٣ .

ب ـ عمليات الرعي غير المنتظم أو الرعي الجائر .

ج ـ حركة السيارات والآليات .

د ـ مكبات النفايات .

هـ ـ حراثة الأراضي الشرقية من المملكة الأردنية .

٢ ـ العوامل الطبيعية:

أ ـ قلة الأمطار وما ينتج عنها من قلة الخضرة وارتفاع درجات الحرارة وما تسببه من زيادة نسبة التبخر في فصل الصيف .

ب ـ محدودية مصادر المياه وعدم التوازن في استغلالها الأمر الذي يهدد نضوبها .

ج ـ تلوث الهواء الناتج عن :

(أ) ازدياد ضغط حركة السير في المدن والغازات المتصاعدة من عوادم السيارات .

(ب) ما تحمله تقلبات الرياح من الملوثات الناتجة عن تدفئة المنازل ودخان المصانع والرمال الناعمة .

الحاجة إلى تشريع لحماية البيئة:

إن المحافظة على البيئة تتطلب جهوداً مكثفة من التوعية والتنظيم والتخطيط والتشريع والحفز والمراقبة والعمل المتواصل لضبط عملية التوازن البيئي حتى تتحقق مصلحة المواطن ، وبالتالي المجتمع بأسره . ولذلك فإن المسؤولية في حماية البيئة والمحافظة على التوازن البيئي لا تقع على عاتق الأجهزة الحكومية الرسمية وحدها ، بل إنها مسؤولية جميع المواطنين الذين يسهمون في تدهور البيئة بوعي أو غير وعي . فإذا تفهم المواطن حقيقة

أوضاع البيئة وما تتعرض له عناصرها من أضرار ، فإنه سوف يقوم بدور أكثر فاعلية في حماية بيئته ، وبالتالي حماية صحته وصحة أطفاله ومصادر رزقه والنعمة التي منَّ الله بها عليه .

وقد أشار تقرير الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الأردنية الصادر في عام ١٩٩١م أن التشريع البيئي في الأردن يواجه عدداً من العقبات وأهمها ما يلي :

١ ـ تعدد الجهات الحكومية المسؤولة عن البيئة .

٢ ـ عدم وجود خطة عمل ضمن سلطة بيئية مركزية واحدة ، وذلك لعدم وجود سياسة موحدة لحماية البيئة .

٣ ـ عدم وجود تنسيق وتعاون بيئي منظم بين الجهات المختصة بشؤون البيئة .

كما أوصى التقرير على ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية لدعم التشريع البيئي في الأردن :

١ ـ إصدار تشريع بيئي موحد ينظم الأمور المتعلقة بالبيئة .

٢ ـ إلغاء جميع النصوص القانونية التي تتعارض مع التشريع المقترح .

٣ ـ إيجاد إطار مؤسسي مستقل ينظم شؤون البيئة ويوكل إليه رسم السياسة العامة ووضع الأسس الشاملة للإطار البيئي في الأردن .

وقد بادر المسؤولون في إعداد قانون موحد لحماية البيئة يقترح إضافة المهام التالية إلى أعمال المجلس الأعلى للبيئة :

١ ـ تقييم خطط التنمية الوطنية وبرامج ومشروعات الهيئات العامة والخاصة العاملة في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة للتأكد من مواءمتها للأوضاع البيئية وتقديم التوصيات اللازمة إلى الهيئات المعنية .

٢ ـ إعداد قاعدة وطنية للمعلومات البيئية تعتمد على البيانات الإحصائية والدراسات والإحصاءات الواردة من المؤسسات العامة والخاصة وعمل المسوحات البيئية اللازمة ورصد البرامج الوطنية والإقليمية والتأكد من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

٣ ـ إعداد الجهود اللازمة والتنسيق ، بالتعاون مع المؤسسات المعنية ، لتنفيذ برنامج متكامل للحد من التلوث وتفادي آثاره الضارة على البيئة وإدخال عنصر التكلفة البيئية في برامج الخدمة العامة والمشروعات الإنتاجية بما يحقق ترشيد الموارد وتشجيع الجهود الذاتية لحماية البيئة .

٤ ـ دراسة واقتراح البدائل المناسبة لإجراءات حماية البيئة في المشاريع الكبرى التي تنطوي على وجهات نظر متعارضة بشأن الاستخدامات البديلة للموارد المتاحة .

٥ ـ إعداد وتنفيذ النظم المناسبة لتقييم الآثار السلبية وتقديم المشورة فيما يتعلق بتطوير الأساليب الإدارية والإجراءات التنفيذية والحد من المعوقات التي تكفل الامتثال بالقوانين واللوائح البيئية واقتراح التعديلات المناسبة لتحقيق الانسجام بين الهيئات المعنية بمجالات العمل البيئي .

٦ ـ تعمل دائرة البيئة على نشر المعرفة البيئية وتعزيز مفهومها في مختلف القطاعات الجماهيرية وتقديم الدعم للقنوات الإعلامية في هذا المجال بما يتفق مع السياسات العامة التي يرسمها المجلس الأعلى لحماية البيئة .

٧ ـ تنشأ دائرة البيئة وحدة فنية مستقلة للرصد البيئي تضطلع بمهام الرقابة والقياس والتفتيش والتقصي فيما يتعلق بمصادر التلوث وتحديد الإجراءات المناسبة لتلافي أضراره وذلك بالتنسيق مع أجهزة ومختبرات الرقابة البيئية في الهيئات الحكومية والبحثية المعنية .

٨ ـ اقتراح التدابير الضرائبية والإجراءات الحافزة لتشجيع المبادرة الذاتية لمعالجة التلوث بما في ذلك فرض الرسوم وتنفيذ العقوبات الاقتصادية المناسبة على المخالفين.

٩ ـ إعداد تقرير وطني سنوي عن الأحوال البيئية يتضمن الأوضاع الراهنة والاتجاهات المتوقعة بالنسبة لنوعية البيئة وإدارتها والانتفاع بمقوماتها والآثار البيئية السالبة الناجمة عن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية والتصورات المستقبلية للبيئة والمصادر الطبيعية ووسائل مواجهة المعوقات ومواضع القصور في البرامج والأنشطة العامة.

١٠ ـ إنشاء صندوق خاص لتمويل أنشطة المجلس من موارد عامة وخاصة.

١١ ـ استحداث نظام لفرض الرسوم على الجهات المسببة للتلوث لتعزيز القوانين البيئية، وتستخدم هذه الموارد في تمويل مشروعات لا تتوفر لها مصادر الدعم الحكومي مقابل الاستفادة من خدمات المعالجة المركزية أو المعالجة المشتركة مع المجاري للحد من التلوث. ومن الضروري في ضوء الأوضاع الاقتصادية الطارئة في الأردن دراسة أثر الرسوم على تكاليف الإنتاج.

وقد كان إعلان لاهاي بمثابة ناقوس الخطر العالمي الذي يطالب المجتمعات الدولية بإصلاح ما أتلفه الإنسان في بيئته سواء كان ذلك نتيجة جشع الدول الصناعية المتقدمة أو الاستنزاف المكثف للموارد الطبيعية من مياه وتربة وحيوان ونبات نتيجة الفاقة والحاجة في الدول النامية. وقد نادى مؤتمر لاهاي بضرورة الحرص على حياة الإنسان وحمايتها على هذا الكوكب وأن الحرية والعدل والمساواة لم تعد الوحيدة التي تضمن كرامة الإنسان وحيويته وبقاءه.

وقد جاء نداء الملك الحسين لحماية البيئة من الأخطار الداهمة والمتربصة بهذا الكوكب نداء واضحاً وصريحاً صادراً من القلب المؤمن والحريص على مصير أمته الصغيرة بشكل خاص وعلى مصير الإنسانية بشكل عام. ففي حفل تخريج الفوج الأول من طلبة جامعة العلوم والتكنولوجيا في ١٢ حزيران ١٩٨٩م قال جلالته:

« إن عالمية المشكلة التي تهدد الكوكب الأرضي الذي نعيش عليه لا تعفي أي فرد منا أو أي مجتمع كان من مسؤولية المشاركة في حماية هذا الكوكب. فالبيئة المحلية بالتحليل النهائي جزء لا يتجزأ من البيئة العالمية، وأي خلل في النظام البيئي العالمي يصيب بالضرر أي بيئة محلية أينما وجدت، ولعل أوضح مثال على ذلك هو ارتفاع درجة حرارة الأجواء الأرضية نتيجة التزايد في كميات ثاني أكسيد الكربون وتآكل طبقة الأوزون الناجم عن الصناعات الكيماوية والاستخدامات الواسعة لها في حياة الإنسان اليومية، وبناء عليه فإن كل مجتمع يتحمل مسؤوليته في هذا المجال.

المسؤولية الأولى: وتتمثل في التعاون مع بقية دول العالم للحد من هذا الضرر المتنامي والخطر المتفاقم الذي يهدد حياة الإنسان والناشئ في المقام الأول عن جشع العديد من الدول الصناعية التي تعميها الرغبة في تحقيق الأرباح عن الالتفات إلى سلامة حياة الإنسان.

المسؤولية الثانية: وتتمثل في حماية كل مجتمع لبيئته المحلية.

أما على صعيد المسؤولية الأولى فقد انخرطنا في الأردن في الجهد العالمي المنظم لهذه الغاية حينما كان له في الحادي عشر من آذار الماضي شرف المشاركة في مؤتمر لاهاي الذي عقد لهذه الغاية . . . والتوقيع على الإعلان الصادر عنه، لقد كان مؤتمر لاهاي حدثاً هاماً في تاريخ البشرية . . . لانه

دشن حقبة جديدة في حياة الإنسان . . . حقبة تتميز بالمسؤولية البشرية تجاه نفسها وتجاه الحياة. بل إن مؤتمر لاهاي اذن ببدء جهد جديد تتأسس فيه أخوة الإنسان على الحرص على حياته والمحافظة على الحياة على كوكبنا الأرضي بعد أن كانت تقتصر على التمسك بمبادئ الحرية والعدل والمساواة. أما إعلان لاهاي . . . فهو بمثابة عقد جديد بين البشرية والكوكب الأرضي . . . أو أنه إعلان التوبة عما فعله الإنسان ببيئته . . . وعهد منه لإصلاح ما أتلف سواء نتيجة جشع الدول الصناعية . . . أو الجوار على موارد الأرض من ماء وحيوان ونبات نتيجة الانفجار السكاني في دول العالم الثالث. ولا ريب أنكم تدركون بأنه لا معنى أن يكون لنا إسهام في الجهد الدولي لحماية النظام البيئي العالمي اذا لم نواز ذلك بجهد متميز واع لحماية بيئتنا المحلية.

وبهذه المناسبة وأنا أتحدث من منبر هذه الجامعة العلمية يسرني أن أدعو جميع أبناء هذا الوطن مسؤولين وغير مسؤولين وحيثما كانت مواقعهم. إيلاء موضوع حماية البيئة جل اهتمامهم سواء من خلال التشريعات أو من خلال البرامج التعليمية والإعلامية. كي تصبح المحافظة على سلامتها قيمة وطنية نحرص على الالتزام بها فنحمي مواردنا من الهدر والضياع ونبقي على بيئتنا صحية نظيفة سليمة فهذا واجب تجاه الأجيال الآتية مثلما هو واجبنا كبشر تجاه الحياة. أما واجبكم كمتخصصين في العلوم فهو واجب متميز سواء من حيث نشر التوعية عن البيئة وتقديم القدوة في سلوككم تجاهها وفي مجال البحث العلمي والخروج بأفكار خلاقة تعيننا على المحافظة عليها كما نتمناها أن تكون».

وفي افتتاح مجلس الأمة الحادي عشر أشار الملك الحسين إلى ضرورة

إيجاد التشريعات البيئية المناسبة حيث قال: «وفي مجال البيئة، بدأت حكومتي في معالجة القضايا التي تتصل بشؤونها بحرص وعناية نظراً لارتباط سلامة البيئة بسلامة الإنسان ومستقبله. إلا أننا لا نزال في بداية الطريق، ومن هذا المنطلق، فإن حكومتي ستقوم بإنشاء جهاز مستقل لمتابعة شؤون البيئة بحيث يتم التخطيط السليم والتنفيذ السريع للإجراءات وإعداد البرامج الخاصة للإسهام في توسيع إطار هذه الحماية والوعي على أهميتها، كي يشارك المواطنون جميعاً في رعاية بيئتنا الوطنية والكوكب الذي نشاطر الأمم الأخرى العيش فيه».

ثالثاً: وضع تشريعات حماية البيئة من التلوث في مصر(*):

منذ أوائل هذا القرن والمجتمع المصري يواجه تحديات قوى الاستعمار في احتلاله لأراضيه تارة ولاحتواء اقتصاده تارة أخرى. ثم تبدد كثير من قدرته في الحروب التي حدثت في العقود الأربعة الماضية. ومن ثم كانت التنمية حتمية، وكان الإسراع بها أيضاً ضرورة اجتماعية اقتصادية سياسية. وإذ يواجه المجتمع المصري وهو على اعتاب القرن الحادي والعشرين تحديات كبرى في التناقص النسبي لوفرة المياه، والزيادة المطردة للسكان، وضيق الرقعة الزراعية، ولقوة المتاح من الموارد الطبيعية، فإن مصر لم تجد لها مخرجاً أمام كل هذه التحديات سوى حتمية الإسراع بالتنمية.

ولكن استثمارات البنية الأساسية لم تحظ بالمرتبة الأولى من الأولوية

(*) اعتمدت الدراسة في هذا النموذج على نص ما جاء بالورقة العلمية التي قدمها محمد عبدالهادي العشري وعنوانها «دور الشرطة في تحقيق الأمن البيئي» إلى الندوة العلمية الثانية والأربعون التي عقدتها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض عام ١٩٩٦م.

في سنوات ما قبل الخطة الخمسية الأخيرة، كما تم إدخال تقنيات لم تستوف فيها شروط المحافظة على البيئة، ولم يجر إحلال لتكنولوجيا قديمة. ومن ثم ظهرت مشكلات بيئية عديدة كان في مقدمتها مشاكل المياه والصرف الصحي وتلوث الهواء وتلوث مجرى النيل والمناطق السياحية، هذا بالإضافة إلى تلوث الغذاء والتربة وانتشار الضوضاء.

ويمكن تلخيص المشكلات البيئية الرئيسية في مصر في النقاط الآتية:

١ - غياب السياسة الوطنية لاستخدامات الأرض إلى عهد قريب، وذلك لوقف التوغل العمراني على الأرض الزراعية، ومواجهة الخلل في مواقع المناطق الصناعية وبخاصة مشاكل تجريف الأرض الزراعية وتجاوز كردونات المدن والقرى.

٢ - تلوث مجرى النيل وفروعه والمجاري المائية الأخرى من المصادر المختلفة.

٣ - تلوث هواء المدن الكبرى بكافة مصادر التلوث.

٤ - تلوث البيئة الزراعية الريفية بالمبيدات والمخصبات والحشائش.

٥ - تلوث مياه السواحل المصرية بمخلفات الزيت والصرف الصحي.

٦ - قضايا النفايات الصلبة في المدن والريف.

٧ - القصور الشديد في متطلبات الأمن الصناعي في بيئة العمل.

٨ - مشكلة التلوث بالضجيج وبخاصة في المدن الكبرى.

٩ - مشاكل التلوث البصري الناتج عن إيذاء الشعور العام بقذف القمامة في الشوارع وغيرها من المناظر الأخرى المؤذية التي تسبب الأمراض وإهدار القيم البشرية في المجتمع.

١٠ ـ المشاكل البيئية التي ينعكس أثرها على الصحة العامة، كنقل اللحوم مكشوفة في الشوارع.

ونتناول فيما يلي الدور المنعي والوقائي للشرطة وأجهزتها المتخصصة:

قد يتبادر إلى الأذهان لأول وهلة سؤال ما الداعي لوجود شرطة لحماية البيئة في مصر على الرغم من وجود أجهزة معنية بهذه المهام لها نشاطات تتعلق بحماية البيئة:

ونرى أن هناك ضرورة ملحة بل حتمية لوجود جهاز بيئي شرطي متخصص، أو تطوير الأجهزة الموجودة حالياً وذلك للأسباب الآتية:

١ ـ سوف تشهد جمهورية مصر العربية خلال العام الحالي ثورة تشريعية بيئية لم يحدث لها مثيل على المستوى الإقليمي تتمثل في ظهور قانون حماية الهواء، وقانون حماية البيئة البحرية من التلوث، وتقدير قانون حماية أراضي الدولة من التعدي ومن الطبيعي أن يصاحب هذا التطور التشريعي العام تطوراً في الأجهزة والإمكانيات اللازمة لتنفيذ هذه القوانين.

٢ ـ ظهر من التطبيق العملي للقانون البيئي الصادر برقم ٤٨ لسنة ١٩٨٣م ظهور قصور في القانون من حيث الصياغة التشريعية، ومن حيث كفاءة الأجهزة المنوط بها تنفيذه، ومن أهم الأجهزة الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية.

٣ ـ لا يمكن اعتبار الإدارة العامة لشرطة المسطحات جهازاً بيئياً، لأن طبيعة المهام التي تقوم بها الإدارة ذات طابع اقتصادي قومي ترتبط مع الهدف الرئيسي من انشائه وهو حماية المصطحات المائية وبخاصة الثروة السمكية.

٤ ـ هناك مشاكل بيئية فرضت نفسها على الساحة المحلية في الآونة الأخيرة ومن أهمها تلوث الشواطئ والمياه الإقليمية التي تتمثل في :

أ ـ تلوث الشواطئ والمياه الداخلية والإقليمية بزيت البترول الناجم عن عدم التزام شركات البحث والتنقيب عن البترول في مصر بالقواعد والمعايير الدولية بشأن حماية البيئة ، وقذف ناقلات الزيت لمياه غسيل خزانات الزيت في المياه المصرية ، وقيام بعض السفن بقذف بعض النفايات الضارة بالقرب من الشواطئ المصرية .

ب ـ مشاكل تلوث الهواء إلى الحد الذي تجاوزت فيه نسبة التلوث في بعض المناطق اكبر المعدلات في العالم .

ج ـ تلوث البحيرات المصرية ذات التأثير الهام على الاقتصاد القومي مثل بحيرات البرودويل والتمساح والمنزلة وقارون وغيرها .

د ـ تلوث التربة وذلك باستخدام بعض الموارد الكيمائية السامة مما كان له أكبر الأثر على صحة الإنسان وإهدار القيمة البشرية في مصر ، والجدير بالذكر أن معظم هذه المصادر المؤثرة من مصادر تلوث البيئة في مصر لا تدخل ضمن اختصاصات أجهزة الشرطة المعنية . والقول بأن هناك أجهزة وطنية أخرى تمارس اختصاصاتها في هذه المجالات من قوات حرس الحدود والقوات البحرية المصرية ووزارة الصحة وغيرها قول في غير محله ، لأن التجربة العملية أثبتت بما لا يقبل مجالاً للشك أن تلك الأجهزة لم تنهض في مرة واحدة بالمسئوليات المناط القيام بها في هذا المجال . ولنا في واقعة قذف الأغنام الملوثة على شواطئنا الشمالية في منتصف العام السابق خير دليل على ذلك . كما أن تلوث المياه المصرية الناجم عن العمليات البترولية والناقلات في خليج السويس وصل إلى حد مأساوي

حيث تلوث أكثر من ٦٠٠ كلم من الشواطئ في ظل غياب الرقابة من الأجهزة المعنية . وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأمور أثارت قضية أمن القضايا القومية التي أخذت من اهتمامات رجال الإعلام والسياسيين والقانونيين ما يناسب حجم هذه الكارثة التي باتت تهدد الاقتصاد المصري في ظل انعدام الرقابة .

٥ ـ هناك تعارض وعدم تنسيق بين أجهزة الشرطة المختلفة التي لها أنشطة تتعلق بحماية البيئة وعلى سبيل المثال شرطة المسطحات وشرطة المرافق ، والأجدر أن يخضع للإشراف الفني للأولى أو للجهاز الجديد المزمع إنشاؤه .

١ ـ دور شرطة المسطحات المائية في مكافحة التلوث:

الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية إحدى قلاع الأمن الاقتصادي والاجتماعي في وزارة الداخلية ، تتسم مجالات عملها بالتعدد والتنوع في مواجهة ظاهرة التلوث البيئي ، وتعمل من خلال برامج متطورة لخدمة هذه الأهداف ، ومن أهم المجهودات التي تقوم بها الإدارة في مجال الحماية البيئية :

١ ـ رصد مصادر التلوث ومواجهتها في نهر النيل والمياه الداخلية وخليج العقبة والمحميات الطبيعية .

٢ ـ التصدي لمصادر تسرب الملوثات للبلاد .

٣ ـ مواجهة ظاهرة تخليص العائمات من مخلفاتها .

٤ ـ حماية الأراضي الزراعية من التجريف ، ومواجهة ظاهرة كثرة قمائن الطوب ومصانع الطوب الغير مرخصة .

٥ ـ التصدي لظاهرة التبوير والحد من انتشارها .

٦ ـ حماية المياه الداخلية من خلال تأمين شبكة الري المصرية والحد من إهدار مياه النيل والتعديات عليه وعلى شواطئه .

٧ ـ تأمين مياه الشرب ومنع تلويثها .

٨ ـ حماية الثروات الزراعية ومستلزمات إنتاجها .

٩ ـ حماية الثروات السمكية .

١٠ ـ حماية السباحة والرياضات المائية من خلال تأمين الشعب المرجانية .

١١ ـ تأمين الفنادق السياحية العائمة بنهر النيل .

هذا بالإضافة إلى جهود أخرى تستهدف حماية المسطح المائي وفروعه والمياه الداخلية من التلوث بكافة مصادره .

٢ ـ دور شرطة المرافق في مكافحة التلوث:

تعتبر عواصم المحافظات في مصر من أكثر مدن الجمهورية تعرضاً لتلوث البيئة ، ونظراً لما يسببه هذا التلوث من أضرار بالإنسان ، فقد اتجهت الدولة في الوقت الحالي اتجاهاً جاداً في سبيل القضاء على هذا الخطر الداهم عن طريق إصدار قوانين وقرارات محددة معظمها ينص على اتباع إجراءات وتوافر اشتراطات معينة في مجال الصناعات التي تنشأ حديثاً وكذا المدن التي تنشأ ويتم التخطيط لها حديثاً . بالإضافة إلى إصدار تشريعات وقرارات خاصة من شأنها التقليل من هذا الخطر والقضاء عليه .

ولإدارة شرطة المرافق في هذا المجال دور حيوي وفعال يتمثل في تنفيذ التشريعات والقوانين التي تتعلق بحماية البيئة والهواء من التلوث .

ومن أهم الجهود التي تقوم بها إدارة شرطة المرافق :

١ ـ في مجال القضاء على التلوث الذي يشكله الباعة الجائلون على الصحة العامة تقوم إدارة شرطة المرافق بضبط كافة الباعة الجائلين الذين يزاولون المهنة بدون ترخيص، ودون الحصول على الشهادات الصحية اللازمة، والعارضين لسلعهم من مأكولات ساخنة وباردة .

٢ ـ في مجال التلوث الناجم عن التدخين اتجهت الدولة في الوقت الحاضر اتجاهاً سريعاً نحو مكافحة هذه الظاهرة وذلك بالإعلان عن مضار التدخين وإصدار التشريعات اللازمة بشأن منع التدخين داخل الأماكن العامة ووسائل المواصلات المختلفة، وتتولى شرطة المرافق تنفيذ هذه القوانين داخل دور العرض مساهمة في القضاء على أحد الأسباب الرئيسية لتلوث البيئة وحفاظاً على الصحة العامة .

٣ ـ وعن التلوث الناجم في مجال النظافة العامة فتقوم إدارة شرطة المرافق بتنفيذ القوانين والقرارات بشأن مكافحة ظاهرة إلقاء القمامة والمخلفات بالطريق العام وضبط المخالفين وتحرير المحاضر اللازمة .

٤ ـ وفي مجال التلوث الناجم عن الهجرة الزائدة وظهور مدن وقرى عشوائية فتقوم شرطة المرافق بالاشتراك مع الأجهزة المعنية بإزالة هذه التعديات .

٥ ـ وفي مجال التلوث الناجم عن نقل اللحوم مكشوفة، فتقوم إدارة شرطة المرافق بضبط هذه الحالات واتخاذ اللازم نحو تحرير المحاضر اللازمة .

٦ ـ تقوم شرطة المرافق بجهود كبيرة في مجال مكافحة التلوث بالضجيج الناتج من انتشار الورش والمصانع داخل المناطق السكنية، وذلك بتنفيذ اللوائح والقرارات الصادرة بشأن نقل هذه المصانع والورش إلى أماكن خارج نطاق كردون المدينة .

٧ـ مواجهة ظاهرة تلوث الهواء الناتج عن تكدس قمائن الآجر ومصانع الفخار والكسارات وذلك بتنفيذ القوانين بشأن نقلها خارج نطاق المدن الهامة .

٨ـ وفي مجال تلوث مياه النيل والمجاري المائية نتيجة قيام أصحاب المتنزهات والمباني المقامة على طرفي النيل بإجراء عملية الصرف الصحي على مجرى النيل والمجاري المائية ، فقد قامت إدارة شرطة المرافق بحصر هذه المخالفات وإنذار المخالفين بضرورة تعديل الصرف الصحي على الشبكات الرئيسية للصرف الصحي .

٩ ـ تقوم شرطة المرافق بتوجيه قوافل إعدام الكلاب والقطط الضالة والتي يؤدي تكاثرها إلى الحاق أكبر الأضرار بالبيئة وإيذاء الشعور العام .

٣ ـ دور الإدارة العامة لشرطة المرور في مكافحة التلوث:

تقوم الإدارة العامة للمرور وفروعها المختلفة في عواصم المحافظات بالاشتراك مع الأجهزة المحلية ، بجهود فعالة في سبيل مواجهة ظاهرة التلوث ، وبخاصة تلوث الهواء بالضجيج . ومن هذه الجهود :

١ ـ تقوم شرطة المرور بالتخطيط للقضاء على ظاهرة ازدحام الشوارع بالسيارات للتقليل من نسبة الأدخنة المتصاعدة من عوادمها والمساهمة في حماية الهواء من التلوث وذلك عن طريق التفكير في إنشاء محاور جديدة رئيسية للمرور ، لاستيعاب العديد من المشروعات التي تساهم في حل أزمة المرور كالأنفاق والكباري العلوية .

٢ ـ تكثيف الحملات لمنع مرور مواكب السيارات وضبط السيارات المخالفة لاستخدامها أداة التنبيه بطريقة تحدث قدراً من الضجيج .

٣ـ سحب تراخيص السيارات غير الصالحة فنياً فيما يتعلق بزيادة نسبة العادم من المركبات التي تدار بوقود الديزل .

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن هناك أجهزة كثيرة بوزارة الداخلية تقوم بجهود بارزة في مجال حماية البيئة بمعناها الواسع ، وعلى سبيل المثال جهود الإدارة العامة لشرطة مكافحة المخدرات .

شرطة حماية البيئة كاستراتيجية قومية:

تبذل أجهزة الشرطة المعنية لمواجهة ظاهرة التلوث البيئي جهوداً مضنية في هذا المجال ، إلا أننا نرى أن أسلوب عمل هذه الأجهزة لم يعد يساير التطور الذي غزا العالم في جميع المجالات ، وتجلى أثره على المستوى المحلي في ظهور مصادر جديدة للتلوث . كما أن هذه الأجهزة أصبحت تفتقر إلى التنسيق الكافي بينها وبين الأجهزة القومية المعنية بمواجهة ظاهرة التلوث البيئي من جهة ، وبينها وبين بعضها البعض داخل وزارة الداخلية من جهة أخرى ونشير في هذا الصدد إلى دور شرطة المسطحات المائية في مكافحة التلوث وتطورها إذ تعد شرطة المسطحات المائية من الأجهزة الحديثة الظهور نسبياً في وزارة الداخلية ، حيث نص على إنشائها في عام ١٩٧٤م فقط . ولما كانت شرطة المسطحات هي الجهة الرئيسية في وزارة الداخلية المعنية بمواجهة ظاهرة التلوث البيئي ، فإننا سوف نلقي الضوء على تطور نشأتها ، للوقوف على مدى ممارستها لاختصاصاتها في هذا الشأن ولقد مر نشأة شرطة المسطحات بأربع مراحل .

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل عام ١٩٧٤م:

لم يكن لشرطة المسطحات المائية أي وجود في مرحلة ما قبل عام ١٩٧٤م ، حيث كانت وزارة الحربية هي الجهة المسئولة عن حماية المسطح

المائي، ولكن بعد نكسة عام ١٩٦٧م تم تحويل هذه الاختصاصات إلى وزارة التموين والتجارة الخارجية، إلا أن الأخيرة تبين أنها ليس لديها الإمكانيات اللازمة للمحافظة على الثروة السمكية.

المرحلة الثانية: من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٨م:

وفي بداية هذه المرحلة صدر لأول مرة القانون ١٣١ لسنة ١٩٧٤م بنقل اختصاصات تأمين المصايد إلى وزارة الداخلية.

المرحلة الثالثة: من عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٣م:

في ١٠/ ٥/ ١٩٧٨م صدر قرار السيد وزير الداخلية رقم ٩١٠ لسنة ١٩٧٨م في شأن إنشاء وتنظيم شرطة المسطحات المائية باعتبارها إحدى أجهزة قطاع الأمن الاقتصادي تحت اشراف السيد مساعد أول الوزير، وتختص بما يلي:

١ ـ تأمين المسطحات المائية بالبحيرات الشمالية ونهر النيل وحماية الثروة المائية.

٢ ـ منع وضبط الجرائم التي تستهدف الثروة المائية.

٣ ـ مراقبة وتنفيذ قوانين وقرارات الصيد بهذه المناطق بالتعاون مع الأجهزة المعنية، ووضع الخطط التي تكفل تحقيق هذا الهدف بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بالوزارة ومديريات الأمن.

كما نص القرار رقم ٩١٠ لسنة ١٩٧٨م على البناء التنظيمي لإدارة شرطة المسطحات المائية، وجاء بهيكل البناء التنظيمي قسم التخطيط والمتابعة ويختص:

١ ـ إعداد البحوث الخاصة بتأمين المسطحات المائية على مستوى الجمهورية.

٢ ـ وضع الخطط التي تكفل السيطرة عليها ومنع وضبط الجرائم التي تستهدفها بالتعاون مع الأجهزة المعنية .

٣ ـ دراسة الظواهر الإجرامية الإقليمية والموسمية لمعرفة أسبابها واقتراح وسائل علاجها مع بحث مدى كفاية وسائل تأمين المسطحات المائية ومنع الجريمة .

ولقد حدد القرار السابق أهداف شرطة المسطحات المائية على وجه التحديد في الآتي :

١ ـ تحقيق الأمن وسيادة القانون على المسطح المائي .

٢ ـ حماية الثروة السمكية على وجه الخصوص .

٣ ـ الحد من تهريب المخدرات والبضائع وحماية المنشآت الهامة .

ويلاحظ على القرار السابق أنه لم يتطرق لا من قريب ولا من بعيد إلى مسألة حماية البيئة من التلوث ، وبذلك ارتبطت غاية شرطة المسطحات في الأذهان وفي التطبيق العملي بحماية الثروة السمكية فقط ، ولم يرجع ذلك إلى تقصير من واضعي القرار ، بل يرجع إلى أن قضايا حماية البيئة في ذلك الوقت لم تكن تحتل هذه المكانة الهامة التي تحتلها هذه الأيام .

المرحلة الرابعة: مرحلة ما بعد عام ١٩٨٤م:

كان القرار الذي أصدره وزير الداخلية رقم ٤٤١ لسنة ١٩٨٣م قد أرسى قواعد تنظيم العمل بشرطة المسطحات المائية ، التي كانت قد تسبق صدور القرار الجمهوري رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٢م برفع مستواها إلى الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية . وفي مرحلة ما بعد عام ١٩٨٤م بدأ تطوير أسلوب عمل هذه الإدارة وأصبح عملها يتسم بالشمولية ، حيث بات يشمل

حماية البيئة المائية من التلوث لأول مرة، بالإضافة إلى أهداف أخرى غير تلك التي كانت قد ارتبطت بنشأته ومن أهم الأهداف:

١ ـ تنفيذ القوانين الخاصة بالري والصرف ومعاونة وزارة الري للاستفادة بمياه النيل في زيادة الرقعة الزراعية وتقليل الفاقد من هذه المياه.

٢ ـ تنفيذ قوانين صيد الأسماك وحماية الثروة السمكية.

٣ ـ حماية البيئة المائية من التلوث، وتنفيذ القوانين الخاصة بصرف المخلفات السائلة، خاصة مخلفات المصانع وما تحويه من مواد سامة تضر بصحة الإنسان والثروات الحيوانية والزراعية والمائية.

٤ ـ تأمين حركة الملاحة الداخلية التي تستخدم في نقل البضائع والركاب والسياحة. ويلاحظ على الفترة السابقة أنَّ شرطة المسطحات المائية لم تعد تهدف إلى حماية الثروة السمكية فحسب، بل أصبحت تشمل ولأول مرة مسائل أخرى غير تلك التي ارتبطت بنشأتها، وهي مسائل الريِّ والصرف وحماية البيئة المائية من التلوث، أثبتت التجربة أن شرطة المسطحات أبلت بلاءً حسناً في هذه المجالات في حدود الإمكانيات المتاحة لها.

رابعاً: وضع تشريعات حماية البيئة في دول الخليج العربية[*]:

منذ اكتشاف البترول في دول مجلس التعاون الخليجي قبيل وبعد الحرب العالمية الثانية وعجلة التنمية تتصارع في هذه الدول لتسجل مستويات عالية نسبياً في النمو الاقتصادي. وقد سجل ذلك تحولاً ملموساً في أنماط اقتصادية كانت سائدة قبل اكتشاف البترول لصالح أنماط أكثر تطوراً بعد ظهور البترول.

وإذا كانت التنمية التي شهدتها مجتمعات الخليج العربي ساحلية في معظمها فإن ذلك مرجعه أساساً وجود التجمعات السكانية على السواحل. حيث كان السكان يعتمدون على البحر في حياتهم ومعيشتهم وأرزاقهم وفي تجارتهم، بالإضافة إلى الخصائص الصناعية البترولية التي تمثلت في وقوع كثير من الحقول والآبار البترولية قريبة نسبياً من الساحل أو أنها بحرية أساساً. وكذلك الحال بالنسبة إلى المشاريع البترولية المشتقة كمصافي البترول والبتروكيماويات التي تمركزت بالقرب من السواحل أيضاً. وهذا ما يؤكد وجود موانئ ومنشآت خاصة لنقل وضخ البترول إلى الناقلات العملاقة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن ثم ارتبطت المشكلة البيئية ارتباطاً وثيقاً باكتشاف البترول

(*) استند عرض هذا الموضوع بالكامل على الدراسة التي قدمتها بدرية عبدالله العوضي بعنوان «التشريعات البيئية في دول الخليج» إلى ندوة التنمية والبيئة التي نظمتها الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ١٥ ـ ١٧/ ١١/ ١٩٩٢م.

واستغلاله تجارياً . وقد تفاقمت هذه المشكلة مع مرور الوقت وازدادت حدة مع ازدياد الطلب على البترول الخليجي .

ولقد أدركت دول مجلس التعاون وبشكل متفاوت نسبياً مخاطر تلوث البيئة البحرية بعد اكتشاف البترول وتصنيعه وتصديره ، وقد سعت من جانبها لتدارك هذا الخطر من خلال سن التشريعات الخاصة بحماية البيئة البحرية سواء كانت قوانين أو أنظمة أو لوائح ومن خلال تشكيل الهيئات واللجان المعنية لحماية البيئة البحرية ووضع خطط الطوارئ البحرية .

ويمكن حصر مصادر التشريع البيئي في منطقة الخليج العربي في الآتي :

أ - القانون الوطني .

ب - الاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية .

ج - المعاهدات والاتفاقيات الدولية .

وسوف نناقش كل مصدر على حده بشئ من التفصيل .

أ ـ القانون الوطني:

لم يكن للقانون البيئي الوطني بوجه عام حظ موفور قياساً إلى القوانين العامة الأخرى ويرجع ذلك أساساً إلى كون المشكلة البيئية حديثة العهد نسبياً في هذه المنطقة كما أسلفنا الذكر ، بالإضافة لوجود أولويات أخرى كانت تستدعي استكمالاً تشريعياً لملء الفراغ القانوني في دول بدأت ملامحها تتضح على الخارطة السياسية . ونعرض فيما يلي القوانين واللوائح والأنظمة المتعلقة بحماية البيئة البحرية في كل دولة على حده سواء كانت قوانين بيئية أم بنوداً وفقرات لها صلة بالبيئة ضمن القوانين البلدية والصحية الأخرى .

١ ـ دولة الإمارات العربية المتحدة:

لا يوجد في دولة الإمارات العربية المتحدة قانون خاص بحماية البيئة البحرية، ومكافحة التلوث ويتم تغطية الفراغ التشريعي من خلال أحكام الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها، ومن خلال بعض الأحكام الواردة في بعض القوانين والأنظمة واللوائح ذات العلاقة غير المباشرة بمسألة حماية البيئة ومكافحة التلوث البحري، والتي قد تكون لها علاقة بالملاحة البحرية أو استغلال الثروات الطبيعية، ومنها البترول في البحر الأقليمي أو الجرف القاري أو الصحة العامة والأنظمة البلدية.

فمثلاً تنص المادة ٥٦ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٨م بشأن الحفاظ على المصادر البترولية لأمارة أبوظبي على: وعي الجهة العاملة اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع تلوث الهواء والمياه الجوفية والسطحية والمياه الإقليمية ومياه الجرف القاري والشواطئ وجميع الجزر الواقعة ضمن المياه الإقليمية والجرف القاري وإذا نتج عن عمليات الجهة أي تلوث، فعليها أن تبادر فوراً إلى إزالة الآثار المترتبة على ذلك، باتباع أحدث الأساليب التقنية وتكون الأجهزة والمواد التي تستخدمها الجهة العاملة في معالجة التلوث متناسبة كماً ونوعاً مع حجم عمليات الشركة، كما تكون خاضعة لموافقة الدائرة الخطية.

وفي إمارة دبي صدرت عدة قرارات محلية وإدارية من بلدية دبي منها القرار المحلي رقم ٦ لسنة ١٩٩١م والذي يتضمن أنظمة خاصة بالتخلص من المخلفات السائلة في المياه البحرية وأخرى تتعلق بالمحميات الطبيعية.

٢ ـ دولة البحرين:

لايوجد في هذه الدولة قانون خاص بحماية البيئة البحرية ومكافحة التلوث. إن انضمام البحرين إلى الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحر بالنفط لعام ١٩٥٤م (اويل بول) يغطي جزءاً من الفراغ القانوني، فيما تغطي القوانين والأنظمة الأخرى غير المعنية مباشرة بالتلوث البحري الجزء الآخر (قانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٥م بشأن الصحة العامة، ومرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١م بشأن تنظيم صيد الأسماك ومرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤م بشأن تنظيم الصناعة. . . وغيرها).

٣ ـ المملكة العربية السعودية:

ليس هناك تشريع بيئي متكامل بالمملكة، ولقد تم جزئياً سد الفراغ القانوني في مجال حماية البيئة البحرية ومكافحة التلوث البحري من خلال انضمام المملكة إلى اتفاقية (اويل بول) عام ١٩٥٤م بتعديلاتها. وكذلك من خلال صدور المرسوم الملكي رقم ٢٧ الصادر بتاريخ ٢٤/ ٦/ ١٣٩٤هـ بالموافقة على نظام الموانئ والمرافق البحرية. لقد كرس المرسوم الملكي في الباب الثاني عشر (المواد من ٣١١ ـ ٣٣٥) لموضوع منع تلوث مياه البحر بالزيت والتخلص من النفايات وفضلات السفن وأيضاً تضمن المرسوم الملكي في الباب الخامس عشر (المواد ٣٨٥ ـ ٣٨٩) العقوبات على مخالفة الأحكام الواردة في الباب الثاني عشر السابق ذكره، فعلى سبيل المثال تنص المادة الرابعة الفقرة ١٥/ ١/ ٢ الجزء الثالث من قواعد وتعليمات الموانئ السعودية على أن على ربان السفينة ضمان عدم التخلص من المياه الملوثة أو فضلات البضائع إلا في المواقع الخاصة بذلك. وفي حالة التخلص من

البترول أو المياه الملوثة بالبترول سواء على الرصيف أو في منطقة الإرساء، فإن السفينة تعتبر مسؤولة وتتحمل كافة نفقات التنظيف.

٤ ـ سلطنة عمان:

لم تشهد أية دولة من الدول المطلة على الخليج العربي تطوراً متسارعاً في مجال حماية البيئة البحرية ومكافحة التلوث، كالذي شهدته سلطنة عمان، فقد كانت البداية صدور قانون مراقبة التلوث البحرث لعام ١٩٧٤م الذي دخل حيز التنفيذ في يناير ١٩٧٥م.

ويتعامل هذا القانون مع التلوث بكافة أشكاله وصوره، ويهدف بالأساس إلى وضع حد لكافة أنواع التلوث والتخفيف من خطورتها، وقمعها في المياه المجاورة لأراضي سلطنة عمان، حرصاً على صيانة البيئة البحرية (المادة ١١) ولم يكتف القانون بمحاربة التلوث في البحر الإقليمي للسلطنة (١٢ ميلاً بحرياً) بل أوجد منطقة خالية من التلوث تمتد ٥٠ ميلاً بحرياً، باتجاه البحر مقاساً في خط الأساس وبالتالي أصبحت المنطقة الخالية من التلوث في مفهوم هذا القانون بمثابة الحزام المائي الذي يطوق بحر السلطنة الإقليمي وتلك المياه الممتدة مسافة ٣٨ ميلاً بحرياً باتجاه البحر مقاسة من الحدود الخارجية لبحر السلطنة الإقليمي.

لقد انعكست إلى حد بعيد التطورات التي حصلت في الفقه البيئي الدولي في أحكام القانون العماني المذكور، لذلك نجد أن بصمات بعض المعاهدات البحرية الدولية واضحة في أحكام هذا القانون، مثل أحكام اتفاقية (اويل بول) المعدلة، واتفاقية التدخل لعام ١٩٦٩م، والاتفاقية الدولية حول المسؤولية المدنية لعام ١٩٦٩م.

٥ ـ دولة قطر:

لا توجد في دولة قطر قوانين سنت لحماية البيئة البحرية ومكافحة التلوث البحري، إلا أن هناك بعض الاتفاقيات التي انضمت إليها دولة قطر تغطي الجزء الأكبر من الفراغ القانوني، وبالإضافة إلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٤م بشأن النظافة العامة والذي يحوي في إطاره العام المحافظة العامة، وعدم إلقاء أو وضع أو ترك أو إفراز القاذورات أو المخلفات بجميع أنواعها في الميادين والطرق والشوارع والممرات والأزقة والأرصفة وشواطئ البحر والأراضي الفضاء وأسطح المباني والحوائط والشرفات والمنازل وغيرها من الأماكن سواء كانت عامة أو خاصة وكذلك الإجراءات التي تتخذ في حالة مخالفة هذا القانون.

وتجدر الإشارة أن المادة ١٧ من مرسوم القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩م بتنظيم ميناء الدوحة البحري تنص على أنه لايجوز إلقاء المواد التالية داخل حدود الميناء:

أ ـ المواد المستعملة لحفظ توازن البواخر أو السفن باستثناء الماء النظيف.

ب ـ الماء القذر.

ج ـ الزيوت أياً كان نوعها.

د ـ النفايات.

٦ ـ دولة الكويت:

لقد كانت الكويت سباقة في مجال حماية البيئة البحرية ومكافحة التلوث، فهي أول دولة خليجية تصدر قانون بمنع ومكافحة التلوث بالزيت، سعياً منها لاستكمال تشريعاتها الوطنية ولملء الفراغ في جانب من جوانب

نظامها القانوني، بعد نيل استقلالها السياسي في عام ١٩٦١م. وقد جاء إصدار القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤م بشأن منع تلويث المياه الصالحة للملاحة بالزيت تتويجاً لانضمام الكويت إلى الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار من النفط لعام ١٩٥٤م (اويل بول).

وقد كان أصدر القانون رقم ١٢ يهدف إلى إدخال أحكام الاتفاقية الدولية (اويل بول) في القانون الوطني، حيث تقضي المادة الثالثة من الاتفاقية الدولية الآنفة الذكر بأن تقوم كل دولة من الدول المنضمة إليها بإصدار القوانين الداخلية اللازمة لتنفيذ أحكامها وقد جاء القانون الكويتي رقم ١٢ منسجماً إلى حد بعيد مع مواد اتفاقية (اويل بول) دون أن يؤدي إلى استخدامها.

ب ـ الاتفاقيات والبرتوكولات الإقليمية:

تندرج ضمن هذا المصدر من مصادر التشريع البيئي في دول المجلس الوثائق القانونية التالية، والتي أقرت كلها في إطار المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية.

١ ـ اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث لعام ١٩٧٨م.

٢ ـ البرتوكول المكمل لاتفاقية الكويت الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة لعام ١٩٧٨م.

٣ ـ البرتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن استكشاف واستقلال الجرف القاري لعام ١٩٨٩م.

٤ ـ برتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث الناتج عن مصادر من البر لعام ١٩٩٠م.

ج ـ المعاهدات والاتفاقيات الدولية:

تعتبر المعاهدة والاتفاقية الدولية الخاصة بحماية البيئة البحرية أحد مصادر التشريع في دول مجلس التعاون خاصة بالنسبة للدول المنضمة إلى تلك المعاهدات، وحتى لو لم تنضم الدول إلى تلك المعاهدات فإن بعض القواعد القانونية قد تم تكريسها كأعراف دولية لا يمكن تجاوزها، بحيث أصبحت من قواعد القانون الدولي الملزمة لجميع الدول. وعلى العموم فإننا في هذا الجزء سنأتي على ذكر المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصله المباشرة بحماية البيئة البحرية مع توضيح مواقف دول المجلس منها.

١ ـ المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة البحرية ومكافحة التلوث البحري:

١ ـ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م.

٢ ـ الاتفاقية الدولية الخاصة بالتدخل في أعالي البحار في حالات التلوث بالزيت لعام ١٩٦٩م والبروتوكول المتعلق بالتدخل في حالات التلوث بمواد غير النفط لعام ١٩٧٣م.

٣ ـ الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالزيت لعام ١٩٥٤م لندن بصيغتها المعدلة (بروتوكول ١٩٦٢ ـ ١٩٦٩ و١٩٧١)(OILPOL)

٤ ـ الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن (MARPOL 73/ 78).

٥ ـ الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى ـ لندن ١٩٧٢م.

٦ ـ الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن التلوث بالزيت ـ بروكسل ١٩٦٩م وتعديلاتها.

٧ ـ الاتفاقية الدولية لإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث النفطي ـ بروكسل ١٩٧١م.

٨ ـ الاتفاقية الدولية حول الاستعداد والتصدي والتعاون لمكافحة التلوث البحري، لندن ١٩٩٠م.

٢ ـ الموقف من الاتفاقية الدولية:

ولما كانت الاتفاقيات والمعاهدات البحرية الدولية مصدراً من مصادر التشريع للدول التي تنضم إليها، والحد الوسط في تحديد المستويات العالمية المتفاوتة والتي تعكس معياراً مقبولاً لجميع الأطراف فإن عدم انضمام بعض الدول إلى اتفاقية ما، سيؤدي إلى إضعاف عالميتها ويصادر فاعليتها، وربما أدى ذلك إلى إيجاد إرباك في العلاقات القانونية بين دولة منضمة للاتفاقية وأخرى غير منضمة وبالذات في منطقة إقليمية مثل الخليج العربي.

والمتتبع لسير التطورات القانونية في مجال حماية البيئة البحرية في المنطقة يلاحظ ظاهرتين سلبيتين تجاه الاتفاقيات المعنية.

الأولى: عدم تبلور رأي واضح ومدروس تجاه الاتفاقيات ذات العلاقة وبالتالي الصمت الشديد تجاهها.

الثانية: ابداء تحفظات على بعض الاتفاقيات أو اتفاقية معينة دون السعى لتعديلها، أو إيجاد بدائل معينة تنسجم وسياسات تلك الدولة.

خامساً : أساليب حماية البيئة العربية من التلوث:

١ ـ أساليب حماية البيئة في ضوء الإطار التشريعي:

١ ـ السعي إلى تحقيق الملاءمة بين المعايير المعمول بها في معظم الدول العربية والظروف البيئية والقدرات الفنية والاقتصادية المتاحة .

٢ ـ تحديث التشريعات والقوانين المطبقة في معظم الدول العربية كي يتسنى لها الفاعلية في مواجهة التغيرات البيئية الجديدة .

٣ ـ السعي إلى رفع كفاءة أجهزة الرقابة والتنفيذ وتسريع الإجراءات القانونية وجعل العقوبات المفروضة رادعة .

٤ ـ سد الثغرات في نصوص التشريع وبنوده بحيث يغلق الباب أمام الاستثناءات التي أدت إلى إضعاف دور القوانين والتشريعات في كبح جماح التلوث .

٥ ـ إنشاء واستكمال الأجهزة التشريعية والتنسيقية ودعم الأجهزة التنفيذية المناط بها تنفيذ أنظمة ومقاييس وقواعد حماية البيئة ، وتوفير ما تحتاجه من إمكانيات للرصد والمراقبة والمحافظة على البيئة .

٦ ـ وضع غطاء تشريعي متكامل يتوافر في قواعده عنصري حسن الإحاطة بكافة أبعاد المشكلة وفعالية إجراءات المواجهة .

٧ ـ تطوير القوانين والتشريعات الحالية وإدخال التعديلات عليها بما يضمن الاستجابة لمتطلبات التوسع المستمر في أنشطة التنمية وكذلك المحافظة على النظم الايكولوجية وما يتصل بها من العمليات الأساسية لعمل المحيط الحيوي .

٨ ـ إعادة صياغة القوانين البيئية بما يعزز التعاون الدولي لحماية البيئة والمشاركة في الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وذلك من خلال :

أ - الاعتراف بالحقوق والمسؤوليات المتبادلة بين الدول فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستمرة، واحترام هذه الحقوق والمسؤوليات وتسعى الالسكو لتحقيق ذلك من خلال إعلان مبادئ متفق عليها بين الدول العربية في مجالات حماية البيئة والهواء والرقابة على التلوث العابر للحدود.

ب - تطبيق قواعد جديدة لسلوك كل دولة من الدول فيما بينها لتحقيق التنمية المستمرة.

ج - تعزيز وتوسيع نطاق تطبيق القوانين والاتفاقيات القائمة لتعزيز التنمية المستمرة.

٢ - أساليب حماية البيئة في ضوء الإطار الايكولوجي:

١ - اعتماد الأسلوب العلمي في التخطيط العمراني السليم لمناطق المشروعات الصناعية بحيث يراعى فيه الاعتبارات التي تحد من تلوث البيئة المتصل بالهواء والضوضاء وعادم السيارات والعمل على التخلص من القمامة.

٢ - توظيف نظام حركة الرياح وتكثيف الاهتمام بالأحزمة الخضراء وهندسة غرسها في المناطق الصناعية بما يسهم في الحد من نسبة التلوث العالية لجو المدن.

٣ - توزيع مناطق السكن في المساحات التي تكفل لها ظروفاً مناخية وصحية أفضل.

٤ - مراعاة التخطيط العمراني الدقيق والموضوعي لاستعمالات الأرض والكثافة البشرية بها (سكنية، صناعية، تجارية. . . . الخ) بما يساعد على توفير جميع الخدمات الضرورية لكل نطاق عمراني.

٥ - إبعاد المناطق السكنية عن الطرق غير السريعة لتجنبها الآثار المدمرة لتلوث الهواء بالغازات والأتربة.

٦ ـ الاستفادة من الوسائل والأساليب الصحية الحديثة في تصفية الجو من الأتربة والغازات .

٧ ـ إعطاء الاهتمام بتشجير الأراضي الفارغة وتعبيد الشوارع والساحات بقدر ما لهذه العمليات من أهمية وقيمة الإنسان .

٨ ـ إنشاء حواجز بنائية أو ميكانيكية على أبعاد متعاقبة للحد من سرعة الرياح وبالأخص في المناطق المجاورة للصحراء .

٩ ـ توزيع الكراجات وأماكن الخدمات اللازمة لوسائل النقل على أماكن محددة في المدينة للحد من تلوث جو المدينة بالغازات والدخان .

١٠ ـ التركيز على التخطيط الإقليمي عند استغلال الموارد الطبيعية للبيئة حيث أن وجود المعدن في حد ذاته لا يعتبر دليلاً كافياً على صلاحية استغلاله من الناحية الاقتصادية .

١١ ـ اعادة توزيع الصناعات التي تداخلت مع المناطق السكنية .

١٢ ـ تجميد النمو الصناعي في المناطق الصناعية غير صحيحة التوجيه والواقعة في مهب الرياح .

١٣ ـ تجميد الصناعات الحرفية والخفيفة في مناطق صناعية صغيرة في أطراف المدينة وخارجها .

١٤ ـ أن يراعى في المناطق الصناعية داخل المدن .

أ ـ أن تكون في منصرف الرياح .

ب ـ أن تكون في أطراف المدينة أو هوامشها شبه الثابتة أو قليلة النمو .

ج ـ أن تكون منفصلة عن المدينة بمساحات كبيرة من الأراضي الخضراء .

د ـ تحريم البناء في الهوامش المقابلة للمناطق الصناعية .

١٥ ـ اتخاذ الوسائل الكفيلة واستعمال التقنيات المناسبة لإنعاش المراعي المتدهورة ومنع تدهور حالة الأرض .

٣ ـ أساليب حماية البيئة في ضوء الإطار التنموي:

١ ـ اعتراف الدول العربية بمسؤوليتها عن ضمان بيئات مناسبة للأجيال الحالية والمقبلة ، ومن ثم كفالة حق الأفراد في الوصول إلى المعلومات حول حالة البيئة والموارد الطبيعية ، وحقهم في أن يستشاروا وأن يشاركوا في عملية صنع القرار بشأن الأنشطة التي يحتمل أن تترك آثاراً هامة على البيئة ، وحق هؤلاء الذين تعرضت أو قد تتعرض صحتهم أو بيئتهم لآثار خطيرة في اللجوء إلى الحلول القانونية .

٢ ـ اشتراط إجراء تقييمات للأثر البيئي لضمان مساهمة السياسات والمشاريع والتكنولوجيا الجديدة الرئيسية في تحقيق التنمية المستمرة .

٣ ـ المحافظة على التنوع البيولوجي عن طريق ضمان بقاء جميع أنواع النباتات والحيوانات وتعزيز المحافظة عليها في موائلها الطبيعية .

٤ ـ مراعاة مبدأ العائد الأمثل القابل للاستمرار في استغلال الموارد الطبيعية الحية والنظم الايكولوجية .

٥ ـ تنشيط دور المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية في ميدان الجهود الرامية والداعمة لحماية البيئة من التلوث .

٦ ـ توفير مصادر الخبرة والمشورة والدعم الحكومي ومنظماتها لتنفيذ برامجها وسياساتها المرسومة بما يحقق أهدافها في مكافحة التلوث والحد من معدلاته .

٧ ـ ألا تكون المشكلات الصحية بالمناطق الحضرية مسئولية وزارة الصحة وحدها حيث أنها مشكلة مركبة متداخلة العناصر .

٨ ـ يتعين أن تكون برامج الدعم الاجتماعي استراتيجية أساسية لمقابلة الظروف والأوضاع الاجتماعية المؤدية للأمراض العضوية والمشكلات الصحية . . . الخ .

٩ ـ يجب أن تكون المدن ذات الحجم المتوسط (خمسة ملايين على الأكثر) هدفاً محورياً وأولوياً للتدخل في مواجهة مشكلات وأزمات الحياة المتدهورة بالمراكز الحضرية وليتسنى تدبير الموارد اللازمة لعملية المكافحة .

١٠ ـ تحديد الجماعات الأكثر استهدافاً للتعرض للأمراض الناشئة عن عوامل التلوث بالمدينة ، أي الأكثر حاجة للتدخل لوقايتهم منها .

١١ ـ أن يتصدر الاهتمام بمكافحة التلوث الهوائي والصوتي قائمة أولويات البحث عن الأساليب المعنية على ذلك .

١٢ ـ وضع برامج للتربية الصحية تستهدف التنبيه إلى المتطلبات الصحية التي تستدعيها التحولات المتسارعة في نمط الحياة والتي يعود إليها الكثير من المشكلات الصحية بالمراكز الحضرية .

١٣ ـ إعطاء أهمية وأولوية خاصة لنظم جمع المعلومات البيئية وأوضاعها التي تستند إليها عمليات التحكم في المشكلات الصحية الناشئة عن أوضاع البيئة الملوثة ، وسائر مشروعات البحوث والتقييمات التي تستهدف في هذه المهمة .

١٤ ـ وضع نظام أساسي لحماية البيئة يتضمن القواعد الأساسية للمحافظة على البيئة وحمايتها وتلتزم به كافة الدول الأعضاء .

١٥ ـ وضع سياسة واضحة المعالم لمعالجة المشاكل البيئية تستهدف حماية البيئة من التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية وتنمية ودعم

الإمكانيات الوطنية اللازمة لحماية البيئة وضمان سلامتها مع الاهتمام بالتقنيات الموروثة المتلائمة مع البيئة.

١٦ ـ مراعاة الاعتبارات البيئية وإعطاؤها أولويات متقدمة، ودمج هذه الاعتبارات في جميع مراحل ومستويات التخطيط وجعل التخطيط البيئي جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية في جميع المجالات الصناعية والزراعية والعمرانية لتفادي الآثار السلبية التي تنجم عن إهمال هذه الاعتبارات مع الأخذ بالحسبان التوازن بين العوامل الاقتصادية والبيئية بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة.

١٧ ـ تنسيق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمنع التأثيرات السلبية لمشروعات التنمية والتصنيع التي تقوم بها إحدى الدول على البيئة بالدول المجاورة.

١٨ ـ العمل من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية وغيرها على رفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا البيئة وضرورة حمايتها وتنميتها وغرس الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية لتقديرها والمحافظة عليها.

١٩ ـ الوصول بالقوى البشرية المسؤولة عن شؤون البيئة إلى مرحلة عالية من الكفاءة والخبرة وذلك بدعم خطط الإعداد والتدريب على المستوى المحلي والإقليمي مع الاستفادة من الدورات التدريبية والندوات والاجتماعات المتعلقة بالبيئة التي تعقد في الدول الأعضاء.

٢٠ ـ الاهتمام بحصر وجمع وتبادل المعلومات البيئية الإقليمية واستخدامها في عملية التخطيط.

٢١ ـ التنسيق بين الدول الأعضاء وتشجيع البحث العلمي وإجراء الدراسات للتعرف على المشكلات البيئية التي تعاني منها المنطقة مع تحديد

الأولويات والمجالات لتفادي التكرار والازدواجية، وإعداد دليل بالخبرات المتوفرة في مجالات حماية البيئة في الدول الأعضاء على أن يتم تحديث هذا الدليل بصورة دورية .

٢٢ ـ دعم التخطيط والتنفيذ في مجال إدارة البيئة كأولوية في خطط التنمية الوطنية .

٢٣ ـ الالتزام السياسي بترشيد استخدام الموارد في خطة طويلة الأمد وذلك لتعزيز الأوضاع البيئية .

٢٤ ـ إزالة القيود المؤسسية التي تتمثل في مركزية إدارة الخدمات البيئية والتي تؤدي إلى تأخير اتخاذ القرارات .

٢٥ ـ العمل على رفع كفاءة الخدمات الأساسية في المدن كالصرف الصحي وجمع النفايات وتوصيل هذه الخدمات إلى المناطق الريفية .

٢٦ ـ العمل على التقليل من التعددية وتنازع الاختصاصات بين المؤسسات البيئية التنفيذية .

٢٧ ـ تطوير المقاييس البيئية للجودة النوعية للبيئة ومقاييس المصدر ومراقبة الإذعان عن طريق إنشاء برامج الرصد البيئي المستمر وتدريب الكوادر المتخصصة .

٢٨ ـ رفع الكفاءة الفنية وتطوير الإدارة في مجالات تشغيل الخدمات البيئية .

٢٩ ـ إيجاد مؤشرات قومية لاستمرارية التنمية حتى يمكن رصد النمو وصون الموارد وحماية البيئة .

٣٠ ـ تطوير برامج التوعية والتربية البيئية وتشجيع إنشاء جمعيات حماية البيئة غير الحكومية وحث المواطنين وحفزهم على المشاركة في القرار والتركيز على المبادرة التطوعية كعنصر فعال لتعاون المواطنين في حل مشاكل البيئة .

٣١ـ تطوير قواعد المعلومات البيئية اللازمة وتوفيرها لصانعي القرار لاتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية البيئة .

٣٢ـ الاهتمام بالتنمية المستدامة وعدم السعي وراء تكثيف الإنتاج دون الأخذ بالاعتبارات البيئية وقدرة الموارد على التكيف والاستيعاب .

٣٣ـ دعم التعاون والتنسيق بين الدول العربية في مجالات حماية البيئة ويشمل ذلك تبادل الخبرات والموارد لتعزيز برامج إدارة البيئة القطرية في مجالات الرصد والمراقبة البيئية وإدارة النفايات وترشيد استخدام المواد الكيميائية والمبيدات . بالإضافة إلى ذلك الاهتمام بشبكات المعلومات البيئية الوطنية وربطها بين الدول العربية .

٤ ـ أساليب حماية البيئة في ضوء الإطار القيمي:

١ ـ تأصيل القناعة بأن تلوث البيئة وتدني وتدهور الحياة داخلها المصدر الأساسي لما يصيب الإنسان من إهانة وضعه .

٢ ـ ترسيب الدلالة الأخلاقية المعنوية التي تستند إلى مفاهيم الاحترام والتقدير والمحافظة في كل سلوك يأتيه الفرد أو الجماعة في صلته بالبيئة التي يوجد بها وفي ضمير ووجدان المجتمع بالإجمال .

٣ ـ التأكيد على أهمية رؤية البيئة لا كقيمة مادية فحسب بقدر ما هي قيمة حضارية ودالة من الدالات الأساسية والجوهرية على مبلغ الرقى الذي بلغه مجتمع من المجتمعات ، بما يجعلها رمزاً لتاريخ وحضارة وهوية .

٤ ـ التأكيد على أهمية وجوهرية تدريس مادة التربية البيئية بحيث لا تغدو مادة هامشية بالنسبة للدارسين ، وأن يجرى تلقينها على نحو يجعل قضاياها في كل المراحل التعليمية تترسب في وجدان الدارس ويتحد

معها وتنشئ لديه عاطفة المكان أو الهيئة المحلية التي تجعله يتفاعل معها بما يتواءم مع قيمتها لديه.

٦ - أن يكون لرجال التربية والإعلام والدين والأخلاق والاجتماع والثقافة دوراً جوهرياً في بيان الدعامات والأسس القيمية التي يتعين أن يجري في ضوئها أي تخطيط عمراني لأي قطاع من قطاعات المجتمع.

٥ - أساليب حماية البيئة في ضوء الإطار الشمولي:

تتجلى أساليب حماية البيئة في ضوء الإطار الشمولي في مستويين:

١ - مستوى التكامل بين الجهود المبذولة من قبل المحافل المحلية والإقليمية والقومية والدولية في ميدان مكافحة التلوث البيئي.

٢ - مستوى التركيب بين الدعامات والعناصر التي استندت إليها الأطر المختلفة التي أشارت إليها الدراسة في علاقتها بظاهرة التلوث وأساليب مكافحتها.

ولسوف نحاول في الفصل التالي من هذه الدراسة أن نبني تصوراً شمولياً لأساليب حماية البيئة من التلوث في البلدان العربية وذلك بعد محاولة وزن مدى فاعلية هذه الأساليب المتقدمة بالإجمال.

الفصل الرابع

نحو تصور لإطار استراتيجي لأسس حماية البيئة العربية من التلوث

أولاً : مدى الشمول والتكامل في أساليب حماية البيئة العربية من التلوث .

ثانياً : دعامات الإطار الاستراتيجي لأسس حماية البيئة من التلوث .

الفصل الرابع

نحو تصور لإطار استراتيجي لأسس حماية البيئة العربية من التلوث

بعد أن استعرضنا بعضاً من أساليب حماية البيئة من التلوث وذكرنا أن هذه الأساليب مستقاة من الممارسة الدولية والإقليمية إلى جانب الممارسة المحلية والقومية، الأمر الذي يمكن القول معه أن أساليب حماية البيئة العربية من التلوث بالقدر الذي استندت فيه، وإلى حد بعيد، إلى التوجيهات والنداءات الدولية في هذا المجال، بالقدر الذي عبرت فيه، في نفس الوقت، عن خصائصها ووضعيتها النوعية الذاتية نجد أنفسنا أمام تساؤل موضوعي يفرض نفسه هو: وماذا بعد؟

إن تلوث البيئة في البلدان العربية رغم تفرد وتباين تشكيلاته من حيث الكم والنوع والأثر في كل دولة من الدول العربية، يلتقي في الأغلب الأعم في جانب كبير من العناصر أو الخصائص المشتركة، أشرنا إليها في مواضع مختلفة من الفصول المتقدمة. ولعل هذا الاشتراك أو القاسم المشترك الذي لا يمكن تجاهله ناشئ عن دخول هذه البلدان جميعها في دائرة البلدان الأقل حظاً من النمو فتشارك دول العالم الثالث الكثير من نتائج التخلف وتدهور أوضاع شرائح عديدة وأساسية داخل المحلات السكانية الحضرية في هذه الدول غالبيتهم من الفقراء ومن دون مستوى الفقر ذاته.

وانطلاقاً من هذا التصور نجد أنفسنا للمرة الثانية أمام حاجة، تفرض نفسها بالضرورة عند رصد تلك الظاهرة وتشخيصها، إلى وجود استراتيجية تتبع دعاماتها من القاسم المشترك لعناصر هذه المشكلة وأبعادها في الدول

العربية، وبحيث تغدو تلك الاستراتيجية بمثابة قاعدة مركبة من الآليات والأساليب توظف منها كل دولة عربية ما تراه أكثر ملاءمة لوضعية الظاهرة فيها.

ولما كانت الاستراتيجية في جوهرها تمثل فلسفة غائية هدفية تصنعها، روافد عدة متكاملة ومتصلة تعبر في النهاية عن دعاماتها الأساسية، فإن الوقوف على هذه الدعامات يعد مطلباً بالغ الأهمية لما تسقطه من مضمون محدد على أساليب المواجهة يقرر آلياتها ومدى فاعليتها من تحقيق الأهداف.

ولا غرو أن الطريق لإنجاز الاستراتيجية وتحديد ملامحها يفترض وضع إجابة على تساؤل تقليدي يتمثل في من أين نبدأ صياغتها؟.

وتحدد الدراسة في هذا المجال مسلكين:

الأول: التعرف على مدى الشمول والتكامل في أساليب حماية البيئة من التلوث التي سبق عرضها في الفصل المتقدم، ليتسنى إدراك مدى الاهتمام الذي يتعين أن يولى لذلك في نطاق الاستراتيجية.

الثاني: بلورة الدعامات الأساسية للإطار التصوري للاستراتيجية وعناصرها يتعين عدم فصل أساليب حماية البيئة من التلوث وآلياتها التي توظفها لذلك.

ولسوف يحاول هذا الفصل الوقوف أمام كل من المسلكين المقترحين بشيء من التفصيل ليتسنى لنا في النهاية رصد أبرز الاتجاهات التي تشخص التحديات التي يتعين التغلب عليها نظراً لارتباط معظمها بالسلوك الإنساني وأسلوب مخاطبته والتفاعل مع مشكلاته الجوهرية في المنطقة العربية بالإجمال.

أولاً : مدى الشمول والتكامل في أساليب حماية البيئة العربية من التلوث:

لما كان جانباً كبيراً من البلدان العربية تعاني بشكل ملحوظ من تزايد الضغط على مواردها الطبيعية المحدودة والتي يتضرر إحلالها ومن نظم الطبيعة القاسية فيها ، فقد تعرضت بالطبيعة الكثير من المحلات والمستوطنات البشرية فيها الحضرية والقروية والبدوية على حد سواء لتدهور الأحوال فيها بيئياً بالمفهوم الشامل لهذا المصطلح الذي أصبح يفرض نفسه على المحافل العالمية والإقليمية ، حيث عجزت هذه المحلات أو البيئات في كثير من أنحاء البلدان العربية عن توفير أساسيات أو ضرورات الحياة العلمية مما أعطى الفرصة لصور عديدة من الاضطرابات والعنف والجريمة ساعدت عليها معدلات النمو السكاني البالغة وغير المخططة أو الموجهة .

ولما كان حجم مشكلة التلوث وصورها في البلدان العربية تتباين من دولة لأخرى ، فإن مخرجاتها التي ترتبط في المحل الأول بنوعية الحياة القائمة (Quality of life) وتتأثر بالتالي بعجز قدرة أجهزتها الإدارية والمالية على قيادة وتوجيه عمليات التنمية داخلها لمواجهة مشكلاتها الأساسية .

ولما كانت مشكلة تلوث البيئة هي مشكلة نوعية الحياة للإنسان التي أجمعت المحافل العلمية والإقليمية والمحلية على حد سواء أن التنمية المستدامة هي الآلية التي يتعين أن ترتبط بها دول العالم أجمعها وعلى رأسها الدول الأقل حظاً من النمو التي تدخل في دائرتها البلدان العربية ، وهي التنمية التي تتطلب تكامل وتآزر الجهود بدءاً من الدولة وحتى الفرد فيها .

ولما كانت مشكلة تلوث البيئة هي مشكلة مجتمع بل وحضارة بأكملها

وليست مشكلة شريحة معينة أو قطاع مكاني بذاته مما يستوجب أن تكون القضية التي يتمحور حولها إحساس الجيل بأكمله ووعيه بأن التراخي في مواجهتها يناظر تراخي المقاتل في الدفاع عن شرف أرضه وعرضه ومقدساته .

رغم كل الحقائق المتقدمة فإن الأساليب التي طرحت لحماية البيئة من التلوث غلب عليها نمط السياسة العلاجية بالنظر إلى نمط السياسة الوقائية . ورغم حيوية وأهمية أساليب السياسة العلاجية في مواجهة المشكلة إلا أنها سياسة تستند في الغالب إلى الرؤية التفريدية الإصلاحية الترميمية في حين أن السياسة الوقائية وإن كانت دائماً تأتي في المرتبة الثانية بل وأحياناً في المرتبة الأخيرة لدى الأجهزة المسئولة ، تستند في الغالب إلى الرؤية التركيبية الكلية والتي تسعى إلى الغوص في عناصر البيئة الأساسية لجذور المشكلة فتعمل على تجديدها وإعادة بنائها ، وهي فضلاً عن ذلك تلتقي بطبيعتها مع مبدأي الشمول والتكامل في وضع السيأسات والخطط بوجه عام . كما تلتقي في نفس الوقت مع فلسفة التنمية المستدامة ولعل تخلف الرؤية الوقائية التي يتعين أن تصاغ في ضوئها أساليب حماية البيئة العربية من التلوث مرده بالإجمال إلى عدة اعتبارات نشير إلى أهمها في هذا المجال .

١ ـ سيطرة الغائيات الآنية السريعة والمباشرة على الأجهزة والهيئات المعنية بمسألة حماية البيئة من التلوث .

٢ ـ سيطرة العقلية التكنوقراطية التي لا تقبل روح الجماعة وتدور حول الذات ولا تساعد على الرؤية الشاملة المعمقة للمشكلة .

٣ ـ سيطرة التخاطب مع الظاهر مع الأشياء أو الطافي على السطح من أمور أما غير الظاهر والعلل الفعلية للمشكلات فلتظل خافية وإن أمكن إخفاؤها يكون أفضل . وظهور مبدأ ليسأل شخص آخر عنها غيري .

٤ ـ سيطرة وزن الأمور في ضوء الحاضر فقط على حسابها ويزن الأمور وتقديرها في ضوء المستقبل واحتمالاته ومتغيراته، الأمر الذي يرهن المشكلات في دائرة ضيقة ويعزل التدخل فيها عن أبعادها الفعلية.

٥ ـ النظرة السطحية الخارجية للرؤية الوقائية والاستخفاف بوزنها وإرجاء عملية التدخل إلى ما بعد وقوع الحدث أو تفاقم آثاره، بحيث يسيطر التخبط على الجهود المبذولة والارتجالية والسطحية.

٦ ـ التراخي والإهمال المزمن لمشكلات البيئة وتركها دون تدخل فاعل وجذري لمعالجتها الأمر الذي جعل الانتباه منحصراً اليوم في إشكالياتها اليومية المتسارعة ولا يترك فرصاً كافية لجهود السيأسات الوقائية التي تتطلب مساحة كبيرة من الزمن وإمكانات ضخمة فضلاً عن توفر طاقات بشرية عالية علمية وبحثية.

في ضوء ما تقدم من اعتبارات يمكن تقرير أن أساليب حماية البيئة العربية من التلوث تدنت الرؤية الشمولية التركيبية بين محاورها وعناصرها، فجاءت عناصر المحور الايكولوجي والتشريعي والقيمي والتنموي بمثابة جزر منفصلة بنفس وحجم ومدى الانفصال بين التخصصات العلمية والاهتمامات السياسية والإدارية والاقتصادية في الأجهزة المسئولة عن مكافحة تلك المشكلة رغم الحقيقة الثابتة. ان الظواهر طبيعية كانت أم إنسانية اجتماعية يتعذر تكوين فهم دقيق ومتكامل لها دون موقف علمي تكاملي تتلاحم فيه جزر العلوم ومعطياتها لتشكل أرضية علمية متكاملة وشاملة.

وتعني تلك الوضعية لأساليب حماية البيئة العربية من التلوث أن المشكلة فيها لاتكمن في قيمة أو أهمية مضمون كل نص من نصوصها أو توجيهاتها، لأنها مضامين بالغة الأهمية، وإن بدت استاتيكية أي غير حركية تفاعلية مع غيرها من نصوص، إنما تكمن في:

أ ـ عدم واقعيتها أو تلاؤمها مع الإمكانات والموارد المتاحة اللازمة لها .

ب ـ افتقادها إلى أي سند علمي أو بحثي يقيم جدولها .

جـ ـ غياب مؤشرات أو مقاييس يقرر في ضوئها مدى فاعلية الأسلوب في تحقيق الغاية منه، بحيث يمكن الثقة فيه وتبنيه .

د ـ غياب اللجان الاستشارية التي تطرح عليها تصورات الأجهزة المسئولة عن اقتراح أساليب حماية البيئة من التلوث لرؤية مدى الشمول فيها في مكافحة التلوث .

هـ ـ تدني مستوى حضور المفهوم الشامل لتلوث البيئة والعناصر الرئيسية في المشكلة .

ثانياً : دعامات الإطار الاستراتيجي لأسس حماية البيئة من التلوث:

أشرنا فيما تقدم أن هناك ضرورة لوضع استراتيجية إقليمية عربية تحدد لنا الدعامات الأساسية التي يتعين الاتساق منها في كل دولة عربية عند اقتراح وصياغة الأساليب الخاصة بحماية البيئة من التلوث .

ومن الطبيعي أن تسهم دعامات تلك الاستراتيجية في تحقيق التكامل والشمول في كل أبعاده ومضامينه العلمية والتقنية والتشريعية والإنسانية والسياسية والإدارية . . . الخ .

وتتحدد أهم دعامات هذا الإطار في :

١ ـ دعامة المشاركة والتنسيق:

تشير كل المعطيات البيئية الحالية في البلدان العربية إلى أن مشكلة

التلوث في تفاقم رغم كل الجهود أو المحاولات المتناثرة هنا وهناك للسيطرة عليها . ولعل تلك الحقيقة هي التي تقودنا إلى أن الجميع مدعوون إلى تحمل مسئولياتهم للحفاظ على البيئة وحمايتها من مزيد من التدهور لنوعية الحياة داخلها .

إن الوعي لابد أن يترسب بأن حماية البيئة من التلوث مسئولية أطراف ثلاثة يشترك فيها المجتمع من خلال هيئاته ومؤسساته والحكومة بأجهزتها والفرد صانع التلوث . فلابد أن يتوافر لدى كل فرد في موقعه (الضمير البيئي) .

إن توزيع الأدوار والتنسيق بين مختلف قطاعات المجتمع آلية أساسية من آليات الحد من تفاقم التلوث البيئي .

ومن ناحية أخرى ، يمكن لكافة المنظمات الخاصة ، كالأحزاب السياسية والمنظمات الإنسانية والدينية والاجتماعية والصحية والعلمية . . . . أن تدرج قضايا البيئة في برامجها الأساسية ، دون أن ننسى دور المنظمات البيئية التي يمكنها أن تجمع بين النظر والتطبيق في مجال البيئة من حيث نشر الوعي البيئي والقيام بإجراءات ميدانية لمكافحة التلوث والحفاظ على نظافة البيئة . كما يمكن لهذه المنظمات أن تتعاون فيما بينها على الصعيد الدولي للحصول على نظام ايكولوجي أفضل .

يتعين على الحكومات الوطنية والمحلية أن تقوم بدورها في إطار تطوير أساليبها ومشروعاتها لمكافحة التلوث والوقاية منه ، على أن توظف في هذا النطاق مجمل التجارب والخبرات التي اكتسبت من مشاريع سابقة أثبتت فاعلية في تقليص التلوث .

وهنا يتعين على الحكومات أن تستند سيأساتها في مكافحة التلوث

إلى قوة التشريع والقانون بحيث تحاصر قوة القانون الأسباب والمتغيرات المنتجة للتلوث وصور السلوك التي تنشئه. يجب أن يخول للمحليات قوة القانون كي تستطيع أن تسيطر على الأوضاع المفرزة للتلوث على أن تكون الحكومة مسئولة عن دعم المحليات مالياً وتقنياً وفنياً.

إن دور الحكومات في هذا الصدد يتعين أن تواصل مسئوليتها عن دعم وتشجيع دور المحليات في مكافحة التلوث إلى جانب القيام بالأبحاث وإتاحة فرص التدريب على آليات مكافحة التلوث وتطويرها وتبني البرامج التي ثبت فاعليتها في هذا الشأن وتوفير أسباب تطبيقها واختبارها.

إن التعاون بين الحكومة والمحليات في البلدان العربية يتعين أن يستند إلى آلية الموائد المستديرة، التي تعني بأمن البيئة ومكافحة التلوث وتقرير السياسة العامة الخاصة بذلك وتعبئة أمن المؤسسات المختلفة إلى جانب المواطنين للمشاركة في إنجاز غاية أمن البيئة ومكافحة وضعية التلوث داخلها.

كذلك يتعين على قيادات المحليات الحضرية أن تلعب دوراً في مجال الأجهزة المختلفة للوقاية من التلوث لتنشيط المشاركة والتنسيق بين القياديين والمسئولين المحليين والمسئولين عن السيأسات التي تستهدف السيطرة على ظاهرة التلوث من ناحية وبين المسئولين الرسميين الحكوميين في أجهزة الصحة والشباب وبرامج الأسرة والخدمات الاجتماعية والشرطة.

إلى جانب الحكومة والحكومات المحلية يتعين تشجيع المواطنين من خلال الأجهزة المحلية المختلفة والحكومية وغير الحكومية ـ للمشاركة في الجهود الشاملة للوقاية من التلوث ومكافحته.

واستكمالاً لما تقدم يتعين على الحكومات وقادة المحليات والمسئولين

من رجال الأمن والصحة وغيرهم تناول المعلومات والأفكار والتجارب والخبرات على المستوى العالمي والوطني للحد من التلوث والدعوة إلى الإفادة من نموذج معاهد الأمم المتحدة وانشاء مؤسسة إقليمية عربية مهمتها التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدول العربية لتوجيه عملية التلوث.

إن تشجيع المسئولين عن أمن البيئة للجهود التضامنية بين المواطنين والأجهزة المختلفة - أمر حيوي في إطار محاربة التلوث - وذلك بالضغط على المتغيرات التي من شأنها أن تثير الخوف والقلق من تبعة التلوث ومن ثم تدفع الأفراد إلى اتخاذ خطوات إيجابية ضدها.

إن التحرك على المستوى الحكومي يجب أن يكون من نقطة الأولويات والحاجات الإنسانية الأساسية الصحية والاقتصادية والثقافية وبخاصة تلك ذات العلاقة المباشرة بالطفل والمرأة والفئات التي تصارع أوضاع الفقر وتدني مستوى المعيشة يوماً بعد يوم[1]. ويتوقف إسهام المشاركة والتنسيق بين الدوائر الثلاث المتقدمة الحكومة المركزية الحكومات المحلية (المحليات) والمواطنين وقطاع الأعمال منها (رجال الأعمال) على الإفادة والتعبئة الدقيقة والعلمية للموارد البشرية المتاحة والوعي في نفس الوقت بالقيم الثقافية المحلية السائدة المؤثرة في درجة وعيهم بأوضاعهم.

وتتمثل أهمية الإدارة والتعبئة الواعية للبيئة وحسن اختيار آليات في ترجمة الرغبة الملحة في تحقيق الحماية لعناصرها المختلفة، وتحويلها إلى واقع فعلي يحقق في النهاية بيئة متكاملة متوازنة سليمة.

---

(1) Waller, Irvin.***The International Trends for Previnting Urban Polution***. Ottawa, Canada, 1993, pp. 24 - 25.

وتأسيساً على ذلك فإن الوسيلة الفعالة لحماية البيئة تتمثل في ضرورة إنشاء جهاز أو هيئة عليا لحماية وأمن البيئة تمثل فيها كافة الكوادر العليا من التخصصات المختلفة التي تتكامل بها استراتيجية حماية عناصر البيئة من زواياها المختلفة . وهذا يعني أن يرأس تلك الهيئة أو الجهاز قيادة سياسية على مستوى عال ترأس كافة الوزارات المعنية بشئون حماية البيئة من جوانبها المختلفة .

إنَّ جهوداً كبيرة قوامها المشاركة والتنسيق لابد أن تبذل من أجل إنشاء هيئة محلية فاعلة ومتكاملة تكون مهمتها المشكلات البيئية بفاعلية ، وحتى يتم ذلك على سائر المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الطاقات الفردية والمنظمات الاستمرار في دعم أهداف الهيئات القائمة وتوفير الموارد التي تحتاجها إدارة وتحسين البيئة .

ومن الجدير بالذكر هنا أن وجود هيئة أو منظمة عربية علمية تنفيذية اقليمية لحماية البيئة العربية من التلوث بحيث تغدو قاعدة محورية للمنطقة العربية لتبادل المعلومات وتقديم المشورة والخبرة والتجربة والدعم الفني والمادي لمشروعات وجهود حماية البيئة العربية من التلوث خاصة أن ظاهرة التلوث ثبت أنها ليست ظاهرة منحسرة استاتيكية داخل حدود الدولة الواحدة ، إنما هي ظاهرة عابرة للحدود تنتقل آثارها من قطر إلى قطر إلى آخر ، فضلاً عن القاسم المشترك الهائل في خصائص بيئات الوطن العربي واشتراكها في موارد بيئية واحدة مائية ومناخية وجيولوجية والأهم من ذلك اشتراكها في نمط دماغي مشترك تحكمه عناصر ثقافية وتراثية مشتركة وأحداث ومواقف تاريخية تركت بصماتها المشتركة على الدماغ والأرض بصورة مشتركة أيضاً . إن دور هذه الهيئة الإقليمية دور تنسيقي تنظيمي بين

جهود حماية البيئة من التلوث في الأقطار التي تحتاج إلى طاقات إضافية للعون وبينها جميعاً في الأنشطة المشتركة لحماية البيئة من التلوث .

٢ ـ دعامة البرامج الشاملة وسياسات المدى الطويل:

تمثل البرامج الشاملة وسيأسات وخطط المدى الطويل دعامة محورية لابديل لها في إطار الدور الذي يتعين النهوض به في مجابهة مشكلة البيئة وهو الدور الوقائي الذي يعتمد أسأساً على النظرة العريضة الشاملة لجهود حماية البيئة . ويقتضي ذلك توظيف آليات التخطيط ذات المدى الطويل . وإذا كان ذلك النمط يتطلب موارد وطاقات كبيرة وعريضة بدورها فإن ذلك أمر يساعد عليه وجود الهيئة الإقليمية العربية والانطلاق أسأساً من دعامة المشاركة والتنسيق التي أفضنا في بيان حدودها .

ورغم الدور الذي تؤديه البرامج النوعية والخطط قصيرة المدى وحيويتها أيضاً إلا أن تلك البرامج يتعين أن تكون برامج مساعدة ومعاونة وتجهيزية أسأساً للبرامج الشاملة والخطط طويلة المدى لحماية البيئة العربية من التلوث . فقد وضح أن مشكلة التلوث مشكلة مركبة العناصر فضلاً عن أنها لا تنحسر في نطاق البيئة الطبيعية ومواردها فقط بل ترتبط بما هو أعرض وأهم من ذلك وهو الإنسان حيث أن عنصري التنظيم والعمل أصبحا من أبرز وأهم العناصر الفاعلة في عملية الإنتاج ذاتها وحماية البيئة من التلوث هي عملية إنتاجية في الأساس إذ يترتب عليها إنتاج بيئة صحية داعمة للكيان الإنساني .

إن الاستجابة للتحديات البيئية المفاجئة أمر حتمي لا تردد فيه إلا أن المهم في هذه الاستجابة مدى الاستعداد لها أصلاً ومدى التعبئة العلمية لمنظومة آليات المواجهة . ومؤدى ذلك أن تدخل مسئوليات الاستجابة

للتحديات البيئية المفاجئة في سياق أو بناء البرامج الشاملة والسيأسات طويلة المدى ذاتها حيث مهارة التنبؤ والتوقع بيئة وآلية أساسية في نطاق السيأسات طويلة المدى، وهو ما يجنبنا في المواقف البيئية والكوارث المفاجئة التخبط واللجوء إلى الارتجال.

إن الاستجابة للتحديات لا تخضع فقط لضغط عناصر المشكلة إنما تخضع لشبكة متكاملة من المحاور أهمها الفعل المتأني العملي ذو النظرة الرحبة غير المنحسرة أو الضيقة المتسرعة مما يجعلنا أكثر قدرة على انتقاء أساليب للحماية والوقاية يتوفر لها الأسباب التي تجعلها أكثر كفاءة وفاعلية في إنجاز الأهداف التي اختيرت من أجلها.

٣ ـ دعامة الارتباط بالموقف المحلي:

إن وضع متغيرات الموقف المحلي والظروف البيئية والبناء الاجتماعي القائم فيه يعد نقطة البداية لإطار استراتيجي لأسس حماية البيئة من التلوث يضمن تحقيق تحضر مستقر يساعد على حماية البيئة من التلوث.

ومن هذا المنطلق يغدو الالتحام بمتغيرات الموقف المحلي وعناصر المشكلة فيه دعامة موضوعية ثالثة في بناء تصورنا لإطار أو عناصر الاستراتيجية. أن الوعي والالمام بعناصر الموقف المحلي: أزمته، نوعها، أسبابها، مواردها، وقدراته وإمكاناته أمر حتمي يساعد على إمكانية التوظيف الفعال والسليم لهذه العناصر لإحداث تنمية مستدامة تلتقي مع الحاجات الفعلية للسكان وبالتالي تقليص أسباب أزمة البيئة.

وغني عن البيان أن إنجاز التحكم والإرادة الفاعلة لعناصر الموقف المحلي بالبيئة لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب المرور بعدة خطوات هي:

الخطوة الأولى :

تتطلب هذه الخطوة ما يلي :

١ ـ دراسة وتحليل وتقييم الأسلوب الذي يمكن من دوران حركة التدفق من وإلى البيئة أو المركز العمراني في إطار التحكم في آثار هذه العملية .

٢ ـ الوقوف على نوعية الحياة بالمدينة أو الإقليم وآثارها على الطبيعة والصحة .

الخطوة الثانية:

وتتطلب هذه الخطوة ما يلي :

١ ـ إرساء أسس لسياسة الأولويات في وضع المقاييس المطلوبة للمشكلة .

٢ ـ وضع معايير لتقييم حال البيئة التحتية للبيئة الحضرية .

٣ ـ تصنيف مقاييس البيئة الصحية المرغوبة للبيئة الحضرية وطرح توصيات لتكاملها .

٤ ـ وضع تقارير دورية حول الآثار البيئية للمشروعات الجديدة .

٥ ـ توظيف تكنولوجيا نظيفة يمكن استخدامها محلياً فضلاً عن استخدام أساليب مناسبة لتخطيط البيئة بالمدن .

٦ ـ معالجة المواقف والأزمات التي لا تقبل إغفالها .

٧ ـ توفير أسباب المؤازرة التشريعية القوية والفعالة والتي يجب أن تسبق عمليات التدخل في الأزمة بحيث يكون مستهدف هذه المؤازرة يتمثل في حدوده الدنيا في :

أ ـ وضع ضوابط لمناطق الأنشطة المختلفة .

ب ـ تقنين عمليات الاستخراج والاقتلاع وأبحاث الإطلاق .

جـ ـ ضمان نوعية الحياة أساسية بيئية عن طريق الإشراف وجمع المعلومات . . . الخ .

ومن أبرز الضغوط التي تواجه إنفاذ استراتيجية تحسين البيئة :

١ ـ تراكم المشكلات نتيجة للتحضر السريع .

٢ ـ عدم كفاية المعرفة والتنظيم على المستوى الإداري والتنفيذي .

٣ ـ التعاون والتنسيق الضئيل بين المؤسسات القطاعية الأساسية داخل الحكومة الحضرية وبين الحكومات الإقليمية والحكومات القومية .

٤ ـ قلة الموارد المالية نتيجة لعدم فاعلية الإدارة المالية ومن بين العوامل الأخرى :

أ ـ غياب التخطيط السياسي .

ب ـ الاهتمام الضئيل للغاية بالمشكلات البيئية .

إن الاهتمام بالخدمات أو التسهيلات الأساسية للحياة داخل البيئة كالهواء النظيف والمياه على سبيل المثال من شأنه أن يخلق البيئة الصحية ولا غرو أن ذلك يعتمد على مدى توفر الوسائل والموارد والوعي من قبل الحكومة بمسئوليتها عن البيئة التحتية (Infrastructure) التي تتضمن للسكان غذاءً صحياً ومياهاً نقية ووقوداً كافياً ومسكناً صحياً دون قاذورات أو فضلات ، كما يتعين أن تتجه الحكومات في نفس الوقت إلى سؤال السكان أنفسهم نظراً لحالة الندرة التي تتصف بها الموارد في البلدان النامية حيث يمكن المشروعات الخاصة والقادرين من السكان من الإسهام في مشروعات حماية البيئة من التلوث .

دور المواطنين والمنظمات الأهلية:

يمكن أن يكون للمنظمات الأهلية دور فعال في ميدان البيئة على كل المستويات سواء بالقرية أو المدينة حيث يمكنها مواجهة أو التعامل مع مشكلات البيئة، حيث يقوم هؤلاء بالتنبيه إلى المشكلات البيئية في مناطق معينة وآثارها على وعي واهتمام الدوائر المحلية والأهلية مما يسهم في تعبئة أو إيجاد رأي عام موجه للتدخل في تحسين الموقف. وقد يأخذ مثل ذلك الجهد أو الدور القيادي صور مشروع يقومون به هم أنفسهم بدعم دور الحكومة والمؤسسات المسئولة.

وعلى الحكومة أن تدعم دور الخدمة الذاتية (Self-help) وعلى الحكومات أن تنظر إلى المنظمات المحلية والجماعات البيئية كشركاء وداعمين لهولاء الذين يعملون على تحسين البيئة وتجويد شروط الحياة داخلها.

ومن الأمثلة على هذا الاتجاه:

١ ـ الاستخدام الأمثل لمعارف وآراء المواطنين وأفكارهم.

٢ ـ يمكن أن تشارك الحكومات والمنتفعين بخدماتها (المواطنين) في مسئولية تنفيذ وصيانة أو رعاية المشروعات.

٣ ـ التكلفة التي يمكن توفيرها لصيانة الخدمات المساعدة الذاتية.

وإذا كانت موارد الحكومة محدودة، فإن نتائج هائلة يمكن تحقيقها لو شاركت المنظمات الأهلية مع الحكومة نظراً لما تتمتع به هذه المنظمات من مرونة مالية.

وعليه يتعين الأخذ في الاعتبار ما يلي:

أ ـ يجب تحديد الحقوق والواجبات في العلاقة المتبادلة بين الحكومة والمواطنين تحديداً قانونياً دقيقاً.

ب ـ تنشيط ودعم دور الجهد الشخصي للرواد وكذا دور الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة ودور الممولين من الخارج .

٤ ـ دعامة المساندة التربوية:

لما كانت الأزمة البيئية تقف عائقاً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولذلك ينبغي التعاون الدولي لمواجهتها :

أ ـ ضرورة إنشاء شبكة عالمية من محطات رصد التلوث .

ب ـ الاهتمام بالتوعية بمشكلات البيئة لأفراد الشعوب في مختلف مستويات العمر والثقافة .

وعليه يتعين إنشاء برنامج دولي تربوي متعدد الأنظمة من أجل البيئة يطبق داخل المدرسة وخارجها ، ويغطي جميع مراحل التعليم موجهاً إلى الجميع من مدنيين وريفيين من صغار وكبار ليعرفهم إمكانية العمل البسيط وحدود وسائلهم لإدارة وحماية بيئتهم .

ويقع على التربية مسؤوليات ضخمة لتحقيق الهدف سالف الذكر تتمثل في تنمية المعارف والقدرات والقيم والاتجاهات بهدف إيجاد نوعية أفضل للبيئة وحياة أجمل لأجيال الحاضر والمستقبل وإشاعة التعايش السلمي والتعاون بين الشعوب ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة .

ينبغي أن تؤكد التربية في برامجها على أن الهدف الرئيسي للعمل البيئي هو تحسين العلاقات البيئية بما فيها علاقة البشر مع الطبيعة وعلاقة الإنسان مع أخيه الإنسان .

يتطلب هذا الأمر أن يحدد كل شعب في إطار ثقافته المفاهيم الأساسية البيئية (نوع الحياة ـ السعادة الإنسانية) مع توضيح النظرة الشمولية للبيئة

الكلية، كما أنه ينبغي اتخاذ الإجراءات التي تهدف إلى صيانة البيئة وتحسينها، وتنمية سعادة الفرد والمجتمع لتحقيق التوافق مع البيئة الحيوية الطبيعية ومع البيئة التي صنعتها يد الإنسان[1].

---

(١) إبراهيم عصمت، مطاوع . *التربية البيئية: دراسة نظرية تطبيقية*. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م، ص ص ٤٦ـ٤٧ .

نتائج الدراسة:

تنحصر أبرز الاتجاهات المستخلصة مما تقدم في العناصر التالية:

أولاً: الافتقار إلى التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين الأجهزة المنوط بها - داخل الدولة الواحدة - حماية البيئة من التلوث الأمر الذي يؤدي إلى تصادم الجهود وتكرارها وهدر الطاقات والإمكانيات.

ثانياً: الافتقار إلى رؤية مفهومية شاملة ومتكاملة للبيئة تستند إليها الجهود المرتبطة بأساليب حماية البيئة من التلوث.

ثالثاً: افتقار التشريعات المرتبطة بحماية البيئة من التلوث إلى عنصر القوة التي تجعله فاعلاً في تنفيذه وافتقاره في نفس الوقت إلى دعم الأجهزة الإدارية والتنفيذية له ومساندة أهدافه. فضلاً عن تدني مستويات الدعم المالي والتقني والعلمي المتطلب لهذا التنفيذ.

رابعاً: تدني وتدهور القيمة الاجتماعية والوعي الاجتماعي بأهمية وقاية البيئة من التلوث، بمعنى آخر تدهور مستوى الحس الاجتماعي المرتبط بهذه المشكلة متدنياً إلى الدرجة التي تجعل المشتغلين في مجالات مجابهتها تتدهور لديهم القيمة من رسالتهم، ومن ثم الحافز على إنجازها بالكفاءة والفاعلية المنشودة.

خامساً: تراكم الأبحاث العلمية والتقارير عن واقع التلوث في البيئة العربية وأسبابها، إلا أن سيطرة العقلية التكنوقراطية يحول دون الإفادة منها، ومن ثم الإلقاء بها في سلة النسيان أو مياه البحر.

سادساً: تخلف وتدني الوعى بأهمية دور المساعدة الذاتية أو استثمار القدرات والإمكانيات الذاتية والتطوعية والأهلية، وتدني التعبئة الرشيدة العلمية للإمكانات المتاحة بالبيئة والبحث عنها

واستكشافها ليتسنى استغلالها والإفادة منها في جهود حماية البيئة من التلوث في البلدان العربية .

سابعـــاً : ما زالت الجهود المبذولة لحماية البيئة العربية من التلوث رغم كثافتها غير ملتحمة عضوياً مع فلسفة أهداف التنمية المستديمة الشاملة التي تفرض نفسها كأحد الأساليب الأكثر نجاحاً في وقاية البيئة العربية من التلوث وحمايتها وتأمينها منه .

ثامنـــــاً : ما زالت الثنائية تحكم الجهود المبذولة في حماية البيئة البشرية العربية من استمرار صور وأسباب تدهور محلاتهم المعيشية ، فهناك بيئة القرية والبادية مقابل بيئة المدينة والمراكز الحضرية ، كما أن هناك المدن الكبرى والمحورية والعاصمية مقابل المدن الداخلية والصغيرة والنائية ، ومن ثم ثنائية في التعامل أو التخاطب مع واقع الأزمة التي تعايشها تلك البيئات أو المحلات تقوم على تدني فرصة المساواة والعدالة في توزيع الاهتمام بمعالجة مشكلات تلوث البيئة في بعدها الإنساني والاجتماعي الذي تبنته الدراسة لما يستند عليه هذا البعد أساساً من منظور شمولي .

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

١ ـ الجبر، عبداللطيف. الدمار البيئي من منظور إسلامي، ورقة علمية قدمت إلى ندوة «التنمية والبيئة تكامل لا تقادم». الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ١٥ ـ ١٧/ ١١/ ١٩٩٦م، (الجزء الثاني).

٢ ـ الحمد، رشيد. صابريني؛ ومحمد سعيد. **البيئة ومشكلاتها**. عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٤م.

٣ ـ حمراوي، وداعة الله عبدالله. حماية البيئة الحضرية : المعوقات وامكانات الحل، ورقة عمل قدمت للندوة العلمية الثانية والأربعون حول «أمن وحماية البيئة». أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٦م.

٤ ـ حمزة، احمد. التشريعات البيئية في العالم العربي ودورها في دعم التنمية المتواصلة، ورقة علمية، قدمت إلى ندوة «التنمية والبيئة: تكامل لا تصادم». الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ١٥ ـ ١٧/ ١١/ ١٩٩٢م، (الجزء الثاني).

٥ ـ خطاب، فتحي محمد مصيلحي. توطن النشاط الصناعي وتلوث البيئة في المدن السعودية، ورقة علمية قدمت إلى ندوة «التنمية والبيئة». الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ١٥ ـ ١٧/ ١١/ ١٩٩٦م.

٦ ـ دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية. **توقعات السكان في العالم**. هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٦م.
٧ـ دوغه، يوسف عريبي. «أمن وحماية البيئة في الجماهيرية الليبية». ورقة علمية قدمت إلى الندوة العلمية الثانية والأربعون، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٦م.
٨ـ زيد، محمد إبراهيم. **الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد: دراسة في آفاق الاستراتيجية الأمنية العربية**. سلسلة الدراسات الاستراتيجية الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩١م.
٩ ـ شاكر، معتز. «رؤية حول أمن وحماية البيئة». ورقة عمل علمية مقدمة للندوة العلمية الثانية والأربعون حول أمن وحماية البيئة ـ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٦م.
١٠ ـ عارف، محمد كامل. **مستقبلنا المشترك**، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩م.
١١ ـ عبدالسلام، علي زين العابدين؛ وعرفات، محمد عبدالمرضي. **تلوث البيئة ثمن المدينة**. القاهرة، ١٩٩٢م.
١٢ ـ العشري، عبدالهادي محمد. «دور الشرطة في تحقيق الأمن البيئي». ورقة علمية قدمت إلى الندوة العلمية الثانية والأربعون، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٦م.
١٣ ـ العوضي، بدرية عبدالله. التشريعات البيئية في دول الخليج. ندوة «التنمية والبيئة: تكامل لا تصادم». الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ١٥ـ ١٧/ ١١/ ١٩٩٢م، (الجزء الثاني).

١٤ ـ غالي، بطرس بطرس. **التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: خطة للتنمية**. تقرير قدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، القاهرة: مطابع الأهرام، ١٩٩٤م.
١٥ ـ القاسمي، خالد محمد؛ والبعيني، وجيه جميل. **أمن وحماية البيئة حاضراً ومستقبلاً: دراسة إنسانية في التلوث البيئي**. دراسة قدمت إلى جائزة الكتاب الأمني ٩٤/ ١٩٩٥م، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
١٦ ـ كماس، عبدالرحمن حمزة. معوقات حماية البيئة في الدول العربية. ورقة علمية قدمت للندوة العلمية الثانية والأربعون حول «أمن وحماية البيئة». أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٦م.
١٧ ـ كمونة، حيدر عبدالرازق. **التخطيط ومشكلة تلوث البيئة في المدن العربية**.
١٨ ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥م**، القاهرة، ١٩٩٦م.
١٩ ـ مطاوع، إبراهيم عصمت. **التربية البيئية: دراسة نظرية تطبيقية**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.
٢٠ ـ المغربي، كامل محمد. **الإدارة والبيئة والسياسة العامة**. مكتبة بغدادي، عمان، ١٩٩٤م.
٢١ ـ النكلاوي، احمد. **علم الاجتماع وقضايا التخلف**، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٠.
٢٢ ـ ياغي، محمد عبدالفتاح؛ ومحمد عبدالمعطي. **مبادئ في الإدارة العامة**. الرياض، ١٩٨٢م.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Brayn, Roberts. **Cities of Peasants: The Political Economy of Urbanization In The Third World**. Edward, Arnuold Publishers, London, 1988.

2. Canter, David. “An Introduction to Environmental Psychology." in Canter, David & Stinger, Peter, **Environmental Interaction: Psychological Approaches to our Physical Surrounding**. Surrey University Press, London 1975 .

3. Coleman, James & Cressey, Donald R. **Social Problems**. Harper & Row Publishers, N.Y.1984.

4. Conyers, Diana. **An Introduction to social planning in the third world**. John Wley & Sons, 1992.

5. Dickey W. John, & Others. **Metropolitan Transportation Planning**. Scripta Book Co.,N.Y.,1992.

6. Doob, Christopher Batas. **Sociology: Introduction**. Holt Rinehart & Winston N.K., 1984.

7. Eitze, D. Stanley. **Social Problems**.Allyn & Bancon INC, Boston, 1993.

8. Harpham, Trudy & Others. **Urban Health In Developing Countries : Progess and Prospects**. Earthscan Publications LTD. London, 1995.

9. Heaton, Tim B., & Lichter T. "The Environment and migration effects of mild climate, bodies of water and recreation development". In **sociology and social research**, Vol.71, No.1, October 1980.

10. Helen, Anne B. Rivinl & Katherine Helmr. **The Changing Middle Eastern City**. University of New York Binghamton,

11. Holdgate-Martin W. & Kassas Mohammed & White, Gibert E. **The World Environment 197201982**. A Report by the United Nations Environment Programme, Tycooly International Publishing Limited, Dublin, 1982.

12. Horton, Paul & Leslie, Gerald. **The Sociology of social problems**. prentice - Hall Inc.,1983. N.Y.1990.

13. Hugh, Matthews. **British Inner Cities**. Oxford University Press, 1989.

14. Kapla, David & Manner, Robert, **A Culture Theory**. Prentice Hall, I.N.C.N.J, 1972.

15. International Scientific and professional Advisory Council of the United Nation Crime Prevention and Criminal Justice Programme, ISPAC,1995.

16. Mappes, Thomas A.& Zembaty, Jane S. **Social Ethics-Morality and Social Policy**. MacGraw-Hill, INC . 1992.

17. Moos, Rudolf H.A. **Social Ecological Approach : Evaluating Treatment Environments**. John Wiley & Sons N.Y . ,1984.

18. Tjeer, Deelstra. "Human Settlements and Sustainable Development in the Third world". Un.No.26. Ministry of Housing, Houge, the Nether Land, November, 1990 .

19. Waller, Irvin. **The International Trends for Previnting Urban Polution**. Ottawa, Canada, 1993.